C

C 89/2

September 1989

المؤتمر العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الخامسة والعشرون

روما، ١١ - ١٩٨٩/١١/٣٠

حالة الأغذية والزراعة، ١٩٨٩

أعدّت هذه الوثيقة وفقا للمراجعة التى أجرتها المنظمة لنشرتها السنوية "حالة الأغذية والزراعة" وما يتعلق بها من وثائق المؤتمر والمجلس واعادة جدولة مواعيد صدورها، وذلك تنفيذا لما وافق عليه مجلس المنظمة فى دورته الرابعة والتسعين التى عقدت فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٨. وتتألف هذه النشرة من الاستعراضين العالمى والاقليمى لحالة الأغذية والزراعة فى ١٩٨٩، اللذين أعدا على أساس المواد المتاحة حتى فبراير/ شباط ١٩٨٩. وسوف يضاف اليها وثيقة تكميلية هامة لتحديث المعلومات التى تحتويها حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩ هى الوثيقة C 89/2 Sup.1 .

كذلك يسترعى الانتباه الى الوثيقة C 89/18 "المواءمة الزراعية الدولية، تقرير عن مدى التقدم فى تنفيذ الخطوط التوجيهية السابع والثامن والثانى عشر"، التى تتضمن عرضا للتطورات فيما يعترض سبيل التجارة الزراعية من تشوهات وحواجز، ولاستقرار الأسو العالمية للسلع الزراعية، ثم المعونة الخارجية للزراعة فى البلدان النامية، على أساس المعلومات المتاحة حتى يونيو/ حزيران ١٩٨٩.

بيان المحتويات

	الفقرات
أولا – استعراض الحالة فى العالم	١ –١٦٢
ألف – المناخ الاقتصادى العالمى	١ –٤٢
نمو الانتاج وأنماطه	٧ –١١
التجارة والحسابات الخارجية	١٢ –١٩
الديون الخارجية	٢٠ –٢٥
التضخم وأسعار الفائدة وقيمة العملات	٢٦ –٣١
أسعار السلع	٣٢ –٣٤
ماذا تعنى هذه الاتجاهات الاقتصادية العالمية بالنسبة للزراعة فى العالم الثالث	٣٥ –٤٢
باء – انتاج الأغذية والزراعة	٤٣ –٧٠
المخزونات من الحبوب والأمن الغذائى	٤٨ –٥٠
نقص حجم أغذية الطوارئ فى عام ١٩٨٨	٥١ –٥٣
الجراد الصحراوى	٥٤ –٥٩
الأسمدة	٦٠ –٦٣
تقييم مستويات التغذية حسب " الموازين الغذائية "	٦٤ –٧٠
جيم – التجارة بالسلع الزراعية	٧١ –٩٩
أسعار الصادرات من السلع الزراعية ونسب التبادل التجارى	٨٥ –٩٢
جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف : تأثيرها على الزراعة	٩٣ –٩٩
دال – المعونة الغذائية والمساعدات الخارجية للزراعة	١٠٠–١١٦
المساعدات الخارجية الرسمية للزراعة	١٠٠–١٠٨
الاقراض الخارجى من القطاع الخاص للزراعة	١٠٩
المعونة الغذائية	١١٠–١١٦

هاء – مصايد الأسماك ١١٧–١٣٠

التجارة ١٢٣–١٢٥
التوقعات ١٢٦–١٢٧
القضايا المتعلقة بالسياسات ١٢٨–١٣٠

واو – الغابات ١٣١–١٦٢

الانتاج والتجارة ١٣٢–١٣٦
الأخشاب: مصدر هام للطاقة فى بلدان العالم الثالث ١٣٧–١٣٩
تدمير الغابات: خطر متزايد يهدد البيئة ١٤٠–١٤٦
البلدان النامية تخفض وارداتها من الورق من خلال اعادة الاستخدام واستغلال المصادر المحلية من المواد الأولية غير الخشبية ١٤٧–١٤٨
صيانة الغابات وادارتها: بداية طريق طويل ١٤٩–١٥٠
خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية: التعاون الدولى من أجل انقاذ الغابات ١٥١–١٥٤
اجتماع المنظمة يبرز أهمية دور الغابات فى الأمن الغذائى ١٥٥–١٦٢

ثانيا – استعراض الأقاليم ١٦٣–٣١٣

ألف – أفريقيا: استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ١٦٣–١٨٢

الديون ١٦٦–١٧٢
اصلاح السياسات الاقتصادية المحلية ١٧٣–١٧٨
الأداء الزراعى ١٧٩–١٨٢

باء – آسيا والمحيط الهادى: التجارة والمواءمة والأمطار الموسمية ١٨٣–٢١٧

الهند: بطء التقدم بسبب الأحوال الجوية السيئة ١٩٠–٢٠٢
الصين: الأداء جيد بوجه عام، وان كانت هناك مشكلات خطيرة ٢٠٣–٢١٧

	الفقرات
جيم - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى: الأزمة الاقتصادية والتوقعات بالنسبة للزراعة	٢١٨-٢٣٧
ضرورة اتخاذ قرارات صعبة فى مجال السياسات لتنشيط القطاع الزراعى	٢٣٠-٢٣٧
دال - الشرق الأدنى - درجات متفاوتة من التقدم	٢٣٨-٢٤٩
المواءمة الهيكلية	٢٤٢-٢٤٤
الأداء الزراعى	٢٤٥
الاصلاحات اللازم ادخالها على السياسات لزيادة الاستثمارات فى قطاع الزراعة	٢٤٦-٢٤٩
هاء - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى	٢٥٠-٢٧١
أثر الاصلاحات الاقتصادية	٢٥٠
الحالة الاقتصادية العامة	٢٥١-٢٥٥
الانتاج الزراعى فى عام ١٩٨٧	٢٥٦-٢٦٥
تقديرات الانتاج فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٨	٢٦٦-٢٦٨
المسائل الرئيسية فى مجال السياسات الاقتصادية والزراعية	٢٦٩-٢٧١
واو - اقتصاديات السوق المتقدمة	٢٧٢-٣١٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧٧-٢٨٣
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٢٨٤-٣٠١
قضايا السياسات	٢٨٦-٣٠١
- تحديد حصص لانتاج منتجات الألبان والسكر	٢٨٧-٢٩٣
- سياسات الحبوب والبذور الزيتية	٢٩٤-٣٠٠
- التطورات السياسية الأخيرة	٣٠١
كندا وأوسيانيا واليابان	٣٠٢-٣١٣

أولا – استعراض الحالة فى العالم

ألف – المناخ الاقتصادى العالمى

١ – استمر النمو الاقتصادى العالمى خلال عام ١٩٨٨ للسنة السادسة على التوالى، ويرجع ذلك، فى المقام الأول، الى استمرار النمو الذى شهدته البلدان الصناعية وآسيا. بيد أنه ظلت هناك مشكلات خطيرة فى كثير من البلدان النامية وخاصة فى افريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، حيث استمر انخفاض معدلات الاستثمار، وظل تدفق رأس المال الصافى الى الخارج قويا.

٢ – وفى عام ١٩٨٨، أخذت تتبدد ظلال الشك التى خيمت على الاقتصاد العالمى فى أعقاب انهيار سوق الأوراق المالية فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٧. وبعد فترة من عدم الاستقرار، استعادت الأسواق المالية توازنها وأخذت تنمو بطريقة منظمة. ومع انحسار ذكرى يوم الاثنين الأسود، أخذت تتبدد أيضا المخاوف من حدوث كساد عالمى. وقام الخبراء بتعديل تنبوءاتهم فيما يتعلق بتقديرات النمو والتجارة صعودا، مما يعكس تفاؤلا عاما ازاء التوقعات قصيرة الأجل.

٣ – ومع الهدوء الذى يسود الأسواق النقدية والمالية، ازدادت الثقة فى المشاريع التجارية وبين المستهلكين فى البلدان الصناعية. فقد ازدادت النفقات الرأسمالية فى هذه البلدان بدرجة كبيرة لاسيما فى أمريكا الشمالية واليابان. وأدى ارتفاع العمالة الى زيادة الدخل والاستهلاك. كما أن مظاهر الخلل التجارى أخذت تتناقص فيما بينها. كذلك عززت البلدان الصناعية جهودها الرامية الى تنسيق السياسة الاقتصادية، واتخذت خطوات كان من أبرزها تلك التى اتخذت فى مؤتمر القمة الذى عقد فى تورنتو خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٨٨، للحد من مظاهر الخلل التجارى وتعزيز أنماط النمو الأكثر قابلية للاستمرار. وقد كانت هناك أيضا بعض التأثيرات الايجابية على البلدان النامية، لاسيما فى آسيا. فقد ساعدت الصادرات الأكثر قوة فى بعض هذه البلدان، وارتفاع أسعار السلع فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨، على تخفيف حدة الأوضاع الاقتصادية فى بعض الدول. وقد انخفضت، بوجه عام، معدلات خدمة الدين فى البلدان المستوردة لرأس المال فى هذين العامين، رغم أن الانخفاض كان هامشيا فى عام ١٩٨٨، وفضلا عن ذلك كان اقليم آسيا هو الوحيد من بين المجموعات الاقليمية الرئيسية الذى سجل تحسنا فى عام ١٩٨٨، فى حين زادت الأحوال سوءا فيما يتعلق بمعدلات خدمة الديون فى اقليمى افريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على السواء، وذلك بعد التحسن المؤقت الذى أمكن تسجيله فى العام السابق.

٤ – ورغم بعض التطورات الايجابية، ظل الاقتصاد العالمى، والبلدان النامية بنوع خاص، يتعرضان لأخطار جمة. ذلك أن السياسات الحمائية تضر بالعلاقات التجارية، كما أن

زيادة الضغوط التضخمية ترغم الحكومات على رفع أسعار الفائدة وقد تؤدى الى الحد من النمو الاقتصادى. كما يمكن أن تؤدى هذه العوامل الى انخفاض الطلب على صادرات البلدان النامية، فى فترة تظل فيها مظاهر الخلل فى تجارتها ومدفوعاتها كبيرة بصورة غير عادية .

٥ - ولاتزال مشكلة الديون تمثل تهديدا خطيرا للنمو والاستقرار لم يبت فيه بعد. والواقع أنه رغم التحسن الذى شهدته بعض البلدان النامية، فقد ازداد شرك الديون عمقا فيما يتعلق ببعض الدول، التى بلغت تدابير المواءمة الاقتصادية فيها مداها. وقد أدى هبوط أسعار النفط وزيادة أسعار الفائدة الى تفاقم ديون الكثير من البلدان، مما يزيد من اعاقة احتمالات تنميتها .

٦ - وقد وضعت مجموعة الـ ٢٤ (لجنة التنمية)، فى بيانها الصادر خلال اجتماعات الربيع المشتركة بين البنك الدولى/ وصندوق النقد الدولى والتى عقدت فى أبريل/ نيسان ١٩٨٨، منظورا للاقتصاد العالمى لدى البلدان النامية. وتتمثل مشاعر القلق الرئيسية فى أنه ما لم تبذل البلدان الصناعية المزيد من الجهد لزيادة سرعة النمو الاقتصادى فى البلدان النامية والتخفيف من عبء الديون، لن يكون هناك أمل كبير فى تخفيف حدة أزمة الديون، وعكس اتجاه التدفق غير الايجابى الحالى للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة. ولاتزال الأسباب المتداخلة الأخرى، التى تبعث على القلق، تتمثل فى قصور إمكانية وصول منتجات البلدان النامية الى الأسواق العالمية، وتضاؤل ترتيبات التجارة التفضيلية، وعدم قدرة هذه البلدان على تحسين وضعها فى مجال التجارة العالمية.

نمو الانتاج وأنماطه

٧ - ازداد الانتاج الاقتصادى العالمى بما يقدر بنسبة ٣ر٢ فى المائة فى عام ١٩٨٧ مواصلا التوسع المطرد، وانكان معتدلا، الذى بدأ فى عام ١٩٨٣. وتوحى تقديرات عام ١٩٨٨ بمعدل للنمو الاقتصادى العالمى قدره ٣ر٨ فى المائة - وهو أعلى معدل منذ عام ١٩٨٤ وثانى أعلى معدل فى الثمانينات (الجدول ١-١).

٨ - وقد كان النمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية قويا بدرجة لم تكن متوقعة فى عام ١٩٨٧ (٣ر٤ فى المائة)، مستفيدا بذلك من انخفاض أسعار النفط وأسعار الفائدة، علاوة على تصحيح أسعار الصرف، حتى حدث انهيار سوق الأوراق المالية فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٧. وقد ظل النمو قويا فى عام ١٩٨٨ (٤ فى المائة تقريبا)، ومن المتوقع أن يظل يتراوح بين ٥ر٢ و ٣ فى المائة فى عام ١٩٨٩.

٩ - وقد سجل الطلب والنشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية زيادة حادة فى عام ١٩٨٨، فى حين كان النمو الاقتصادى فى اليابان على درجة خاصة من الدينامية فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على السواء. وفضلا عن ذلك كانت اليابان قد حققت نموا ذاتيا أكثر مما كان يحدث فى السنوات السابقة، الأمر الذى لقى كل ترحيب بالنسبة لشركائها التجاريين بالنسبة للمواءمة الدولية. وعلى النقيض من ذلك، لم يشهد معظم البلدان الأوروبية سوى زيادات متواضعة فى معدلات النمو المنخفضة فيها بوجه عام. وكان الطلب، ولاسيما عنصر الاستثمار فيه، أكثر قوة، بيد أن البطالة ظلت مرتفعة .

١٠ - وكان النمو فى الأقاليم النامية قويا بوجه عام (اذ قدر بنسبة ٣ر٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧، و ٣ر٦ فى المائة فى عام ١٩٨٨). بيد أنه لم يكن موزعا بالتساوى ولم يحد من انخفاض دخل الفرد فى كثير من المناطق. ولم يكن النمو الحقيقى قويا الا فى آسيا، نظرا لما حققته الصين وجمهورية كوريا من تقدم. أما فى افريقيا، فقد انخفض نصيب الفرد الحقيقى من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٧، ولم يتمكن النمو الاقتصادى من مواكبة الزيادات السكانية. وفى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، طرأ تحسن طفيف، وبالكاد واكب النمو الاقتصادى الزيادات السكانية. وفى الشرق الأدنى، كان النمو الاقتصادى سلبيا.

١١ - وفى عام ١٩٨٨، تسارع معدل النمو الاقتصادى بدرجات متفاوتة فى جميع الأقاليم النامية باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، حيث كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الاقليمى، الذى قدر بنسبة ١ر٤ فى المائة، يعنى انخفاضا كبيرا فى نصيب الفرد من الانتاج والدخل، وهو أول انخفاض من نوعه منذ الكساد الذى ساد الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ [(١)]. وكانت نسبة الزيادة التقديرية فى الانتاج فى افريقيا، وقدرها ٢ر٦ فى المائة، واحدة من أعلى النسب فى الثمانينات، ومع ذلك فانها عجزت عن مواكبة النمو السكانى. ولذلك، كان عام ١٩٨٨ سابع عام يشهد انخفاضا فى نصيب الفرد من الانتاج فى افريقيا منذ عام ١٩٨٠ .

التجارة والحسابات الخارجية

١٢ - ازدادت صادرات العالم من السلع بما يقرب من ٥ فى المائة فى عام ١٩٨٧ طبقا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، وهو أسرع نمو سنوى من حيث الحجم خلال الثمانينات باستثناء عام ١٩٨٤. وهذه الزيادة تفوق الانتاج العالمى بنسبة اثنين

---

(١) تقديرات صندوق النقد الدولى، وطبقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى التابعة للأمم المتحدة، كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الاقليمى ٧ر٠ فى المائة فقط فى تلك الفترة.

فى المائة وتماثل المعدلات المرتفعة فى السبعينات. وقد زادت المصنوعات، التى تمثل ما يزيد على ثلثى اجمالى تجارة السلع، بنسبة ٥ - ٦ فى المائة، واليها يرجع معظم ما تحقق من مكاسب عامة. وبالقيمة الدولارية، تشير تقديرات الجات الى أن من المتوقع أن تحقق تجارة البضائع زيادة قدرها ١٦ فى المائة بحيث تصل قيمتها الى ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ مليون دولار أمريكى تقريبا. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة الى ارتفاع الأسعار بالدولار بالنسبة للعديد من المنتجات الأولية وللنفط خلال النصف الأول من العام، وكذلك الانخفاض المستمر فى قيمة الدولار الأمريكى.

١٣ - وقد ظلت واردات البلدان الصناعية العنصر الرئيسى للتوسع فى التجارة العالمية خلال عام ١٩٨٧، على الرغم من أن زيادة حجم هذه التجارة كانت أبطأ مما كانت عليه فى عام ١٩٨٦. وزاد حجم صادرات البلدان النامية على نحو سريع للعام الثانى على التوالى، بسبب تحسن صادرات أمريكا اللاتينية، والازدهار الذى شهدته آسيا للعام الثانى على التوالى، حين حققت الصادرات زيادة بنسبة ١٢ فى المائة سنويا فى المتوسط منذ عام ١٩٨٣. وكان أداء أكثر البلدان النامية استدانة، وعددها ١٥ بلدا، طيبا فى عام ١٩٨٧. اذ زاد حجم صادراتها بنسبة ١٠ فى المائة وواردتها بنسبة ٧ فى المائة، بعد ما شهدته من انخفاض فى عام ١٩٨٦. وفضلا عن ذلك، فمع ارتفاع أسعار الوحدة من الصادرات للمرة الأولى منذ عام ١٩٨١، زادت صادرات البلدان النامية بنسبة ٢٠ فى المائة فى عام ١٩٨٧، وهذا يرجع، الى حد كبير، الى الانتعاش المؤقت الذى طرأ على أسعار النفط فى أوائل عام ١٩٨٧، والزيادة المستمرة فى أسعار المعادن، التى ظلت سائدة فى عام ١٩٨٨، والنمو الكبير فى صادرات البلدان الصناعية الحديثة من المصنوعات.

١٤ - وتوحى تقديرات عام ١٩٨٨ بنمو آخر سريع وقوى بنسبة ٧ - ٨ فى المائة فى حجم تجارة السلع العالمية. وربما يستأثر التوسع الذى طرأ على حجم صادرات الولايات المتحدة، والذى يقدر بنحو ٢٧ فى المائة، بثلث اجمالى تجارة السلع العالمية، فى حين حققت صادرات المناطق الصناعية الأخرى ارتفاعا معتدلا. واستمر التوسع فى حجم صادرات البلدان النامية بمعدل مرض، رغم أن هذا تم على نحو أقل سرعة مما حدث فى العامين السابقين. ومرة أخرى، عاد الطلب القوى فى البلدان الصناعية بالفائدة على البلدان الصناعية الحديثة فى آسيا. كما قامت البلدان المصدرة للسلع الأولية أيضا بزيادة حجم صادراتها.

١٥ - ولم تحقق القيمة الكلية لصادرات البلدان النامية، المعبر عنها بحقوق السحب الخاصة، سوى زيادة طفيفة فى عام ١٩٨٨، كما تدهورت معدلات التبادل التجارى بها بسبب الهبوط الحاد فى أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، شهدت البلدان النامية غير المصدرة للنفط تحسنا فى معدلات التبادل التجارى للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٤، نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية غير النفطية.

الجدول رقم ١-١: التغييرات السنوية في بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ (أ)
	٪								
الانتاج									
البلدان الصناعية	٤ر١	٥ر١	-٣ر٠	٨ر٢	٥ر٠	٣ر٣	٢ر٧	٣ر٣	٣ر٩
البلدان النامية	٤ر٣	١ر٨	١ر٧	١ر٩	٤ر٠	٣ر٥	٤ر٢	٤ر٣	٦ر٣
أفريقيا	٦ر٣	٢ر٠	١ر٢	-١ر٣	٨ر٠	٣ر٧	١ر٢	٣ر٢	٦ر٢
آسيا	٥ر٥	٨ر٥	٢ر٥	٧ر٦	٧ر٨	٦ر٣	٦ر٤	٦ر٨	٧ر٣
الشرق الأدنى	-٥ر٢	-١ر٢	٢ر٠	٩ر٠	-٢ر٠	-١ر١	٢ر٢	-٥ر٠	٩ر٠
نصف الكرة الغربي	٦ر٠	٢ر٠	-١ر١	-٤ر٢	٥ر٣	٥ر٣	٩ر٣	٥ر٢	١ر٤
العالم	٢ر٢	١ر٧	٥ر٠	٧ر٢	٥ر٤	٤ر٣	٢ر٣	٢ر٣	٣ر٨
الأسعار الاستهلاكية									
البلدان الصناعية	١١ر٨	١٠ر٠	٧ر٤	٩ر٤	٧ر٤	٤ر١	٣ر٢	٣ر٠	٣ر٣
البلدان النامية	٢٦ر٨	٢٥ر٩	٢٥ر٤	٣٣ر٠	٣٨ر٦	٣٨ر٩	٢٩ر٨	٤٠ر٠	٥٩ر٠
أفريقيا	١٦ر٢	٢١ر٢	١٣ر١	١٨ر٩	٢٠ر٤	١٣ر٢	١٥ر٣	١٥ر٨	١٤ر٠
آسيا	١٣ر١	١٠ر٥	٦ر٤	٦ر٦	٧ر٣	٧ر١	٧ر٨	٨ر٨	٨ر٠
الشرق الأدنى	١٦ر٨	١٥ر٢	١٢ر٧	١٢ر٢	١٤ر٨	١٢ر٢	١١ر٤	١٤ر٧	١٤ر٤
نصف الكرة الغربي	٥٥ر٧	٦٠ر٧	٦٦ر٨	١٠٨ر٦	١٣١ر٨	١٤٣ر٥	٨٨ر٣	١٣١ر٢	٢٥٢ر٧
حجم الصادرات									
البلدان الصناعية	٤ر٢	٣ر٨	-١ر٢	٣ر٠	٩ر٩	٤ر٧	٦ر٢	٥ر٣	٧ر٧
البلدان النامية	-٤ر١	-٩ر٥	-٧ر٧	٣ر٠	٧ر١	٦ر٠	١٠ر٥	٨ر٦	٧ر٧
أفريقيا	-٦ر١	-١٥ر٠	-٩ر٤	٥ر٣	٦ر٤	٦ر٧	٦ر١	٢ر٩-	١ر٠
آسيا	٨ر٨	٨ر٨	١ر١	٥ر١٠	١٤ر٢	٤ر٣	١٧ر٦	١٦ر٦	١٠ر٩
الشرق الأدنى	-٢ر١٥	-١٧ر٧	-٢٠ر١	-٩ر٤	-٤ر٥	-٩ر٤	١٨ر٥	-١ر٣	٤ر٩
نصف الكرة الغربي	٢ر٠	٦ر٧	-٣ر٠	٧ر٦	٨ر١	٦ر٠	٠ر٨-	٦ر٥	٨ر٠
حجم الواردات									
البلدان الصناعية	-٥ر١	-١ر٧	-٦ر٠	٤ر٧	١٢ر٥	٦ر٤	٨ر٣	٩ر٦	٨ر٠
البلدان النامية	٧ر٤	٨ر٠	-٣ر٣	-٤ر٢	٢ر٧	-٩ر٠	-٥ر٤	٤ر٤	٨ر٠
أفريقيا	٢ر٩	١٠ر٩	-٥ر٧	-٣ر١٠	-٢ر٠	-٧ر٠	-١ر١١	-٣ر٥	١ر٢
آسيا	٩ر٧	٧ر٥	٢ر٢	٨ر٧	٧ر٩	٥ر٢	٢ر٠	١١ر٨	١٤ر٣
الشرق الأدنى	١ر٩	١٦ر٩	٥ر٩	-٢ر٥	-١ر٦	-١٣ر٨	-٢١ر٧	-٨ر٧	-١ر٨
نصف الكرة الغربي	٤ر٩	٤ر٠	-١٧ر٧	-٢٢ر٦	٣ر١	١ر٥	٣ر٢	٣ر٦	٣ر٢
نسب التبادل التجاري									
البلدان الصناعية	-٣ر٧	-١ر٧	١ر٩	١ر٥	٢ر٠	٥ر٠	٨ر٨	٥ر٠	١ر٢
البلدان النامية	١٦ر٦	٣ر٦	-٢ر٠	-٤ر٣	١ر٧	-٢ر٢	-١٩ر٦	١ر٣	-٣ر٣
أفريقيا	١٧ر٠	٦ر١	-١ر٥	-٦ر٢	١ر٣	-٣ر٦	-٢٦ر٧	٢ر٢	-٤ر٠
آسيا	-١ر٤	-٢ر٧	١ر٣	٠ر٣	٢ر٨	-٢ر٩	-٧ر٧	٢ر٩	٠ر٣
الشرق الأدنى	٤١ر٥	١٣ر٨	٢ر٩	-٨ر٥	٠ر٢	١ر٠	-٤٨ر٦	١١ر٦	-١٥ر٦
نصف الكرة الغربي	٧ر٤	-٤ر٦	-٤ر٧	-٣ر٠	٣ر٨	-٢ر٧	-١٤ر٣	-٩ر٠	٠ر٦
معدل خدمة الديون (ب)									
البلدان المستوردة									
لرؤوس الأموال	١٨ر٦	٢١ر٥	٢٥ر٠	٢٢ر٠	٢٢ر٨	٢٤ر٠	٢٤ر٥	٢١ر٢	٢٠ر٦
أفريقيا	١٤ر٢	١٧ر٢	٢١ر٢	٢٣ر٠	٢٦ر٥	٢٩ر٢	٢٩ر٣	٢٤ر٨	٢٦ر٢
آسيا	٨ر٦	٩ر٧	١١ر٥	١١ر٠	١١ر٤	١٣ر١	١٣ر٥	١٣ر٧	١٠ر٦
الشرق الأدنى	٣ر٧	٤ر٨	٦ر٤	٧ر٨	٩ر٥	٩ر٩	١٣ر٥	١٢ر٣	١٢ر٨
نصف الكرة الغربي	٣٣ر٣	٤١ر٨	٥١ر٦	٤٠ر٨	٤٠ر٩	٤٠ر٣	٤٥ر٠	٣٥ر٥	٤٣ر٨

ملحوظة : أقاليم صندوق النقد الدولي هي نفس أقاليم المنطقة المستخدمة في هذه الوثيقة.
ويشير تعبير نصف الكرة الغربي الى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

(أ) أرقام أولية.
(ب) المدفوعات (الفوائد أو استهلاك الدين أو كلاهما معا) كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨.

١٦ – ورغم أن الاختلالات فى مجال المدفوعات الدولية لاتزال خطيرة، ويمكن أن تؤدى الى زعزعة الاستقرار، فقد أخذت فى التحسن تدريجيا خلال ١٩٨٧–١٩٨٨. وقد بدأت الاختلالات فى الحسابات الجارية بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية، التى بلغت ذروتها فى عام ١٩٨٧، بالقيمة الاسمية، فى التضاؤل فى عام ١٩٨٨، ومن المتوقع أن تزداد تضاؤلا فى عام ١٩٨٩. وقد تناقصت هذه الاختلالات، من حيث الحجم، فى عام ١٩٨٧، وان كان يبدو، عند النظر اليها فى ضوء الارتفاع فى اختلالات الناتج المحلى الاجمالى، أن مواءمتها قد بدأت بالفعل فى ١٩٨٦.

١٧ – ورغم هذا التحسن، لاتزال هذه الاختلالات كبيرة بحيث يتعذر تحملها، كما تتطلب مزيدا من التخفيض رغم ما تحمله عملية التصحيح هذه من أخطار. ومن شأن تخفيض العجز الكبير، الذى تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية، أن يعمل، بنوع خاص، على تقويض النمو والعمالة فيما بين الشركاء التجاريين لهذه الأمة، مما يؤدى بدوره الى اتجاه الاقتصاد العالمى نحو الانكماش.

١٨ – وقد تقلصت بدرجة كبيرة جوانب العجز فى الحسابات الجارية للبلدان النامية فى عام ١٩٨٧، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتدابير المواءمة التى اتخذتها البلدان المصدرة للنفط. بيد أن البلدان غير المصدرة للنفط حققت أيضا فائضا شاملا فى حساباتها الجارية للمرة الأولى على مدى عشرين عاما. وقد جاء هذا الفائض، بدرجة كبيرة، نتيجة للأداء الاقتصادى القوى للبلدان الآسيوية، غير أن الأقاليم النامية الأخرى تمكنت أيضا من تخفيض جوانب العجز فى حساباتها الجارية (بتقليص حجم الواردات أساسا).

١٩ – ومع ذلك، ففى عام ١٩٨٨، تدهور وضع الحسابات الجارية لمصدرى النفط مرة أخرى نتيجة لاتجاه أسعار النفط نحو الهبوط. بل لقد تعرض وضع الحسابات الجارية فى البلدان الصناعية الحديثة فى آسيا لاتجاه عكسى نتيجة لارتفاع قيمة العملة فى هذه البلدان وتدابير الحد مما تحققه من فوائض. وعلى العكس من ذلك، واصل عدد كبير من مصدرى السلع الأساسية الأولية تحقيق نجاح معتدل فى جهوده الرامية الى الحد من العجز فى حساباته الجارية.

الديون الخارجية

٢٠ – لاتزال أزمة الديون الخارجية الجائرة هى العقبة الرئيسية التى تعترض النمو الاقتصادى المناسب فى الكثير من البلدان النامية، لاسيما فى افريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وفيما يتعلق بالبلدان النامية بوجه عام، ازدادت الديون الخارجية بنسبة ٤ فى المائة بالأرقام الحقيقية فى عام ١٩٨٧ وبلغت ٠٠٠ ٢١٨ ١ مليون دولار أمريكى بنهاية هذا العام. وفيما يتعلق بالبلدان المستوردة لرأس المال (جميع البلدان

النامية باستثناء ثمانية بلدان مصدرة لرأس المال فى الشرق الأوسط)، كان حجم الدين الخارجى حوالى ٠٠٠ ١٥٦ ١ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٧ ومن المقدر أن يصل الى ٠٠٠ ١٧٨ ١ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨٠ ويأتى معظم هذه الزيادة من الجهات الرسمية الدائنة٠

٢١ - بيد أن معدلات خدمة الديون (مدفوعات خدمة الديون الخارجية باعتبارها حصة من صادرات السلع والخدمات) قد تحسنت بوجه عام فى البلدان المستوردة لرأس المال رغم زيادة حجم الديون الكلية٠ فقد هبطت من ٥ر٢٤ فى المائة فى عام ١٩٨٦ الى ٢ر٢١ فى المائة فى عام ١٩٨٧ والى ٦ر٢٠ فى المائة فى عام ١٩٨٨ مما يرجع أساسا الى زيادة عائدات الصادرات فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨٠ ومع ذلك، ظلت معدلات خدمة الديون أسوأ بكثير عما كانت عليه قبل بداية أزمة الديون فى عام ١٩٨٢، كما أن التحسن الذى حدث فى عام ١٩٨٨ لم تشارك فيه كافة مجموعات البلدان النامية المستوردة لرأس المال٠ والواقع أن معدلات خدمة الديون زادت سوءا مرة أخرى فى عام ١٩٨٨ بالنسبة لبعض البلدان المثقلة بالديون والبلدان المستوردة لرأس المال فى افريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى٠

٢٢ - وقد أسفرت مدفوعات خدمة الدين المرتفعة، بالاضافة الى انخفاض مستويات الاقراض المصرفى التجارى، عن زيادة صافى تحويلات الموارد من الدول الفقيرة الى الدول الغنية (وقد بلغت هذه التحويلات حسب تقديرات البنك الدولى مالا يقل عن ٠٠٠ ٤٣ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ بالمقارنة بمبلغ ١٠٠ ٣٨ مليون دولار فى عام ١٩٨٧)٠ وعلاوة على ذلك، بذل العديد من البلدان المدينة جهودا كبيرة فى مجال المواءمة بغية تخفيض ديونها٠ وكثيرا ما تطلبت هذه الجهود تكاليف اجتماعية باهظة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى، وزيادة حدة الفقر والجوع المتزايدين وانخفاض حجم الواردات٠ ومن سوء الحظ أن هذه التضحيات لم تواجه فى أغلب الأحيان باعادة تشكيل هيكل الدين بما يتيح لهذه الدول المجال لمواصلة عملية المواءمة، وانما بتوسع اقتصادى متجدد ومعاناة اجتماعية أقل٠

٢٣ - وقد استفادت البلدان المدينة فى افريقيا جنوب الصحراء من قيام نادى باريس باعادة جدولة الديون على المدى الطويل، ومن الموارد الاضافية التى قدمها مرفق تيسير المواءمة الهيكلية التابع لصندوق النقد الدولى وبرنامج العمل الخاص التابع للبنك الدولى٠ وفى قمة تورنتو التى عقدت فى يونيو/ حزيران، اتفقت البلدان السبعة الصناعية الكبرى على اتخاذ تدابير اضافية لتخفيف أعباء الديون لبلدان الدخل المنخفض٠ وهذا الجهد من جانب الدول السبع الكبرى يوفر حوالى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى سنويا لبلدان الدخل المنخفض التى يبلغ عددها ٣٤ بلدا معظمها فى افريقيا٠

٢٤ – بيد أن البلدان المثقلة بالديون وذات الدخل المتوسط لا تزال تعانى من أعباء الديون الضخمة، رغم استمرار جهود المواءمة، ومواصلة اعادة الجدولة، ومحاولة التوصل الى تدابير جديدة لتخفيف أعباء الديون وخيارات تحويلها، كتلك التى أعلنتها اليابان فى اجتماع صندوق النقد الدولى/ والبنك الدولى، الذى عقد فى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٨، والتى من شأنها أن تخفف أعباء ديون بلدان الدخل المتوسط، وذلك باعادة تشكيل الديون وتحويلها الى سندات .

٢٥ – وسوف يتمثل الحل الوحيد لأزمة الديون، فى نهاية المطاف، فى عكس اتجاه تدفق الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة . ولا توحى التطورات الأخيرة التى طرأت على المناخ الاقتصادى بوجه عام – خاصة أسعار الفائدة المرتفعة فى البلدان المتقدمة – بأى بوادر مشجعة فى هذا الاتجاه .

التضخم وأسعار الفائدة وقيمة العملات

٢٦ – ارتفعت الأسعار الاستهلاكية فى اقتصاديات السوق الصناعية بنسبة ٣ فى المائة فى عام ١٩٨٧، مسجلة بذلك سرعة تزيد قليلا عما حدث فى عام ١٩٨٦ . ثم حققت زيادة أخرى بحيث بلغت ٣ر٣ فى المائة فى عام ١٩٨٨، ومن المتوقع أن تزداد بنسبة ٣ر٥ فى المائة على الأقل فى عام ١٩٨٩ . وقد ارتفعت الأسعار الاستهلاكية فى الولايات المتحدة بدرجة أسرع من متوسط ارتفاعها فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . مما يرجع بنوع خاص الى قيمة الدولار الأكثر ضعفا وأسعار السلع الأولية الأكثر ارتفاعا، وارتفاع معدلات استخدام الطاقة . كذلك لم يؤد الجفاف الذى حدث فى الغرب الأوسط الا الى رفع أسعار المواد الغذائية بدرجة معتدلة .

٢٧ – وفى البلدان الصناعية الأخرى، تفاوتت معدلات التضخم فى عام ١٩٨٨ من ١ فى المائة فى اليابان الى حوالى ٥ فى المائة فى ايطاليا والمملكة المتحدة . بيد أنه على الرغم من أن هذه الأرقام مطمئنة بوجه عام، قامت السلطات فى عدة بلدان بتشديد السياسات النقدية . فقد كانت تخشى أن تؤدى الزيادة السريعة فى الطلب، والاستخدام الزائد للطاقة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية غير النفطية، وانخفاض معدلات البطالة وزيادة الأجور فى بعض أسواق العمل، الى اشعال حدة التضخم من جديد .

٢٨ – وفى كثير من البلدان النامية، ازدادت فى عام ١٩٨٨ سرعة معدلات التضخم المرتفع، الذى شهده عام ١٩٨٧، لاسيما فى أمريكا اللاتينية، حيث واجهت برامج الاستقرار فى العديد من البلدان صعوبات شديدة، وحيث بلغت الأسعار الاستهلاكية مستويات لم تبلغها قط من قبل . وقد ساهمت أسعار السلع الأساسية الأكثر ارتفاعا، وعدم قدرة كثير من البلدان على الابقاء على القيود الضريبية، والنمو القوى فى بعض البلدان المصدرة للمصنوعات، ساهمت جميعها فى هذه الطفرة التضخمية .

٢٩ – وفى عام ١٩٨٨، قامت البلدان الصناعية، حرصا منها على تلافى التضخم، برفع أسعار الفائدة التى كانت قد انخفضت بدرجة كبيرة عن المستويات العالية التى بلغتها فى أوائل الثمانينات. وربما تؤدى هذه السياسات النقدية المتشددة الى اعاقة الاستثمار والنمو الاقتصادى، والتسبب فى صعوبات مالية وحالات إفلاس فى بعض القطاعات، لاسيما الزراعة، كما ستؤدى الى تفاقم المشكلات التى تعانيها البلدان الدائنة .

٣٠ – وبحلول يناير/ كانون الثانى ١٩٨٨، انخفضت القيمة الفعلية الحقيقية للدولار بنسبة ٤٠ فى المائة من مستوى الذروة الذى بلغته فى مارس/ آذار ١٩٨٥. وقد استمر انخفاض قيمة الدولار خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٨٨، عندما تعرض لتقلبات بلغت نحو ١٫٣٥ – ١٫٤٠ لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة، بيد أن هذه التقلبات توقفت فى يونيو/ حزيران نتيجة لتحسن الوضع التجارى للولايات المتحدة فى المقام الأول. وقد ظل الدولار مستقرا نسبيا فيما بين يونيو/ حزيران وأكتوبر/ تشرين الأول وبلغ نحو ١٫٢٨ لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة، ولكن أصابه الضعف مرة أخرى خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٨.

٣١ – وظلت قيمة عملات معظم البلدان النامية منخفضة فى عام ١٩٨٧، رغم أن هذا الانخفاض كان أكثر بطئا منه فى السنوات السابقة. وطبقا لما ذكره صندوق النقد الدولى، هبطت القيمة الفعلية الحقيقية لعملات تلك البلدان بنسبة ٣١ فى المائة خلال السنوات الثلاث المنتهية فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٧– وهى فترة شهدت اجراءات مواءمة مشددة بالنسبة لكثير من هذه البلدان – ولكنها هبطت بنسبة ٤ فى المائة فقط فى العام الأخير من هذه الفترة. وفى حين ظلت معظم التقلبات الفعلية فى أسعار الصرف معتدلة فى عام ١٩٨٨، شهد العديد من الدول، التى تعانى من التضخم فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، ارتفاعا حقيقيا فى أسعار الصرف رغم الهبوط المتكرر فى قيمتها الاسمية. كذلك ارتفعت أسعار عملات البلدان الافريقية التى تم تثبيتها مقابل الفرنك الفرنسى أو الراند فى جنوب افريقيا.

أسعار السلع

٣٢ – ارتفعت أسعار السلع ارتفاعا شديدا فى عام ١٩٨٧، بعد أن كانت قد هبطت فى أوائل العام الى أقل مستوى لها منذ عام ١٩٧٣. وقد استمر هذا الانتعاش خلال عام ١٩٨٨. وطبقا للرقم الدليلى للأسعار الاجمالية للسلع الأساسية، الذى وضعه البنك الدولى (١٩٨٠ = ١٠٠)، زادت أسعار ٣٣ سلعة أساسية منتقاة (باستثناء النفط والطلب) بما يقرب من ١٣ فى المائة عن متوسط مستويات عام ١٩٨٧، وذلك خلال الفترة يناير/ كانون الثانى – نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٨. وخلال نفس الفترة ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة

١٧ر٧ فى المائة، والأخشاب الزراعية بنسبة ٥ فى المائة، والمعادن والأملاح المعدنية بنسبة ٣٥ فى المائة .

٣٣ - وقد حققت أسعار النفط انتعاشا كبيرا بعد أن كانت قد وصلت الى مستويات منخفضة فى منتصف ١٩٨٦، ولكنها أخذت تضعف مرة أخرى فى منتصف ١٩٨٧. وقد بلغ متوسط أسعار النفط الخام (من بحر الشمال) بالأرقام الاسمية للدولار ٢٦ر٥٠ دولار للبرميل فى عام ١٩٨٥، و ١٣ر٣٠ دولار للبرميل فى عام ١٩٨٦، و ١٧ر١٠ دولار للبرميل فى عام ١٩٨٧. وقد انخفضت الأسعار خلال معظم عام ١٩٨٨، ووصلت الى ١٠ر٥٠ دولار للبرميل فى أكتوبر/ تشرين الأول. ولكنها ارتفعت فيما بعد فى أعقاب اتفاق الحد من الانتاج، الذى توصلت اليه منظمة البلدان المصدرة للنفط فى أواخر نوفمبر/ تشرين الثانى. وقد بلغ متوسط أسعار النفط الخام بوجه عام ما يقرب من ١٤ دولارا للبرميل فى عام ١٩٨٨ بانخفاض ١٨ فى المائة عن متوسطها فى عام ١٩٨٧.

٣٤ - ومن الواضح أن ارتفاع أسعار السلع يعتبر نعمة بالنسبة لكثير من البلدان النامية، كما أنه ضرورى لتسوية أزمة الديون. بيد أن هذا الارتفاع أثار المخاوف من اشتداد معدلات التضخم فى البلدان الصناعية، على الرغم من أن معظم الأسعار لاتزال دون مستويات ١٩٨٠ بكثير. وقد أكدت الدول الصناعية الرئيسية فى اجتماع قمة تورنتو، الذى عقد فى يونيو/ حزيران ١٩٨٨، اهتماما بالآثار المحتملة لارتفاع أسعار السلع على معدلات التضخم بها، حيث أدرجت مؤشرا لأسعار السلع فى قائمة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التى يتعين مراقبتها عن كثب. وعلاوة على ذلك، يعتقد بعض الخبراء أن الأسعار الدولية الأكثر ارتفاعا ستؤدى الى الحد من الضغوط التى تبذل لتحرير التجارة بالسلع الزراعية.

ماذا تعنى هذه الاتجاهات الاقتصادية العالمية بالنسبة للزراعة فى العالم الثالث ؟

٣٥ - يتمثل الاتجاه الايجابى الرئيسى للزراعة فى بلدان العالم الثالث فى ارتفاع أسعار كثير من السلع، على الرغم من أن هذا الارتفاع لم يكن عاملا مشتركا بين جميع السلع التصديرية فى بلدان العالم الثالث. كما أن انخفاض تكاليف الطاقة عوّض المزارعين عن ارتفاع تكاليف الأسمدة والائتمان. والأهم من ذلك - رغم كونه أقل ايجابية بكثير - اتجاهات النمو البطىء فى الطلب العالمى على المنتجات الزراعية. ولا يحتمل أن توفر الاتجاهات الحالية حافزا للزراعة فى بلدان العالم الثالث على زيادة الانتاج والصادرات والاستهلاك. وفيما يلى أسباب ذلك:

٣٦ - <u>السبب الأول:</u> تباطؤ الطلب المحلى على الأغذية فى البلدان الفقيرة. فركود دخل الفرد أو انخفاضه فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ فى جميع الاقاليم النامية، باستثناء آسيا، يعنى أنه لن يكون لدى المزارعين فى أشد البلدان فقرا حوافز محلية على زيادة الانتاج.

ومن المتوقع ألا ينمو الطلب على الأغذية بوجه عام الا بنسبة ٢٫٥ فى المائة فى السنة فى افريقيا، و ٢ فى المائة فى الشرق الأدنى، و ٢٫٢ فى المائة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، و ٣٫٥ فى المائة فى آسيا والمحيط الهادى. ومن المتوقع أن تكون مستويات النمو فى آسيا دون مستويات السبعينات بكثير .

٣٧ - كذلك قد تؤدى الزيادة السريعة فى معدلات التضخم، لاسيما فى أمريكا اللاتينية، الى الحد من الطلب على الأغذية . فلم تواكب الأجور، التى بلغت حدا أدنى، زيادة أسعار الأغذية فى البلدان، التى استلزمت برامج المواءمة الاقتصادية فيها تخفيض الطلب الاجمالى.

٣٨ - <u>السبب الثانى:</u> أن الطلب على صادرات البلدان النامية الأخرى سوف يتباطأ للأسباب ذاتها، فى ضوء ما تعانيه الحسابات الجارية من ضائقة تفاقمت حدتها بسبب أعباء خدمة الديون. كما أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية فى الأسواق العالمية يجعل قيمة بعض الصادرات تفوق قدرة المستوردين المحتملين الأكثر فقرا .

٣٩ - <u>السبب الثالث:</u> أن الطلب فى البلدان الصناعية على صادرات بلدان العالم الثالث الزراعية ينمو ببطء، حتى فى أفضل الأوقات. ورغم النمو الاقتصادى المطرد الذى حدث فى العالم المتقدم منذ عام ١٩٨٣، فان الولايات المتحدة كانت البلد الوحيد الذى حقق زيادة كبيرة فى الواردات الزراعية . فانخفاض النمو السكانى، وارتفاع مستويات استهلاك الفرد بالفعل، وتطبيق سياسات الحماية وغيرها من السياسات التى تدعم الزراعة المحلية، أدت جميعها الى الحد من الطلب على الواردات الزراعية .

٤٠ - <u>السبب الرابع:</u> أن البلدان المتقدمة قد تتجه نحو فترة من تباطؤ التوسع الاقتصادى، بعد ما شهدته الثمانينات من ازدهار استمر فترة طويلة غير عادية، وهذا من شأنه أن يحدّ من الطلب على الواردات. كما ستعانى صادرات بلدان العالم الثالث من المصاعب، اذا نجحت البلدان الصناعية فى الحدّ من جوانب الخلل فى تجارتها . وسيؤدى تخفيض العجز فى ميزانية الولايات المتحدة وفى تجارتها الى انكماش طلب هذه الدولة على الواردات، مما سيسفر عن تباطؤ النمو فى أجزاء أخرى من العالم، حتى اذا تحقق ذلك بصورة تدريجية . وعلاوة على ذلك، يحتمل أن تؤدى مخاوف أوروبا الغربية من التضخم الى اتخاذ سياسات نقدية أكثر تشددا مع تحقيق قدر أقل من النمو .

٤١ - وقد لا يزيد الطلب بدرجة كبيرة الا فى اليابان، ولكن نظرا لأن الطلب لا يستأثر الا بنحو ١٠ فى المائة فقط من الواردات الزراعية العالمية (بالمقارنة بنسبة ١٦ فى المائة فى الولايات المتحدة و ٢٦ فى المائة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية)، فان

الطلب سيكون ضعيفا بوجه عام (٢). وفضلا عن ذلك، فان البلدان التى هى فى أمس الحاجة الى زيادة صادراتها هى أقل الدول - فى افريقيا وأمريكا اللاتينية - تجارة مع اليابان. اذ لا يبيع كل اقليم من هذين الاقليمين الناميين سوى ما يتراوح بين ٤ و ٥ فى المائة فقط من اجمالى صادراته الزراعية لليابان. فاذا زاد الطلب اليابانى، ستكون بلدان شرقى وجنوب شرقى آسيا هى المستفيدة الرئيسية، ذلك أن حوالى ٢٠ فى المائة من مجموع الصادرات الزراعية فى آسيا يذهب حاليا لليابان. بيد أنه حتى هذه البلدان الآسيوية سوف تعانى من ضعف أسواق الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (التى تستوعب حاليا ما يقرب من ٣٠ فى المائة من الصادرات الزراعية للبلدان الآسيوية).

٤٢ - وقد يشكل انخفاض أسعار النفط تهديدا آخر للزراعة فى العالم الثالث. فاذا ظلت أسعار النفط منخفضة، ستزداد حدة منافسة البدائل الصناعية المستخرجة من النفط للمنتجات الزراعية كالقطن والجوت والمطاط الطبيعى. وعلاوة على ذلك، فان استمرار الامدادات من كثير من المنتجات الزراعية بما يفوق حاجة الأسواق العالمية، مع عدم استقرار أسعار السلع سيزيدان من الشكوك التى تحيط بمستقبل الزراعة فى كثير من البلدان المصدرة.

باء - انتاج الأغذية والزراعة

٤٣ - تعرّض الانتاج الزراعى العالمى لحالة من الركود فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على السواء: فقد ظل الانتاج العام عند مستويات ١٩٨٦ تقريبا (الجدول ١-٢)، وهبط بحوالى ٥ فى المائة فى بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة، وسجل انتاج الأغذية فى أمريكا الشمالية التى أصابها الجفاف هبوطا شديدا. كذلك انخفض الانتاج فى أوروبا الغربية، وحققت أوسيانيا زيادات متواضعة. أما أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى فقد حققا بعض الانتعاش فى عام ١٩٨٨ بعد ما أصاب انتاجهما من ضعف فى العام السابق، وكانت بلغاريا هى البلد الوحيد الذى شهد انتاجا وفيرا بالفعل. اذ هبط الانتاج فى رومانيا وتشيكوسلوفاكيا بشدة فى عام ١٩٨٨، كما انخفض فى بولندا. فى حين زاد الانتاج فى افريقيا والشرق الأقصى والشرق الأدنى حيث كان قد انخفض أو تعرض للركود فى معظم

---

(٢) كانت هذه الاتجاهات واضحة بالفعل فى عام ١٩٨٧. اذ نما الطلب فى الولايات المتحدة بنسبة ٢ر٥ فى المائة فقط (بالمقارنة بنسبة ٣ر٩ فى المائة فى عام ١٩٨٦). وهبط فى المانيا الغربية من ٣ر٧ فى المائة الى ٢ر٨ فى المائة، فى حين زاد الطلب فى اليابان من ٤ فى المائة الى ١ر٥ فى المائة خلال الفترة نفسها.

الجدول رقم ١-٢: مجموع الانتاج الزراعى، الغذائى وغير الغذائى، ١٩٨٦-١٩٨٨

	الرقم الدليلى			التغيير		المعدل السنوى للتغيير
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧-١٩٨٦	١٩٨٨-١٩٨٧	١٩٨٨-١٩٨١
	١٩٧٩-١٩٨١ = ١٠٠			..... فى المائة		
العالم						
الانتاج الزراعى	١١٥	١١٥	١١٥	-	١ر٠	١ر٩
الغذائى	١١٦	١١٥	١١٥	-٥ر٠	-	١ر٩
غير الغذائى	١٠٧	١١٦	١١٧	٨ر٠	١ر٢	١ر٦
اقتصاديات السوق النامية						
الانتاج الزراعى	١١٧	١١٧	١٢١	-١ر٠	٣ر٧	٢ر٢
الغذائى	١١٨	١١٧	١٢٢	-٩ر٠	٤ر٤	٢ر٢
غير الغذائى	١٠٥	١١٤	١١١	١ر٨	-٢ر٧	١ر٧
أفريقيا						
الانتاج الزراعى	١١٨	١١٥	١٢٠	-٢ر٦	١ر٤	٢ر٥
الغذائى	١١٨	١١٤	١١٩	-٣ر٢	٤ر٠	٢ر٤
غير الغذائى	١١٧	١٢٢	١٢٩	٤ر٢	٥ر٤	٣ر٦
الشرق الأقصى						
الانتاج الزراعى	١٢١	١١٨	١٢٤	-١ر٢	٥ر٣	٢ر٤
الغذائى	١٢١	١١٩	١٢٥	-٣ر٢	٥ر٥	٢ر٤
غير الغذائى	١١٤	١١٤	١١٨	-١ر٠	٣ر٣	٢ر٦
أمريكا اللاتينية						
الانتاج الزراعى	١١١	١١٥	١١٧	٣ر٩	١ر٦	١ر٨
الغذائى	١١٣	١١٥	١١٩	١ر٨	٣ر٦	١ر٩
غير الغذائى	٩٣	١١٤	٩٩	٢٢ر٥	-١٣ر١	٠ر٤
الشرق الأدنى						
الانتاج الزراعى	١١٦	١١٧	١٢١	٦ر٠	٣ر٢	١ر٢
الغذائى	١١٨	١١٨	١٢٢	٧ر٠	٣ر٤	٢ر٣
غير الغذائى	١٠٢	١٠٢	١٠٤	٢ر٠	١ر٣	٠ر٥
اقتصاديات التخطيط المركزى فى آسيا						
الانتاج الزراعى	١٣٤	١٤٠	١٤٠	٤ر٠	٠ر٤	٣ر٤
الغذائى	١٣٤	١٣٨	١٣٨	٣ر٣	-٠ر٣	٤ر٤
غير الغذائى	١٤٠	١٥٧	١٦٩	١١ر٩	٧ر٩	٣ر٥
مجموع البلدان النامية						
الانتاج الزراعى	١٢٢	١٢٣	١٢٦	٢ر١	٢ر٦	٢ر٨
الغذائى	١٢٣	١٢٣	١٢٧	٥ر٠	٢ر٩	٢ر٩
غير الغذائى	١١٣	١٢٣	١٢٤	٩ر١	٢ر٠	٢ر٢
اقتصاديات السوق المتقدمة						
الانتاج الزراعى	١٠٥	١٠٤	١٠٠	-٩ر٠	-٤ر٦	١ر٠
الغذائى	١٠٦	١٠٤	٩٩	-٤ر١	-٤ر٩	١ر٠
غير الغذائى	٩١	١٠٣	١٠٥	١٢ر٧	٢ر٦	٠ر٦
أمريكا الشمالية						
الانتاج الزراعى	١٠٢	١٠٠	٨٩	-٢ر٨	-١١ر٢	-١ر٢
الغذائى	١٠٤	١٠٠	٨٨	-٤ر١	-١١ر٦	-١ر٢
غير الغذائى	٧٤	٩٨	٩٥	٣٢ر٩	-٢ر٨	-٠ر٧
أوسيانيا						
الانتاج الزراعى	١٠٩	١٠٨	١١٢	-٠ر٧	٣ر٨	١ر٧
الغذائى	١٠٨	١٠٧	١٠٩	-١ر٣	٢ر١	١ر٤
غير الغذائى	١١٣	١١٥	١٢٨	١ر٨	١١ر١	٣ر٠
أوروبا الغربية						
الانتاج الزراعى	١٠٨	١٠٩	١٠٨	٦ر٠	-٠ر٥	١ر٠
الغذائى	١٠٨	١٠٩	١٠٨	٧ر٠	-٠ر٥	١ر٠
غير الغذائى	١٢٨	١١٧	١١٩	-٨ر٧	١ر٩	٢ر٧
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى						
الانتاج الزراعى	١١٨	١١٥	١١٧	-٢ر٠	١ر١	٢ر٤
الغذائى	١١٩	١١٦	١١٧	-١ر٩	٠ر٩	٢ر٦
غير الغذائى	١٠٤	١٠٠	١٠٤	-٤ر٢	٤ر٦	-١ر٠
مجموع البلدان المتقدمة						
الانتاج الزراعى	١٠٩	١٠٧	١٠٤	-٣ر١	-٢ر٩	٠ر٨
الغذائى	١١٠	١٠٨	١٠٤	-٦ر١	-٣ر٢	٠ر٨
غير الغذائى	٩٦	١٠٢	١٠٥	٥ر٧	٢ر٤	٠ر٢

المصدر: قسم الاحصاء - منظمة الأغذية والزراعة .

المناطق فى عام ١٩٨٧. وقد ارتفع نصيب الفرد من انتاج الأغذية فى افريقيا بنسبة ١ فى المائة. وكان الانتاج الزراعى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى متقلبا، فبينما شهد عام ١٩٨٧ انتاجا قويا جاء انتاج عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ضعيفا. وتباطأت الزيادات فى انتاج المحاصيل الغذائية فى الصين بدرجة كبيرة فى عام ١٩٨٨، مقارنة بما حققته من معدلات نمو مرتفعة فى السنوات الأخيرة، ولم يحقق الانتاج الحيوانى سوى زيادة طفيفة.

٤٤ - وفى عام ١٩٨٨ هبط انتاج الحبوب على مستوى العالم الى ما يقدر بنحو ١٧٤٣ مليون طن - أى الى أقل من مستواه المنخفض بالفعل فى عام ١٩٨٧ بنسبة ٣ر٣ فى المائة (الجدول ١-٣). وقد حدث أعنف هبوط فى أمريكا الشمالية، حيث أدى الجفاف انخفاض الانتاج بنسبة ٢٧ فى المائة، بينما هبط الانتاج فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى بدرجة طفيفة (-٥ر. فى المائة). أما انتاج الحبوب فى الشرق الأقصى، فقد زاد بما يقرب من ٩ فى المائة بسبب المحصول الوفير الذى حققته الهند، فى حين هبط انتاج الصين من الحبوب بما يقرب من ٢ فى المائة. وحقق انتاج الحبوب فى أفريقيا انتعاشا قويا، كانت القارة فى مسيس الحاجة له، وتقدر الزيادة بنحو ١٢ فى المائة، مقارنة بما كانت قد عانته من عجز فى عام ١٩٨٧. وكانت محاصيل الحبوب، وخاصة القمح، ضعيفة فى أمريكا اللاتينية، بيد أن أوسيانيا سجلت محاصيل ضخمة بدرجة كبيرة.

٤٥ - وقد انخفض انتاج البن بشدة فى عام ١٩٨٨ نتيجة لسوء الأحوال الجوية فى البرازيل وسائر المناطق الأخرى فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، حيث هبط الانتاج بما يقرب من ٣٠ فى المائة. ولم يختلف انتاج السكر كثيرا عن مستوياته فى العام السابق: اذ قوبل الانخفاض الطفيف الذى شهدته الاقاليم المتقدمة بمحاصيل وفيرة تحققت فى اقليمى الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وارتفع انتاج الكاكاو، وكذلك البقول، فى مناطق الانتاج الرئيسية. وحقق انتاج القطن الشعر ارتفاعا كبيرا - بنسبة ٨ فى المائة فى أفريقيا و ١٠ فى المائة فى الشرق الأقصى و ٣٦ فى المائة فى أمريكا اللاتينية.

٤٦ - وقد زاد انتاج اللحوم فى العالم بما يقدر بنسبة ٢ فى المائة، حيث زاد انتاج اللحم البقرى بدرجة كبيرة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وأمريكا الشمالية، فى حين انخفض انتاج أوروبا الغربية. وحقق انتاج الألبان، الذى كان قد انخفض فى عام ١٩٨٧ للمرة الأولى منذ ٢٤ سنة، توسعا متواضعا فى عام ١٩٨٨ بفضل ما حققه العالم الثالث من زيادات عوضت ما حدث من انخفاض فى أوروبا الغربية.

٤٧ - واستمر نصيب الفرد من انتاج الأغذية يتخلّف فى كثير من بلدان العالم النامى: اذ أخفق ٥٦ بلدا من بين ١٠٨ من البلدان النامية فى زيادة نصيب الفرد من انتاج الأغذية فى عام ١٩٨٨ (الجدول ١-٤). غير أن هذا يمثل تحسنا عما كان عليه الحال فى عام ١٩٨٧،

الجدول رقم ١-٣: الانتاج الزراعي بحسب السلع

البند	البلدان المتقدمة			البلدان النامية			العالم		
	١٩٨٧	١٩٨٨ (أ)	التغير من ١٩٨٧ الى ١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨ (أ)	التغير من ١٩٨٧ الى ١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨ (أ)	التغير من ١٩٨٧ الى ١٩٨٨
	بملايين الأطنان		٪	بملايين الأطنان		٪	بملايين الأطنان		٪
مجموع الحبوب (ب)	٨٦٨ر٧	٧٧٢ر٢	-١١ر١	٩٣٣ر٢	٩٧٠ر٧	٤ر٠	١ ٨٠١ر٩	١ ٧٤٢ر٩	-٣ر٣
القمح	٢٩٩ر٩	٢٩٢ر١	-٦ر٢	٢١٤ر٨	٢١٦ر٥	٨ر٠	٥١٤ر٧	٥٠٨ر٦	-١ر٢
الأرز، المضروب	٢٤ر٧	٢٥ر٢	٢ر٠	٤٤٠ر٥	٤٥٩ر٢	٤ر٢	٤٦٥ر٢	٤٨٤ر٤	٤ر١
الحبوب الخشنة	٥٤٤ر٢	٤٥٤ر٩	-١٦ر٤	٢٧٧ر٩	٢٩٥ر٠	٦ر١	٨٢٢ر١	٧٤٩ر٩	-٨ر٨
محاصيل الجذور	٢١٤ر٦	٢١٤ر٦	-	٣٦٩ر٧	٣٦٩ر١	-٠ر٢	٥٨٤ر٣	٥٨٣ر٧	-١ر٠
النبقول	٢٠ر٣	٢١ر٨	٧ر٤	٣٣ر٣	٣٥ر٩	٧ر٨	٥٣ر٦	٥٧ر٨	٧ر٨
المحاصيل الزيتية (بما يعادله من الزيت)	٢٥ر٧	٢٣ر٦	-٨ر٢	٤١ر١	٤٢ر٦	٣ر٦	٦٦ر٨	٦٦ر٢	-٩ر٠
السكر المصنع بالدارد المركزى (خام)	٤٣ر٥	٤٣ر١	-٩ر٠	٥٩ر٥	٦٠ر٤	١ر٥	١٠٣ر٠	١٠٣ر٥	٥ر٠
قرون الكاكاو	-	-	-	٢ر٠	٢ر٢	١٢ر٠	٢ر٠	٢ر٢	١٢ر٠
البن	-	-	-	٦ر٨	٥ر٥	-١٩ر٣	٦ر٨	٥ر٥	-١٩ر٣
الشاى	٣ر٠	٣ر٠	٦ر١	٢ر٢	٢ر٢	٣ر٧	٢ر٤	٢ر٥	٣ر٥
القطن المحلوج	٦ر٣	٦ر٦	١ر٥	١٠ر٣	١١ر٦	١٢ر١	١٦ر٦	١٨ر١	٩ر٠
التبغ	١ر٩	١ر٩	-١ر٠	٤ر٣	٤ر٣	٠ر٦	٦ر٢	٦ر٢	١ر٠
مجموع اللحوم	١٠٠ر١	١٠١ر٢	١ر١	٥٨ر٩	٦١ر٠	٣ر٦	١٥٩ر٠	١٦٢ر٢	٢ر٠
مجموع الألبان	٣٨٤ر٨	٣٨٦ر٣	٤ر٠	١٣٦ر٨	١٤١ر٨	٣ر٧	٥٢١ر٦	٥٢٨ر٢	-١ر٣
بيض الدجاج	١٩ر٤	١٩ر٦	١ر٠	١٤ر٧	١٥ر٤	٤ر٩	٣٤ر١	٣٤ر٩	٣ر٣

(أ) أرقام أوليه.
(ب) بما فيها الأرز الشعير.

ملحوظة: حسبت النسب المئوية للتغييرات من أرقام غير مقربة.
المصدر: قسم الاحصاء، منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول رقم ١-٤ : النسبة المئوية لمعدل التغير فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية بحسب البلدان، ١٩٨٧-١٩٨٨

النسبة المئوية لمعدل التغير	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
أكثر من ١٠	ليسوتو، المغرب، زمبابوى، ترينيداد وتوباغو، المملكة العربية السعودية، السودان	فنلندا
١٠ر٥ الى ١٠	بينان، اثيوبيا، البرازيل، هندوراس، الهند، لاوس، سورية، قبرص، سورينام	مالطة، اليونان
٥ الى ٣ر١٠	بوتسوانا، مالى، باراغواى، أوغندا، بوليفيا، شيلى، ماليزيا، سرى لانكا، غواتيمالا، تايلند	الدانمرك، بلغاريا
٣ الى ١ر١٠	كينيا، ليبيا، غوادالوب، أوروغواى، بورما، بهوتان، اندونيسيا، لبنان، منغوليا، كمبوتشيا الديمقراطية، باكستان، العراق، جمهورية كوريا، موريتانيا، الصومال، توغو، فنزويلا	بلجيكا + لكسمبرغ، جمهورية المانيا الديمقراطية، سويسرا، استراليا، المجر
١ الى ٠ر١٠	بوروندى، كوت ديفوار، ملاوى، زامبيا، كولومبيا، مارتينيق، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فيتنام، تونغا، تركيا	النمسا، الاتحاد السوفييتى، ألبانيا، فرنسا، اسبانيا
-١ الى -٠ر١٠	الأرجنتين، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، غابون، موريشيوس، ريونيون، سيرا ليون، بوركينا فاسو، جامايكا، هايتى، بورتو ريكو، بيرو، الأردن، فيجى، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، مصر	جمهورية ألمانيا الاتحادية، النرويج، نيوزيلندا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا، جنوب أفريقيا
-٣ الى -١ر١٠	الجزائر، أنغولا، الكونغو، رواندا، كوبا، زائير، ليبيريا، ناميبيا، النيجر، المكسيك، باناما، الصين، جمهورية ايران الاسلامية، سنغافورة، الجمهورية العربية اليمنية، الفلبين، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دومينيكا، السلفادور	اليابان، اسرائيل، ايسلندا، ايطاليا، البرتغال، السويد، المملكة المتحدة، يوغوسلافيا
-٥ الى -٣ر١٠	غانا، غينيا، موزامبيق، نيجيريا، مدغشقر، سوازيلندا، نيبال، كوستا ريكا، باربادوس، نيكاراغوا	رومانيا
-١٠ الى -٥ر١٠	غامبيا، غينيا بيساو، بنغلاديش، اكوادور، أفغانستان، غيانا	ايرلندا، الأراضى الواطئة
أقل من -١٠	كاب فيردى، السنغال، تونس، تنزانيا	كندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

عندما لم يتمكن ٧٨ بلدا من تحقيق ذلك. وقد زاد الانتاج بدرجة كبيرة فى العديد من البلدان المكتظة بالسكان، وبخاصة فى آسيا. فقد ارتفع انتاج الهند من الأغذية بنسبة ١ر٦ فى المائة، وسرى لانكا بنسبة ١ر٣ فى المائة، وأندونيسيا بنسبة ٢ر٨ فى المائة، وباكستان بنسبة ٢ر٧ فى المائة. كما زاد الانتاج فى العديد من البلدان الأخرى المكتظة بالسكان، بما فى ذلك البرازيل وأثيوبيا. فى حين شهد ٢٩ بلدا أفريقيا انخفاضا فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية مرة أخرى. وقد عانى ما يقرب من ثلثى البلدان الأفريقية من انتكاسات، بالمقارنة بما يربو قليلا على النصف فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، والثلث فى الشرق الأدنى، والربع فى الشرق الأقصى.

المخزونات من الحبوب والأمن الغذائى

٤٨ - من المتوقع أن ينخفض مستوى الأمن الغذائى فى عام ١٩٨٩ بسبب ضعف انتاج الحبوب فى البلدان المنتجة الرئيسية فى عام ١٩٨٨. ويمكن أن يؤدى انخفاض الكميات المتاحة للتصدير والأسعار الدولية المرتفعة والتخفيضات المحتملة فى امدادات المعونة الغذائية، الى خلق صعوبات خطيرة أمام بلدان الدخل المنخفض والعجز الغذائى، التى يحتاج الكثير منها الى زيادة وارداته.

٤٩ - ومن المتوقع أن تهبط مخزونات الحبوب على الصعيد العالمى الى مستويات منخفضة بدرجة خطيرة فى الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، ويرجع هذا أساسا الى الجفاف الذى حدث فى الولايات المتحدة. وكانت المخزونات العالمية المرحلة من الحبوب فى نهاية ١٩٨٧-١٩٨٨ منخفضة بالفعل، اذ بلغت ٣٩٨ مليون طن فقط - أى أقل من مستواها فى العام السابق (الجدول ١-٥) بمقدار ٥٢ مليون طن (١٢ فى المائة). وبنهاية ١٩٨٨-١٩٨٩، من المتوقع أن تحقق مخزونات الحبوب هبوطا آخر بحيث تصل الى ٢٨٨ مليون طن، تتألف من ١١٨ مليون طن من القمح (بانخفاض ٢٠ فى المائة عن مستوياته السابقة)، و ١٢٩ مليون طن من الحبوب الخشنة (بانخفاض ٣٩ فى المائة)، و ٤١ مليون طن من الأرز المضروب (وهو يكاد يماثل المستوى المنخفض للغاية الذى شهدته السنة المحصولية السابقة). وسيكون هذا أكبر انخفاض سنوى يحدث فى التاريخ، وسيؤدى الى استنفاد المخزونات بحيث تصل الى ١٦ فى المائة فقط من الاستهلاك العالمى التقديرى للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠. (تفيد تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن متطلبات الأمن الغذائى العالمى تقدر بنسبة من ١٧ الى ١٨ فى المائة). وسيكون ما يقرب من كل هذا الانخفاض فى البلدان المصدرة الرئيسية، وتستأثر بمعظمه الولايات المتحدة. وتبعث حالة القمح بنوع خاص على القلق، اذ من المتوقع أن يكون ما يرحله المصدّرون من مخزونات لسد الاحتياجات المحلية واحتياجات التصدير أكثر انخفاضا عما كان عليه ابّان الأزمة الغذائية العالمية التى حدثت فى أوائل السبعينات.

٥٠ - ومن الضرورى تحقيق محصول وفير بغية الأبقاء على اتجاهات الاستهلاك الحالية، واعادة تكوين المخزونات الغذائية التى استنفدت، واعادة تحديد مستويات دنيا للأمن

الجدول رقم ١-٥: المخزونات المرحلة من الحبوب

	السنة المحصولية المنتهية في					
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
	بملايين الاطنان المترية						
البلدان النامية	٢٣٥ر٧	١٥٧ر٧	١٩٨ر٣	٢٨٨ر٣	٣١٧ر٧	٢٧٧ر٦	١٦٩ر٢
كندا	١٨ر٥	١٣ر٣	١٢ر١	١٤ر٤	١٨ر٥	١٣ر٧	١٠ر٥
الولايات المتحدة	١٥٢ر٢	٧٩ر٥	٩٨ر٨	١٨١ر٢	٢٠٣ر٨	١٦٩ر٤	٧٣ر٩
استراليا	٣ر٥	٨ر٢	٨ر٨	٦ر٢	٤ر٢	٣ر٣	٣ر١
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٢٣ر٧	١٦ر٤	٢٩ر٢	٣٦ر٢	٣١ر٨	٢٩ر٣	٢٥ر٩
اليابان	٥ر٢	٤ر٨	٤ر٣	٥ر٢	٥ر٨	٥ر٩	٥ر١
الاتحاد السوفييتي	١٨ر٠	٢٣ر٠	٢٩ر٠	٣١ر٠	٣٨ر٠	٤٢ر٠	٣٨ر٠
البلدان النامية	١٠٦ر٣	١٢٤ر٢	١٣٦ر٩	١٣٢ر١	١٣٢ر١	١١٩ر٨	١١٧ر٦
الشرق الأقصى	٧٦ر٣	٩٥ر٠	١٠٥ر٨	٩٥ر٥	٨٦ر٦	٨٠ر٥	٧٦ر٠
بنغلاديش	٦ر٠	٨ر٠	١ر٠	٩ر٠	٨ر٠	١ر٤	١ر٣
الصين	٥٠ر٠	٥٧ر٠	٦٤ر٠	٥٢ر٠	٤٦ر٠	٤٧ر٠	٣٨ر٠
الهند	٧ر٦	١٢ر٨	١٨ر١	١٧ر١	١٥ر٢	٨ر٧	١٣ر١
باكستان	٢ر٢	٢ر٢	١ر٧	٢ر٠	٣ر٢	١ر٧	٢ر٣
الشرق الأدنى	١٢ر٤	١٤ر٠	١٤ر٩	١٥ر٣	١٩ر٠	١٦ر٥	١٦ر٥
تركيا	١ر٠	٣ر٠	٧ر٠	٥ر٠	٩ر٠	٨ر٠	٨ر٠
أفريقيا	٩ر٤	٤ر٢	٤ر٧	٨ر٧	١١ر٥	٨ر٢	٩ر٥
أمريكا اللاتينية	١١ر٤	٩ر٣	١٠ر٠	١١ر٠	١١ر٠	١٣ر٨	١٤ر٣
الأرجنتين	١ر٨	١ر٧	١ر٠	٧ر٠	٧ر٠	١ر١	٨ر٠
البرازيل	١ر٣	١ر٤	١ر٧	٢ر٨	٤ر٤	٧ر٤	٨ر٤
مجموع العالم، منها:	٣٤٢ر٠	٢٨١ر٩	٣٣٥ر١	٤٢٠ر٣	٤٤٩ر٨	٣٩٧ر٥	٢٨٦ر٧
القمح	١٢٢ر٠	١٣٤ر١	١٥٢ر٥	١٦٠ر٥	١٦٨ر٧	١٤٥ر٩	١١٧ر٣
الأرز (المضروب)	٤٢ر٩	٤٨ر١	٥٣ر٨	٥٤ر٩	٥١ر٢	٤٠ر٨	٤٠ر٥
الحبوب الخشنة	١٧٧ر١	٩٩ر٧	١٢٨ر٨	٢٠٤ر٩	٢٢٩ر٩	٢١٠ر٧	١٢٨ر٩
العالم كنسبة مئوية من الاستهلاك	٢٢	١٨	٢١	٢٥	٢٦	٢٣	١٦

المصدر: قسم السلع والتجارة، منظمة الأغذية والزراعة.

الغذائى العالمى. وتفيد تقديرات المنظمة بأن تحقيق ذلك يتطلب زيادة لم يسبق لها مثيل، تقدر بنسبة ١٢ فى المائة، فى الانتاج العالمى من الحبوب فى عام ١٩٨٩. ولن يكون فى المستطاع بلوغ هذا الهدف الا اذا عادت الأحوال الجوية الى طبيعتها، وقام المنتجون الرئيسيون بالتوسع فى زراعاتهم بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بعام ١٩٨٩، قامت الولايات المتحدة بتخفيض مساحة أراضيها المجنبة الى ١٠ فى المائة من المساحة الأصلية المزروعة بالحبوب نتيجة للامدادات العالمية المنخفضة، بيد أن التوقعات المبكرة توحى بعدم كفاية هذا الاجراء، ذلك أنه لا يحتمل أن تؤدى الأمطار غير الكافية، التى سقطت فى أوائل عام ١٩٨٩، الى زيادة الانتاج فى الولايات المتحدة بدرجة كافية، تسمح بأكثر من مجرد اعادة تكوين المخزونات من الحبوب بصورة متواضعة.

نقص حجم أغذية الطوارئ فى عام ١٩٨٨

٥١ - مع تحسن انتاج الأغذية فى عام ١٩٨٨ فى كثير من البلدان النامية، أصبحت حالات الطوارئ أقل تواترا عنها فى عام ١٩٨٧. وفى يناير/كانون الثانى وفبراير/شباط ١٩٨٨، ابتلى ٢١ بلدا بنقص بلغ من الحدة درجة استدعت تقديم معونات غذائية اضافية أو طارئة. وبحلول ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، بلغ عدد البلدان التى لاتزال تحصل على أغذية الطوارئ ١٦ بلدا فقط (أنغولا، بينان، بنغلاديش، جيبوتى، اثيوبيا، هايتى، كمبوتشيا، لاوس، لبنان، ملاوى، موزامبيق، نيكاراغوا، سرى لانكا، الصومال، السودان، فيتنام).

٥٢ - ورغم هذا التحسن العام، ظل العجز الغذائى حادا للغاية فى بنغلاديش والسودان واثيوبيا. وقد تعرت بنغلاديش للمجاعة بسبب أسوأ فيضان شهدته خلال عدة سنوات مما أدى الى اصابة نحو ٢٨ مليون نسمة بأضرار بالغة، وتدمير المحاصيل والممتلكات والبنيات الأساسية. وفى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨، تعرض جنوب بنغلاديش الى اعصار تسبب فى احداث مزيد من الدمار. وفى جنوب السودان، تسببت المنازعات الأهلية فى انتشار سوء التغذية والمجاعة، لاسيما فيما بين النازحين. وفى اثيوبيا، تسببت رداءة محصول ١٩٨٨/١٩٨٧ فى استمرار العجز الغذائى.

٥٣ - وقد تسبب الاعصار التى حدث فى أواخر عام ١٩٨٨ فى الحاق دمار بالغ بأمريكا الوسطى والبحر الكاريبى، وكانت نيكاراغوا أكثر المناطق ضررا. وحسب تقديرات بعثة مشتركة من المنظمة وبرنامج الأغذية العالمى والجهات المانحة متعددة الأطراف بلغت الخسائر التى لحقت بالزراعة والثروة الحيوانية والغابات وصيد الأسماك نحو ١١٠ ملايين دولار أمريكى. ومن المتوقع أن يهبط انتاج الحبوب بنحو ١٨ فى المائة عنه فى العام السابق.

الجراد الصحراوى

٥٤ - لا يزال خطر الجراد الصحراوى يمثل مشكلة خطيرة فى مناطق كثيرة من غرب أفريقيا وشمال غربها وشرقها، وامتد الآن الى الشرق الأدنى وجنوب غربى آسيا. وقد حدثت هجرة غير عادية للجراد فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨، وغزت أسرابه كاب فيردى عدة مرات، بل ووصلت الى البحر الكاريبى بأعداد كبيرة. وقد تعرضت ملايين الهكتارات من محاصيل الحبوب للتهديد بالدمار، وأثار مدى ما حدث من وباء تساؤلات صعبة حول أكثر طرق مكافحة الجراد فعالية وأكثرها سلامة من الناحية البيئية. وبعد فترة من التكاثر لم يسبق لها مثيل فى أفريقيا الغربية خلال صيف ١٩٨٨/١٩٨٧، غزت أسراب كبيرة من الجراد، تكاثرت فى أوائل عام ١٩٨٨، أفريقيا الشمالية، وهاجرت أسراب أخرى الى السهل الغربى. وفى الوقت نفسه، هربت الأسراب التى غزت أفريقيا الشرقية من مناطق التكاثر الشتوية على سواحل البحر الأحمر، وغزت أجزاء من الشرق الأدنى.

٥٥ - وقد هيأت الأمطار شديدة الغزارة، التى سقطت فى عام ١٩٨٨، ظروفا مواتية للتكاثر فى كافة مناطق التكاثر الصيفية فى موريتانيا ومالى والنيجر وتشاد مما أسفر عن انتاج جيلين كبيرين من الجراد على الأقل. وقد غدت الأسراب الكبيرة أكثر ضخامة فيما بين أغسطس/ آب ونوفمبر/ تشرين الثانى، عندما غزت من جديد أقصى غرب منطقة السهل ثم المغرب. وانتقلت الأسراب من منطقة السهل الأوسط شمالا الى الجزائر والمغرب وليبيا ووصل بعضها الى سورية وتركيا فى أوائل ديسمبر/كانون الأول.

٥٦ - وكانت ظروف التكاثر مواتية أيضا فى جميع أنحاء شرق أفريقيا خلال فصلى الصيف والخريف. فقد ظهرت أسراب عديدة فى السودان وبعض الأسراب فى أثيوبيا. وفى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٨، عبرت الأسراب البحر الأحمر الى المملكة العربية السعودية حيث حدث مزيد من التكاثر. كما غزت أسراب أقل حجما الكويت والعراق وايران والبحرين وقطر، ثم تركيا ولبنان والأردن. ومن حسن الحظ لم تكن ظروف التكاثر الشتوى مواتية فى المواقع التقليدية على ساحل البحر الأحمر.

٥٧ - وقد ساعدت تدابير المكافحة الواسعة النطاق على تجنب حدوث خسائر جسيمة فى المحاصيل فى عام ١٩٨٨. وفى حين تعرضت المحاصيل المحلية لدمار شديد فى العديد من بلدان أفريقيا الغربية والشرقية لاسيما السودان والسنغال وموريتانيا، أمكن جنى محاصيل وفيرة فى معظم بلدان السهل السودانى. بيد أن تدابير الاحتواء التى نجحت فى العام الماضى لا تعنى أى تغير فى قوة مكافحة وباء الجراد الصحراوى، فمن المتوقع أن يستمر تكاثر احيال جديدة باعداد وفيرة فى ١٩٨٩ وربما لسنوات عديدة قادمة. وستكون هناك حاجة الى شبه حملات طارئة واسعة النطاق على الصعيد الدولى لمكافحة الجراد. وستقوم المنظمة، على غرار ما كانت تفعل فى الماضى، بتنسيق حملة مكافحة الجراد

الصحراوى عن طريق مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى. وقد تجاوزت تكاليف حملات المكافحة لعام ١٩٨٨/١٩٨٩، ٢٠٠ مليون دولار أمريكى.

٥٨ - وفى أوائل عام ١٩٨٩، لم يكن بالامكان التنبوء بالتوقعات لهذا العام لأسباب عدة. أولا أن الوباء كان أكثر انتشارا مما كان عليه منذ أثنى عشر شهرا بكثير، ومن ثم كان من الممكن أن ينتشر بحيث يمتد الى المزيد من البلدان. ثانيا، انه ثبت فى عام ١٩٨٨ أن الجراد أكثر قدرة على الحركة مما كان عليه فى الماضى، مما يجعل من الصعب توقع المكان الذى قد يتجه اليه. ثالثا، أن عمليات رصد الأسراب فى كثير من البلدان لا تزال قاصرة عن وضع تقدير دقيق لحجم هذه الأسراب ومكانها وحركتها. وأخيرا، فشلت عمليات المكافحة فى العديد من المناطق الهامة فى القضاء على المجموعات الرئيسية. ومع ذلك، كان هناك ما يبرر التفاؤل المشوب بالحذر الذى ساد فيما يتعلق بعام ١٩٨٩.

٥٩ - ففى أوائل ذلك العام، كان فى تقدير المنظمة انه رغم احتمال أن يؤدى انتقال الجراد على نطاق واسع الى غرب أفريقيا، قادما من المغرب والشرق، الى غزو ٢٥ مليون هكتارا بحلول منتصف العام، فمن الأرجح ان المساحة التى ستتأثر ستكون أقل من ٢٫٥ مليون هكتار. وبالمقارنة، تعتبر هذه التقديرات أفضل من سابقتها التى وضعت فى منتصف عام ١٩٨٨، والتى تشير الى ١٢ مليون هكتار. ويرجع السبب الرئيسى لهذه النظرة الأكثر تفاؤلا الى انخفاض مجموعات جراد أفريقيا الغربية فى أعقاب خروجها الى المحيط الأطلسى فى أكتوبر/تشرين الأول. وقد أدى هذا الخروج الى التقليل بدرجة كبيرة من احتمالات حدوث غزو واسع النطاق لشمال أفريقيا وغربها.

الأسمدة

٦٠ - ارتفعت أسعار الأسمدة بشدة خلال عام ١٩٨٨، ويرجع ذلك أساسا الى قيام البلدان الرئيسية المستهلكة للأسمدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية بزيادة وادارتها. فقد ازداد طلب هذه الأقاليم على الواردات بسبب الأحوال الجوية المواتية وزيادة المعونات المقدمة من الوكالات الممولة لشراء الأسمدة (الجدول ١-٦).

٦١ - وقد ازدادت أسعار اليوريا بمقدار الثلث فى المتوسط فيما بين اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٧ وأكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٨. فبعد أن ظلت أسعار اليوريا والأسمدة النيتروجينية الأخرى ثابتة فى أمريكا، وربما آخذة فى الهبوط فى آسيا، قد تكون ارتفعت فى أواخر عام ١٩٨٨ نتيجة لزيادة استهلاك البلدان الآسيوية الكبرى، وكذلك أمريكا الشمالية وأوروبا. وظلت الامدادات من كبريتات الأمونيوم محدودة، وبالتالى ارتفعت أسعارها بما يزيد على ٢٠ فى المائة فى أوروبا الغربية و ٤٥ فى المائة فى الشرق الأقصى خلال العام المنتهى فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨.

الجدول رقم ١-٦ : أسعار تصدير الأسمدة

	سلفات الأمونيوم أوروبا الغربية	سوبر فوسفات الثلاثي الموانى الأمريكية على خليج المكسيك	كلوريد البوتاسيوم أوروبا الغربية	فوسفات ثنائي الأمونيوم الموانى الأمريكية على خليج المكسيك
	..... دولار أمريكي للطن المترى			
١٩٨٧				
يناير/كانون الثاني	٤٤	١١٤	٦٨	١٦٨
فبراير/شباط	٤٥	١٢٧	٦٨	١٧٣
مارس/ آذار	٤٦	١٣١	٦٨	١٦٥
أبريل/نيسان	٤٣	١٣٣	٦٨	١٥٢
مايو/ أيار	٤٤	١٣٣	٦٨	١٥٣
يونيو/حزيران	٤٤	١٤٠	٧١	١٧١
يوليو/تموز	٤٨	١٤٧	٧١	١٨٣
أغسطس/ آب	٥١	١٥٣	٧١	١٨٦
سبتمبر/ أيلول	٥١	١٥٠	٧٦	١٧٦
أكتوبر/تشرين الأول	٥١	١٤٦	٧٨	١٧٧
نوفمبر/تشرين الثاني	٥١	١٤٤	٧٨	١٨٩
ديسمبر/كانون الأول	٥٣	١٤٣	٧٨	١٩٦
١٩٨٨				
يناير/كانون الثاني	٥٣	١٥٥	٨٢	٢١٣
فبراير/شباط	٥٧	١٥٤	٨٢	١٩٠
مارس/ آذار	٦٣	١٥٤	٨٢	١٩٠
أبريل/نيسان	٦٣	١٥٤	٨٣	١٧٤
مايو/ أيار	٦٣	١٥٤	٨٦	١٨٦
يونيو/حزيران	٥٨	١٥٨	٨٧	٢٠١
يوليو/تموز	٥٧	١٥٨	٩٥	٢٠٢
اغسطس/ آب	٥٩	١٦٢	٩٥	٢٠٠
سبتمبر/ أيلول	٦٢	١٦٢	٩٥	١٩٧
أكتوبر/تشرين الأول	٦٢	١٦٤	٩٥	٢٠٦
نوفمبر/تشرين الثاني	٦٢	١٦٤	٩٥	٢٠٤
ديسمبر/كانون الأول	...	...	...	...

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، قسم تنمية الأراضي والمياه.

٦٢ – أما أسعار الأسمدة الفوسفاتية فقد كانت أكثر ثباتا. فلم تحدث فى الأسواق سوى تغييرات طفيفة فى أسعار الفوسفات ثنائى الأمونيوم والسوبرفوسفات الثلاثى على السواء. وازدادت أسعار التسليم الفورى لهذه الأسمدة تسليم موانئ الولايات المتحدة المطلة على خليج المكسيك وتسليم موانئ أفريقيا الشمالية بنحو ٨ الى ١٤ فى المائة خلال فترة السنة المنتهية فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨. وفى الولايات المتحدة، حال ضعف الطلب المحلى، وزيادة المخزونات، والطلب المحدود على الصادرات، دون زيادة الأسعار زيادة كبيرة. ويمكن أن تتغير هذه الحالة نتيجة لمشتريات الفوسفات ثنائى الأمونيوم التى تزمع بعض البلدان الرئيسية فى آسيا وأمريكا اللاتينية القيام بها.

٦٣ – وقد ارتفعت أسعار البوتاس بسبب الالتزامات الكبيرة التى حدثت خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٨. فقد ازدادت أسعار كلوريد البوتاسيوم بنسبة ٩ فى المائة فى بداية الربع الثالث من عام ١٩٨٨، وكانت أسعار التسليم الفورى للبوتاس فى أمريكا الشمالية أكثر ارتفاعا بنسبة ٢٢ فى المائة فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨ عما كانت عليه قبل ذلك بعام. وكان موردو البوتاس يسعون الى تحديد أسعار أكثر ارتفاعا للعقود المتبقية فى أواخر عام ١٩٨٨.

تقييم مستويات التغذية حسب "الموازين الغذائية"

٦٤ – من الصعب وضع تقييم دقيق لمستويات التغذية على الصعيد القطرى. ويحتمل أن تكون الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأغذية ونفقات الأسرة أكثر مصادر المعلومات دقة، بيد أنها باهظة التكاليف، ومن ثم عادة ما تكون غير عملية بالنسبة للبلدان الفقيرة. ولذلك ليس من المثير للدهشة أن تكون هذه التقييمات غير شاملة.

٦٥ – وهناك نهج بديل، يتبع بصورة متواترة ويتمثل فى "الموازين الغذائية" التى وضعتها المنظمة والتى تستخدم فى دراسة حالة الأغذية فى كل دولة. وتوفر هذه الموازين، ضمن ما توفره، بيانات عن متوسط نصيب الفرد من امدادات الطاقة الغذائية القطرية، وهى بيانات تحدد المتاح من الأغذية للاستهلاك البشرى فى البلد.

٦٦ – وتعتبر امدادات الطاقة الغذائية وسيلة قاصرة، فهى، باعتبارها مقياسا للمتاح من الأغذية، لاتقدر استهلاك الأغذية بصورة مباشرة. وقد تكون مضللة، مثلا، فى الحالات التى تكون فيها الأغذية متاحة ولكنها غير مستهلكة (كما يحدث كثيرا عندما يكون الناس على درجة من الفقر يتعذر معها شراء الأغذية). ولهذه الأسباب، أحيانا، ما تفشل محاولات تقدير كفاية الأغذية بمقارنة امدادات الطاقة الغذائية بالأرقام الدّالة على الاحتياجات. وعلاوة على ذلك، ليس من السهل، دائما، تحديد الأرقام الدّالة على الاحتياجات. فهل هى تلك التى تتعلق بمجرد البقاء على قيد الحياة، أو التى تشير الى مستوى معين من النشاط ؟

٦٧ - ورغم هذه القيود، تعتبر امدادات الطاقة الغذائية مفيدة، لأنها تجعل من الممكن تقدير مدى تواتر حدوث حالات سوء التغذية فى بلد ما، فى ضوء افتراضات محددة تتعلق بالامدادات من السعرات الحرارية وتوزيعها والحد الأدنى من متطلباتها. وقد تبين أن هناك علاقة تربط بين امدادات الطاقة الغذائية وجميع المؤشرات الرئيسية الدالة على النهوض بالصحة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٦٨ - وسيتم فى القريب العاجل عرض المنهجية فى دليل للمنظمة يوضح كيفية تقدير احتياجات الأسرة أو مجموعة من الناس أو سكان بلد ما من الطاقة (٣). بل سيوفر هذا الدليل الكثير من البيانات الأساسية اللازمة لتطبيق هذه المنهجية، والتى يحتاجها المستفيدون الذين ليس لديهم بيانات خاصة بهم (مثال ذلك متوسط أوزان الجسم بالنسبة لمختلف فئات السكان، والتوزيع الديموغرافى لعام ١٩٨٥ بحسب الأرقام الدليلية للعمر والجنس، وللأنشطة المستهلكة للطاقة بالنسبة لمختلف المهن).

٦٩ - ويجرى العمل على كفالة مخصصات فردية اضافية (فقد يرغب صانعو السياسات، على سبيل المثال، فى تخصيص المزيد من الأغذية للأطفال لدعم نموهم، أو للكبار كيما يتاح لهم المجال لممارسة مستويات أعلى من النشاط الجسمانى). ومن الممكن أيضا مواءمة تلك المخصصات، حسب الاقتضاء، على مستوى الأسرة والمستوى المحلى و/أو المستوى القطرى لمراعاة بعض العوامل مثل خسائر ما بعد الحصاد فى انتاج الأغذية وتصنيعها وتخزينها وتوزيعها، وفى تحضيرها فى نطاق الأسرة.

٧٠ - ولهذا النهج فائدته لأنه يفصل، من الناحية التحليلية، بين المتطلبات القطرية الحقيقية من الأغذية وبين المؤشرات الاقتصادية على الصعيد الوطنى. ونظرا لأنه يركز الاهتمام على احتياجات التغذية وليس على الانتاج، فقد يوحى كذلك بطرق بديلة لتحسين استهلاك الأغذية عن طريق الاصلاحات الضريبية، واعادة توزيع الأراضى، وتقديم الاعانات للفقراء، على سبيل المثال.

جيم - التجارة بالسلع الزراعية

٧١ - حققت التجارة العالمية بالسلع الزراعية - من المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات - نموا بنسبة ١ر١١ فى المائة فى عام ١٩٨٧، بحيث بلغت فى مجموعها نسبة تراكمية كبيرة قدرها ٢٣ فى المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ (الجدول ١-٧). بيد أنه نظرا لأن التجارة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى نمت بدرجة أسرع، فقد استمر الهبوط الطويل الأجل فى نصيب الزراعة من تجارة السلع على نطاق العالم: فقد بلغ ١٤ فى المائة فى عام ١٩٨٦ و ١٣ فى المائة فى عام ١٩٨٧. ومن بين القطاعات الفرعية الرئيسية

---

(٣) FAO, Human Energy Requirements: a Manual for Nutritionists and Planners, Oxford University Press, 1989.

الجدول رقم ١-٧ : قيمة الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية (المحصولية والحيوانية) ، والسمكية ، والحرجية ، بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	التغير من ١٩٨٥ الى ١٩٨٦	التغير من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧	المعدل السنوى للتغيير من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧
	...بمليار الدولارات...			..... فى المائة		
المنتجات الزراعية	٢٠٨ر٦	٢٢٨ر٤	٢٥١ر٢	٩ر٥	١٠ر٠	١ر٢
مجموع البلدان النامية	٧٠ر٣	٧٤ر٤	٧٣ر٦	٥ر٨	-١ر٠	٠ر٤
مجموع البلدان المتقدمة	١٣٨ر٣	١٥٤ر٠	١٧٧ر٦	١١ر٤	١٥ر٣	١ر٧
المنتجات السمكية	١٧ر١	٢٢ر٥	٢٦ر٨	٣١ر٦	١٩ر١	٨ر٩
مجموع البلدان النامية	٧ر٥	١٠ر٠	١١ر٨	٣٣ر٣	١٨ر٠	١٠ر٥
مجموع البلدان المتقدمة	٩ر٦	١٢ر٥	١٥ر٠	٢٩ر٨	٢٠ر٢	٧ر٨
المنتجات الحرجية	٤٩ر٥	٥٧ر٦	٦٤ر٧	١٦ر٣	١٢ر٣	٢ر٥
مجموع البلدان النامية	٦ر٧	٧ر٧	٩ر٨	١٣ر٨	٢٧ر٣	١ر٧
مجموع البلدان المتقدمة	٤٢ر٨	٤٩ر٩	٥٤ر٩	١٦ر٧	١٠ر٠	٢ر٧
المجموع	٢٧٥ر٢	٣٠٨ر٥	٣٤٢ر٧	١٢ر١	١١ر١	١ر٩
مجموع البلدان النامية	٨٤ر٥	٩٢ر٠	٩٥ر٢	٨ر٩	٣ر٤	١ر٣
مجموع البلدان المتقدمة	١٩٠ر٧	٢١٦ر٤	٢٤٧ر٦	١٣ر٥	١٣ر٤	٢ر٢
	..... فى المائة					
حصة البلدان النامية	٣١	٣٠	٢٨			

ملحوظة : حسبت الأرقام من مجاميع مقربة . أما التغييرات السنوية ومتوسطاتها فقد حسبت من أرقام غير مقربة .

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة .

فى مجال الزراعة، حققت التجارة توسعا سريعا للغاية فى مصايد الأسماك، وبدرجة أقل سرعة فى الغابات. وكان نمو التجارة فى المحاصيل والثروة الحيوانية أكثر بطئا الى حد ما (١٠ فى المائة). ومع ذلك، تعتبر هذه أقوى زيادة تتحقق فميا يتعلق بالمحاصيل والثروة الحيوانية لأى عامين متتاليين منذ الرواج السلعى الذى شهدته الفترة ١٩٧٧-١٩٨٠.

٧٢ - وفى عام ١٩٨٧ تركزت الزيادة التى طرأت على التجارة بالمحاصيل والثروة الحيوانية فى المناطق النامية من آسيا وخاصة فى بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة. وارتفعت صادرات البلدان المتقدمة بنحو ١٥ فى المائة، فى حين هبطت بوجه عام صادرات البلدان النامية بنسبة ١ فى المائة. بيد أن كلا المجموعتين زادتا من قيمة وارداتهما بدرجة كبيرة. ويجدر القول، مرة أخرى، أن هذه الزيادة تركزت فى البلدان الصناعية، بالاضافة الى تحقيق نمو قوى فى آسيا أيضا، وفى الصين أساسا، وبدرجة أقل فى الشرق الأدنى.

٧٣ - وقد أسفرت هذه التغييرات عن تحولات هامة فى هيكل التجارة بالسلع الزراعية. ففى أوائل منتصف الثمانينات، أصبحت البلدان النامية مصدرة صافية للمحاصيل والمنتجات الحيوانية بصورة متزايدة (مما يرجع فى بعض الحالات الى سياسات التقشف التى أدت الى الحد من الواردات وليس التوسع فى الصادرات). وازدادت باطراد نسب الصادرات/ الواردات من ٩٤ فى المائة فى ١٩٨١ الى ما يقرب من ١٢٥ فى المائة فى ١٩٨٦. بيد أنه نظرا لما تعرضت له الصادرات من نكسة فى عام ١٩٨٧ تزامنت مع الزيادات الحادة فى الواردات، هبطت نسبة الصادرات/ الواردات مرة أخرى الى ١١٣ فى المائة (الجدول ١-٨).

٧٤ - أما فى بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة، فقد حدث العكس. اذ بعد أن حققت فائضا صافيا ضئيلا فى المحاصيل والمنتجات الحيوانية فى عام ١٩٨١، عادت الى وضعها التقليدى باعتبارها مستوردة صافية للسلع الزراعية. وبحلول عام ١٩٨٦، هبطت نسبة صادراتها/ وارداتها الى ٨٧ فى المائة. بيد أن هذه النسبة أخذت فى الارتفاع مرة أخرى فى عام ١٩٨٧ (وبلغت ٨٩ فى المائة) نتيجة لانتعاش الصادرات. ويتمثل العنصر الرئيسى لهذا الارتفاع فى الزيادة الشديدة فى صادرات الولايات المتحدة مصحوبة بانخفاض وارداتها. وفى الوقت نفسه، زادت صادرات المجموعة الاقتصادية الأوروبية على نحو أسرع مما حققته وادارتها من زيادة سريعة.

٧٥ - واستمرت البلدان المتقدمة ذات اقتصاديات التخطيط المركزى فى تسجيل جوانب عجز ضخمة فى التجارة بالسلع الزراعية بها (وكانت المجر وبلغاريا، وبدرجة أقل رومانيا، هى البلدان الوحيدة التى زادت صادراتها على وارداتها زيادة كبيرة)، بيد أن هذا العجز قل فى عام ١٩٨٧. وقد اتسع نطاق الصادرات الزراعية بشدة للعام الثانى على

الجدول رقم ١-٨ : قيمة التجارة العالمية بالسلع الزراعية (المحاصيل والمنتجات الحيوانية) بالأسعار الجارية، بحسب الأقاليم، في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	التغيير من ١٩٨٥ الى ١٩٨٦	التغيير من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧	المعدل السنوي للتغيير من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ السعر الجاري	المعدل السنوي للتغيير من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ الحجم (أ)
	...مليار دولار...			... في المائة ...			
اقتصاديات السوق النامية							
تصدير	٦٣ر٧	٦٥ر٨	٦٤ر٧	٣ر٣	-١ر٧	-٥ر٠	٣ر٠
استيراد	٥٦ر٨	٥٣ر٨	٥٧ر٠	-٤ر٥	٥ر٩	-٥ر٠	٣ر٣
أفريقيا							
تصدير	٨ر٧	١٠ر١	٨ر٨	١٥ر٣	-١٢ر٧	-١ر٨	-١ر١
استيراد	٩ر١	٨ر٤	٨ر١	-٨ر١	-٣ر٥	-٣ر٢	١ر٨
الشرق الأقصى							
تصدير	١٨ر٦	١٨ر٩	٢٠ر٦	١ر٩	٩ر٠	١ر٢	٤ر٢
استيراد	١٦ر٩	١٦ر٣	١٩ر٠	-٣ر٤	١٦ر٤	٢ر٦	٤ر٦
أمريكا اللاتينية							
تصدير	٣١ر٠	٣١ر١	٢٩ر٢	٠ر٣	-٦ر٢	-١ر١	٢ر٧
استيراد	١٠ر٢	١٠ر٢	٩ر٨	٠ر٦	-٤ر٤	-٥ر١	-١ر٧
الشرق الأدنى							
تصدير	٤ر٨	٥ر١	٥ر٥	٦ر١	٧ر١	١ر٦	٥ر٠
استيراد	٢٠ر٠	١٨ر١	١٩ر٣	-٩ر٣	٦ر٥	١ر٤	٦ر٧
اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا							
تصدير	٦ر٦	٨ر٥	٩ر٠	٢٩ر٧	٤ر٨	٩ر٤	١٢ر١
استيراد	٥ر٢	٥ر٩	٧ر٨	١٤ر٢	٣١ر٣	-٠ر٣	٦ر٧
مجموع البلدان النامية							
تصدير	٧٠ر٣	٧٤ر٤	٧٣ر٦	٥ر٨	-٠ر١	٠ر٤	٣ر٥
استيراد	٦٢ر٠	٥٩ر٧	٦٤ر٧	-٣ر٧	٨ر٤	-٠ر٦	٣ر٥
اقتصاديات السوق المتقدمة							
تصدير	١٢٩ر٨	١٤٤ر٩	١٦٧ر٩	١١ر٦	١٥ر٩	١ر٩	٢ر٠
استيراد	١٤٤ر١	١٦٧ر٤	١٨٨ر٧	١٦ر١	١٢ر٧	٢ر٩	٢ر٥
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي							
تصدير	٨ر٤	٩ر١	٩ر٧	٧ر٩	٦ر٦	-١ر١	٠ر٦
استيراد	٢٥ر٤	٢٣ر١	٢٣ر٩	-٩ر٠	٣ر١	-٢ر٤	-٠ر٥
مجموع البلدان المتقدمة							
تصدير	١٢٨ر٣	١٥٤ر٠	١٧٧ر٦	٢٠ر٤	١٥ر٢	١ر٧	١ر٧
استيراد	١٦٩ر٦	١٩٠ر٥	٢١٢ر٦	١٢ر٤	١١ر٦	٢ر١	١ر٨
العالم							
تصدير	٢٠٨ر٦	٢٢٨ر٤	٢٥١ر٢	٩ر٥	١٠ر٠	١ر٢	٢ر٥
استيراد	٢٣١ر٦	٢٥٠ر٣	٢٧٧ر٣	٨ر١	١٠ر٨	١ر٤	٢ر٠
حصة البلدان النامية من التجارة العالمية في السلع الزراعية							
	... في المائة ...						
تصدير	٣٣ر٧	٣٢ر٦	٢٩ر٣				
استيراد	٢٦ر٨	٢٣ر٩	٢٣ر٣				

(أ) حسبت القيم الثابتة على أساس تعديل القيم الجارية للتجارة باستخدام الأرقام الدليلية لقيم وحدات التصدير والاستيراد للمنتجات الزراعية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠).

ملحوظة: حسبت الأرقام من مجاميع مقربة. أما التغييرات السنوية ومتوسطاتها فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التوالى بالنسبة لجمهورية المانيا الديمقراطية وبولندا، وبنوع خاص الاتحاد السوفييتى. وقد ارتفعت ايرادات هذه البلدان الثلاثة من تصدير المحاصيل والمنتجات الحيوانية بنسبة بلغت فى مجموعها حوالى ٢٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧.

٧٦ - ويخفى مجموع الانخفاض فى قيمة صادرات البلدان النامية من السلع الزراعية وقدره ١ فى المائة، الأداء السئ للعديد من البلدان منفردة. وكان يمكن لهذا الانخفاض أن يكون أكبر بكثير لولا الأداء الطيب لصادرات عدد ضئيل نسبيا من البلدان فى كل اقليم: البرازيل وكوبا وشيلى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلند وأندونيسيا فى آسيا؛ والجزائر وتونس وغامبيا وبينان فى أفريقيا. وقد حقق ٧٥ بلدا من بين البلدان النامية، وعددها ١١٧ بلدا، ايرادات من صادرات السلع الزراعية فى عام ١٩٨٧ أقل مما حققته فى العام السابق (فى حين شهد ٤٦ بلدا فقط انخفاضا فى عام ١٩٨٦). وكان أضعف أداء فى أفريقيا، حيث انخفضت صادرات ٧٦ فى المائة من البلدان، تليها أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبى حيث كان الأداء أقل جودة فى عام ١٩٨٧ عنه فى عام ١٩٨٦. وفى الشرقين الأقصى والأدنى، سجل عدد متماثل تقريبا من البلدان زيادات أو نقص فى قيمة صادراتها من السلع الزراعية.

٧٧ - ورغم زيادة نمو التجارة بالسلع الزراعية فى عام ١٩٨٧، شهدت معظم البلدان النامية ركودا أو انخفاضا فى ايراداتها من الصادرات الزراعية، ويرجع ذلك الى حد كبير الى انخفاض أسعار عدد من السلع الرئيسية خلال جزء كبير من العام. وقد بلغ عدد البلدان التى انخفضت قيمة صادراتها الزراعية فى هذا العام ٧٥ بلدا، ويعزو حوالى ثلث هذه البلدان هذا الانخفاض، فى المقام الأول أو كلية، الى انخفاض أسعار الصادرات. ذلك أن انخفاض أسعار صادرات البن وغيره من السلع تسبب فى انخفاض الايرادات فى جميع انحاء أمريكا اللاتينية، ولاسيما اكوادور والمكسيك وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وهندوراس. وكان نتيجة ذلك أن حقق العديد من البلدان ايرادات منخفضة جدا من صادراته، رغم زيادة حجم هذه الصادرات.

٧٨ - وفى أفريقيا والشرق الأدنى، تضافرت الأسعار المنخفضة وعدم قدرة البلدان على تعويض ذلك بزيادة حجم صادراتها، على خفض الايرادات بدرجة كبيرة. ففى ٢١ بلدا أفريقيا، كان انخفاض حجم الصادرات هو السبب الأساسى لانخفاض ايرادات التصدير. وفى ١٥ بلدا، عزى الهبوط فى المقام الأول الى انخفاض أسعار الصادرات. وفى العديد من البلدان، بما فى ذلك أنغولا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ونيجيريا وتوغو، كان لكلا العاملين أهميتهما فى خفض ايرادات الصادرات الزراعية بدرجة كبيرة. وفى الشرق الأدنى، عادة ما يكون انخفاض أحجام الصادارت هو أهم العوامل. ففى كل بلد من بلدان الاقليم تقريبا، حيث هبطت ايرادات الصادرات الزراعية فى عام ١٩٨٧، بما فى ذلك ايران والعراق والأردن ولبنان وعمان وسورية، كان الهبوط مرده فى المقام الأول الى

انخفاض أحجام الصادرات. وفى المملكة العربية السعودية والسودان وتركيا، أدت الزيادات الكبيرة فى الكميات المصدرة الى تعويض الأسعار المنخفضة بالكامل.

٧٩ - وقد قامت البلدان النامية بزيادة حجم وارداتها من الأغذية فى عام ١٩٨٧، بعد أن كانت قد قامت بتخفيضها فى العام السابق. ففى حين قام حوالى ثلثى البلدان النامية فى عام ١٩٨٦ بتخفيض حجم وارداته، فقد قام ٦٢ فى المائة بزيادتها فى عام ١٩٨٧. وفى الشرقين الأقصى والأدنى وفى البلدان الآسيوية ذات التخطيط المركزى، كان نقص الانتاج المحلى هو السبب الرئيسى، اذ اختلفت أحجام واردات الأغذية اختلافا عكسيا مع نصيب الفرد من انتاج الأغذية على المستوى المحلى.

٨٠ - بيد أن هذه العلاقة المتبادلة بين انخفاض الانتاج المحلى وزيادة الواردات، كانت أكثر ضعفا فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، حيث تفتقر البلدان الى النقد الأجنبى اللازم لزيادة وارداتها عندما يتباطأ الانتاج المحلى. وقد هبط حجم الواردات من الأغذية فيما يتعلق بالعديد من البلدان، بيد أنها استمرت تستوعب حصة مرتفعة للغاية، بل ومتزايدة، من اجمالى ايرادات الصادرات. وكانت هذه هى حالة ليسوتو وليبيريا ورواندا والسنغال ونيبال وأفغانستان والجمهورية العربية اليمنية. ومع ذلك استفادت معظم البلدان من انخفاض أسعار واردات الأغذية فى عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالعام السابق.

٨١ - وتتوقع المنظمة أن تنمو التجارة بالحبوب فى العالم بحيث تصل الى ٢٠٦ ملايين طن فى ١٩٨٨/١٩٨٩، أى بزيادة ٩ ملايين طن عن الموسم السابق، رغم أنها ما زالت دون المستويات القياسية التى بلغتها فى عام ١٩٨٤/١٩٨٥ بكثير. وهذا يمثل انخفاضا صافيا قدره ٥ فى المائة فى الواردات من القمح (من ١٠٣ الى ٩٨ مليون طن) وزيادة قدرها ١٦ فى المائة (من ٨٣ الى ٩٦ مليون طن) من الواردات من الحبوب الخشنة. ومن المتوقع أيضا زيادة الواردات من الأرز بنسبة ١٢ فى المائة بحيث تصل الى ١٢ مليون طن فى عام ١٩٨٩.

٨٢ - ومن المتوقع أن تأتى التخفيضات فى تجارة القمح نتيجة قيام الاتحاد السوفييتى بتخفيض وارداته بمقدار ٧ مليون طن بالمقارنة بعام ١٩٨٧/١٩٨٨، علاوة على قيام بلدان أوروبا الغربية باجراء تخفيضات أقل. كذلك يتوقع أن تزداد واردات البلدان النامية من القمح رغم أن هذه الزيادة ستكون أقل سرعة مما كانت عليه فى الموسم السابق. ومن المنتظر أن يضاعف الاتحاد السوفييتى وارداته من الحبوب الخشنة (الذرة أساسا) بحيث تصل الى ٢١ مليون طن فى عام ١٩٨٩، فى أعقاب محصول عام ١٩٨٨ الضعيف من الحبوب. ومن المنتظر أن يبقى الطلب من البلدان النامية المستوردة الرئيسية - فى آسيا أساسا -

مستقرا. ويحتمل أن يزيد حجم تجارة الأرز فى العالم فى عام ١٩٨٩ بسبب زيادة الامدادات فى البلدان المصدرة، ونمو الطلب من جانب الكثير من المستوردين على السواء.

٨٣ - ومن الصعب تقدير النمو الكلى فى مجال التجارة بالسلع الزراعية لعام ١٩٨٨ بأكمله باستخدام المعلومات المتاحة فى أوائل عام ١٩٨٩. ولا يعتبر الماضى عاملا جيدا للتنبوء بالأحداث الجارية أو التى ستقع فى المستقبل القريب، نظرا لأن انماط الانتاج فى العالم قد مرت بتغيرات هامة فى السنوات الأخيرة. وقد كان النمو الاقتصادى فى الثمانينات أقوى نسبيا، بنوع خاص، فى البلدان المتقدمة عنه فى البلدان النامية بالمقارنة بالستينات والسبعينات. فقد حققت البلدان النامية فى السبعينات، على سبيل المثال، نموا زاد عما حققته البلدان المتقدمة بمقدار ٢ر٥ فى المائة فى المتوسط، بيد أن هذه الفجوة اختفت فى الثمانينات (لم يحقق النمو الاقتصادى فى البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ زيادة تفوق ما حققته البلدان الصناعية الا فى عام ١٩٨٦ فقط). وعلاوة على ذلك، أدى دعم الزراعة والسياسات الحمائية الى الحد من أثر النمو الاقتصادى على التجارة بالسلع الزراعية. ولذلك لا ينبغى أن نتوقع أن يكون لاستمرار التوسع فى الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٨٨ تأثير كبير على حجم التجارة بالسلع الزراعية.

٨٤ - ومع ذلك، من المقدر أن يستمر النمو فى قيمة التجارة بالسلع الزراعية بسرعة شديدة فى عام ١٩٨٨، وهذا يرجع كلية الى ارتفاع أسعار هذه السلع وليس الى زيادة حجمها. وزادت الأسعار بشدة فيما يتعلق بالحبوب والأعلاف وبعض المنتجات الحيوانية، ولكنها لم تكن كذلك فيما يتعلق بالمحاصيل الاستوائية التى تصنع منها المشروبات والمواد الخام الزراعية. ولذلك كانت البلدان المتقدمة هى المستفيدة فى المقام الأول من النمو على نحو ما كانت فى عام ١٩٨٧.

أسعار الصادرات من السلع الزراعية ونسب التبادل التجارى

٨٥ - رغم زيادة أسعار العديد من السلع الزراعية، استمرت نسب التبادل التجارى، من حيث المقايضة الصافية (أى الأسعار النسبية للوحدة)، فى الهبوط فى عام ١٩٨٧، فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية بوجه عام، نظرا لزيادة ارتفاع أسعار الصادرات من السلع غير الزراعية.

٨٦ - وقد سجلت أسعار معظم السلع الزراعية ارتفاعا كبيرا فى أواخر عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بعد أن كانت قد انخفضت الى أدنى مستوياتها خلال سنوات عديدة. وقد أسهم النمو والطلب القويين فى البلدان المستوردة الرئيسية، بالاضافة الى نقص المحاصيل فى بلدان أمريكا الشمالية المنكوبة بالجفاف، فى هذه الزيادات فى الأسعار. وكان الكاكاو والقطن ورقائق

الخشب وأنواع محدودة من الفاكهة والمنتجات الحيوانية هى وحدها من بين السلع الرئيسية التى لم تسهم فيما تحقق من أنتعاش فى الأسعار (الجدول ١-٩).

٨٧ - وكان ارتفاع أسعار الحبوب على درجة خاصة من القوة. اذ كانت أسعار القمح أكثر ارتفاعا فى عام ١٩٨٨ عنها فى العام السابق بنسبة ٢٨ فى المائة فى المتوسط، فى حين ارتفعت اسعار الذرة بنسبة ٤١ فى المائة والأرز بنسبة ٢٧ فى المائة. وقد استفادت بعض البلدان النامية من الانتعاش القوى فى أسعار عدد من المواد الخام الزراعية التى تشكل أهم صادراتها. وارتفعت أسعار السكر نظرا لهبوط المخزونات الى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٨١/١٩٨٠. بيد أن أسعار الكثير من المشروبات الاستوائية ظلت منخفضة نظرا لاغراق الأسواق بالفوائض. وبقيت أسعار الشاى منخفضة للسنة الثالثة على التوالى، وهبطت أسعار الكاكاو مرة أخرى بنسبة ٢١ فى المائة دون مستوياتها لعام ١٩٨٧. وظلت أسعار البن فى عام ١٩٨٨/١٩٨٧ دون مستوى الذروة الذى بلغته بصفة موقتة فى عام ١٩٨٦، ولكنها ارتفعت فى عام ١٩٨٨ فى أعقاب توقعات حدوث انخفاض شديد فى المحاصيل البرازيلية فى موسم ١٩٨٩/١٩٨٨.

٨٨ - ومقابل هذه الصورة غير المحددة المعالم لأسعار السلع الزراعية، ارتفعت أسعار المصنوعات بما يقرب من ١٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧، مما عزز الانتعاش القوى الذى حدث فى العام السابق. كذلك انتعشت أسعار النفط الخام عن مستوياتها المنخفضة فى عام ١٩٨٦، رغم أنها انخفضت فيما بعد. وقد حققت المصنوعات والنفط معا ارتفاعا يفوق ما حققته السلع الزراعية التى يمكن الاتجار بها، مما أسفر عن تدهور نسب التبادل التجارى بالسلع الزراعية من حيث المقايضة الصافية فى عام ١٩٨٧. وكان هذا الهبوط هو الثالث على التوالى بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع الزراعية، مما أدى الى خفض نسب التبادل التجارى للسلع الزراعية بها الى مادون مستوياتها للفترة ١٩٧٩-١٩٨١ بحوالى ٢٠ بالمائة فى المتوسط (الجدول ١-١٠).

٨٩ - وقد عانت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أعنف هبوط فى نسب التبادل التجارى للسلع الزراعية فى عام ١٩٨٧، بسبب افتقار الأسواق الى المنتجات الاستوائية الرئيسية خلال جزء كبير من العام. وفى الشرق الأدنى، لم تستطع أسعار القطن المرتفعة تعويض الانخفاض فى أسعار التبغ والحبوب والصادرات الأخرى، مما أسفر عن تدهور كبير فى صافى نسب التبادل التجارى للسلع الزراعية فى المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، ظلت نسب التبادل التجارى ثابتة فيما يتعلق ببلدان الشرق الأقصى بفضل أسعار التصدير القوية للقطن والجوت والأرز والمطاط والمنتجات الحرجية وبعض الزيوت النباتية.

٩٠ - ومع تفاقم نسب التبادل التجارى فى معظم البلدان النامية خلال عام ١٩٨٧، هبطت أحجام الصادرات بنسبة ٣٫٥ فى المائة، ومن ثم ساهم كلا عنصرى السعر والحجم فى حدوث

الجدول رقم ١-٩ : أسعار تصدير بعض السلع المختارة ، ١٩٨٥-١٩٨٨

		القمح U.S. no. 2 hard winter ord. prot.	الذرة U.S. no. 2 yellow	الأرز Thailand 100% II gr.	السكر Raw, ISA daily, f.o.b	الجوت Green 1976 ICA	قـــرون الكاكاو U.K. exp. London spot	الشاي London Auction	القطن، الشعر Memphis territory	الجـــوت Bangladesh Chittagong f.o.b., BWC	اللحـــم البقـــري Argentina f.o.b. all beef
		.....	.....	.....	.....	$ per m.t.	.....	.....	.....	.....	.....
Year	1985	138	112	227	90	2 932	2 255	2 074	1 572	613	2 932
	1986	115	88	225	133	3 770	2 068	1 930	1 263	325	3 770
	1987	114	76	244	149	2 379	1 997	1 709	1 634	389	2 379
	1988	146	107	311	225	2 557	1 584	1 773	1 521	440a/	1 365b/
1987	September	114	73	263	129	2 309	1 989	1 607	1 831	415	1 678
	October	117	79	287	147	2 467	1 912	1 846	1 692	415	1 647
	November	117	82	285	162	2 548	1 939	1 926	1 686	415	[illegible]
	December	126	83	279	183	2 538	1 898	2 072	1 648	415	1 462
1988	January	130	87	299	213	2 536	1 973	2 128	1 604	440	1 498
	February	132	89	320	186	2 661	1 798	1 933	1 539	440	1 406
	March	125	90	313	188	2 595	1 685	1 916	1 560	440	1 301
	April	127	89	314	188	2 564	1 649	1 846	1 596	440	1 247
	May	130	89	307	196	2 565	1 707	1 707	1 660	440	1 289
	June	152	120	311	231	2 617	1 627	1 661	1 763	440	1 352
	July	152	126	315	309	2 506	1 609	1 462	1 630	440	1 178
	August	151	121	315	246	2 368	1 448	1 484	1 335	440	1 339
	September	160	122	315	224	2 509	1 237	1 645	1 337	440	1 354
	October	163	121	315	227	2 512	1 303	1 759	1 370	440	1 380
	November	164	114	315	239	2 513	1 473	1 794	1 408	...	1 673
	December	167	118	299	248	2 735	1 504	1 936	1 451	...	....

a/ January-October.
b/ January-November.

المصدر : قسم السلع والتجارة ، منظمة الأغذية والزراعة .

الجدول رقم ١-١٠: صافي نسب تجارة المقايضة والدخل للصادرات الزراعية من المصنوعات والنفط الخام، ١٩٨٠-١٩٨٧

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
	١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠							
صافي نسب تجارة المقايضة								
اقتصاديات السوق المتقدمة	١٠١	١٠٢	٩٧	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠٣	٩٣
أمريكا الشمالية	١٠١	١٠٧	٩٩	١٠٥	١١٤	١٠٩	٩٧	٧٨
اوسيانيا	٨٦	١١١	٩٩	١٠٢	٩٥	٧٦	٧١	٦٨
أوروبا الغربية	١٠٦	٩٥	٩٣	٨٩	٨٨	٨٤	٩٢	٩١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي	١٠٤	١٠١	٩٧	٩٨	٩٧	٩٠	٩٣	٨٥
مجموع البلدان المتقدمة	١٠٢	١٠٢	٩٧	٩١	١٠٢	٩٩	١٠٢	٩٣
اقتصاديات السوق النامية	١٠٩	٩٤	٨٦	٨٩	١٠٣	٩٢	٩٢	٨١
أفريقيا	١٠٤	٩٢	٨٦	٩٠	١١٩	١٠٥	١١٢	٨٨
الشرق الأقصى	١٠٦	٩٩	٨٠	٩٦	١٠٦	٩٢	٧٩	٧٩
أمريكا اللاتينية	١١٣	٩٣	٩٠	٨٧	١٠٢	٩٠	٩٧	٨٣
الشرق الأدنى	١٠٢	٩٨	٨٤	٨٥	٩٢	٩٥	٩١	٧٦
اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا	٩٥	١١٠	١٠٦	١٠٥	١١٠	٨٣	٧٨	٨١
مجموع البلدان النامية	١٠٨	٩٥	٨٧	٩٠	١٠٣	٩٠	٨٨	٨٠
نسب الدخل من التبادل التجاري								
اقتصاديات السوق المتقدمة	١٠٥	١٠٨	١٠٠	١٠٢	١٠٨	١٠١	١٠٣	١٠٣
أمريكا الشمالية	١٠٤	١١١	٩٩	١٠٤	١١٣	٨٧	٧٣	٧٢
أوسيانيا	١٠٦	١١٠	١٠٤	٩٦	١٠٣	١٠٦	٩٩	٩٢
أوروبا الغربية	١٠٥	١٠٤	١٠٠	١٠٢	١٠٩	١١٣	١٢٥	١٣٠
أوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي	١٠٣	١٠١	٩٨	٩٣	٩٢	٩٠	٩٠	٨٤
مجموع البلدان المتقدمة	١٠٥	١٠٧	١٠٠	٩٣	١٠٨	١٠٠	١٠١	١٠٢
اقتصاديات السوق النامية	١٠٥	١٠٢	٩٥	١٠٢	١١٨	١١٠	١٠٥	٨٩
أفريقيا	١٠٥	٩١	٨٧	٨٦	١٠٢	١٠٠	١٠٨	٨٢
الشرق الأقصى	١٠٦	١٠٦	٩٤	١٠٤	١٢٧	١٠٩	١٠٢	٩٧
أمريكا اللاتينية	١٠٤	١٠٣	٩٤	١٠٥	١١٨	١١٥	١٠٦	٨٦
الشرق الأدنى	٩٩	١١٣	١١٤	١١٦	١٢٣	١٠٥	١٠٤	٩٧
اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا	١٠٥	١٠٢	١٠٣	١١٨	١٤٠	١٥٦	١٨٤	١٧١
مجموع الدول النامية	١٠٥	١٠٢	٩٥	١٠٤	١١٩	١١٣	١٠٨	٩٤

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

انخفاض واضح (١٣ فى المائة) فى القوة الشرائية الفعلية لصادرات هذه البلدان من السلع الزراعية (نسب التبادل التجارى من حيث الدخل). ومما يبعث على القلق بنوع خاص أن انخفاض نسب التبادل التجارى من حيث الدخل فى عام ١٩٨٧ كان أكثر شدة بالتحديد فى المناطق التى تعانى من ضخامة الديون الخارجية، والتى يعتبر فيها التوسع فى الايرادات الحقيقية المتحصلة من صادرات السلع الزراعية عاملا حاسما بالنسبة للانتعاش الاقتصادى - هذه الأقاليم هى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. ففيما يتعلق بأفريقيا، أدى الهبوط، الى حد كبير، الى القضاء على آثار ثلاث سنوات من الانتعاش النسبى، الذى جاء فى أعقاب النكسة الخطيرة التى شهدتها الفترة ١٩٨١-١٩٨٣. وبحلول عام ١٩٨٧، لم تتمكن ايرادات أفريقيا من صادرات السلع الزراعية من تغطية سوى ٨٢ فى المائة من نفقات واردات الاقليم من السلع غير الزراعية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ فى المتوسط. كذلك كان الوضع ضعيفا فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، اذ تحسنت نسب التبادل التجارى من حيث الدخل فى موسم ١٩٨٤/١٩٨٥، ولكنها انخفضت فى عام ١٩٨٦ وانهارت فى عام ١٩٨٧.

٩١ - وكانت الحالة أقل عنفا فى الشرق الأدنى، حيث أدت زيادة أحجام الصادرات الى التخفيف من حدة الهبوط الشديد فى نسب التبادل التجارى من حيث المقايضة الصافية، بيد أن نسب التبادل التجارى من حيث الدخل فى آسيا تدهورت بسبب انخفاض حجم الصادرات.

٩٢ - وقد أسهم هبوط أسعار صادرات العديد من المنتجات الزراعية الخاصة بالمنطقة معتدلة المناخ فى حدوث انخفاض كبير فى نسب التبادل التجارى من حيث المقايضة فى عام ١٩٨٧ فى البلدان المتقدمة المصدرة للسلع الزراعية وخاصة أمريكا الشمالية. بيد أن أوروبا الغربية استطاعت أن تعوض ذلك بالتوسع فى حجم الصادرات الزراعية، مما أفسح المجال أمام هذا الاقليم لتحسين نسب التبادل التجارى من حيث الدخل. ولم تتح بعد بيانات كاملة عن التجارة عن عام ١٩٨٨، مما يتعذر معه تحديد التغيرات فى نسب التبادل التجارى والقوة الشرائية للصادرات من السلع الزراعية لعام ١٩٨٨ برمته. ومع ذلك فقد تجاوز ارتفاع أسعار عام ١٩٨٨ الارتفاع الذى حدث فى عام ١٩٨٧ بالنسبة لمعظم السلع الزراعية الرئيسية التى تم الاتجار بها. ولم تزد أسعار المصنوعات الا بنسبة ٤ فى المائة بحلول الربع الثانى من عام ١٩٨٨، وهبطت أسعار النفط الخام الى ما دون مستويات ١٩٨٧ بنسبة ١٨ فى المائة. وفى ظل هذه الظروف، يمكن أن نفترض حدوث تحسن كبير فى مجموع نسب التبادل التجارى لصادرات السلع الزراعية فى عام ١٩٨٨.

جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف: تأثيرها على الزراعة

٩٣ - بدأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) أحدث جولاتها للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى عام ١٩٨٧ فى أوروغواى. ومن المتوقع أن تستمر هذه المفاوضات أربع سنوات، وتتناول، ضمن ما تتناوله، المجالات التالية: الحواجز الجمركية

وغير الجمركية، والزراعة، والمنتجات المستمدة من الموارد الطبيعية، والمنتجات الاستوائية، والمنسوجات والملابس، والاعانات والضمانات، وحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقد أنشئت جماعات خاصة لدراسة قضايا أخرى مثل التشغيل العام لنظام الجات. ويمكن أن تسفر جولة أوروغواى عن تأثيرات هامة على التجارة العالمية بالسلع الزراعية، اذ أنها ستحدد اطارا للعلاقات فيما يتعلق بالتجارة بالسلع الزراعية لسنوات قادمة.

٩٤ - وتعتبر هذه المخاطر بالغة الأهمية لكل من البلدان الصناعية والنامية على السواء، اذ أن الجولة قد تنجح أو تفشل فى تعزيز اصلاح السياسات الزراعية بدرجة كبيرة، وتوسيع نطاق التجارة بالسلع الزراعية على الصعيد الدولى. وقد انتهت دراسة أجرتها الجات مؤخرا (التجارة الدولية، ١٩٨٨/١٩٨٧) الى أن اجراءات الحماية فى المجال الزراعى فى بلدان الشمال لها تأثير سلبى قوى ليس على التجارة بالسلع الزراعية فحسب بل وعلى التجارة بجميع السلع وعلى النمو الاقتصادى على نطاق العالم كذلك.

٩٥ - وقد أعربت جماعة التفاوض بشأن الزراعة عن عدد من الآراء حول مستقبل سياسات التجارة بالسلع الزراعية. وقد كان هناك اختلاف فى الرأى بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بين أعضاء كل من المجموعتين. فبعض البلدان (كالولايات المتحدة الأمريكية) تؤيد سرعة القضاء على جميع برامج الدعم المحلية للسلع الزراعية، فى حين ترى بلدان أخرى (كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية) ضرورة بذل محاولات متحفظة وجزئية للتخلص من برامج الدعم هذه. وفى مجال المفاوضات التى تناولت الزراعة، طلبت البلدان النامية، المستوردة الصافية منها للأغذية، والبلدان التى تلعب فيها الزراعة دورا انمائيا هاما، الحصول على معاملة خاصة.

٩٦ - وخلال عام ١٩٨٨، كرس المتفاوضون الكثير من الاهتمام للمسألة، التى لم يبت فيها بعد، والخاصة بكيفية قياس مدى ما يحدثه الدعم الذى تقدمه بلدان عديدة، من أضرار تجارية لزراعتها المحلية. كما ركزوا اهتمامهم على كيفية اتخاذ اجراءات تصحيحية قصيرة الأجل للتخفيف من حدة الخلل القائم بين العرض والطلب، وعلى السعى نحو تحقيق الهدف طويل الأجل الرامى الى تحرير التجارة.

٩٧ - وقد ظهرت خلافات حادة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فى جماعة التفاوض بشأن المنتجات الاستوائية. ففى حين رأت بعض البلدان الصناعية انه يتعين أن تشارك جميع الدول فى تكاليف تحرير التجارة ("اقتسام الأعباء")، أصر عدد كبير من البلدان النامية على أن هذا يتنافى مع اجراءات الجات بشأن منح البلدان النامية معاملة خاصة وأكثر تفضيلا.

٩٨ – وقامت جماعة التفاوض بشأن المنتجات المستمدة من الموارد الطبيعية بتحديد عدد من القضايا المتعلقة بالتجارة بالمواد الخام، ولكنها لم تقرر بعد أى من هذه القضايا ستتناوله أو كيفية تناوله. ولم تتفق البلدان بعد حول المنتجات التى ينبغى مناقشتها، وما اذا كان يتعين النظر فى قطاعى الحراجة ومصايد الأسماك أم لا.

٩٩ – ومع تقدم المفاوضات وبلوغها مرحلة حاسمة خلال نصفها الثانى، أجرى استعراض مرحلى لمنتصف المدة على المستوى الوزارى فى مونتريال بكندا خلال الأسبوع الذى بدأ فى الخامس من ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨. وبدا واضحا فى مونتريال أنه رغم تحقيق بعض التقدم فى مجالات أخرى، ظل الاختلاف واضحا بين الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية حول عدد من القضايا، بما فيها السياسات الزراعية. وقد أسفر عدم توصلهما الى اتفاق بشأن الاصلاح الزراعى، والمنسوجات والملابس، وحقوق الملكية الفكرية، عن تأجيل استعراض نصف المدة الى أبريل/نيسان ١٩٨٩. ومع ذلك فقد تم التوصل الى اتفاق موءقت بشأن المنتجات الاستوائية، على الرغم من أن هذا الاتفاق، الرامى الى الحد من التعريفات الجمركية وسائر أشكال الحماية لن ينفذ بالكامل الا بعد أن تعود الجات الى الاجتماع فى أبريل/نيسان ١٩٨٩.

دال – المعونة الغذائية والمساعدات الخارجية للزراعة

المساعدات الخارجية الرسمية للزراعة

١٠٠ – انخفضت التزامات التمويل الخارجى الرسمى للزراعة انخفاضا حادا فى ١٩٨٧ الى مايقدر بنحو ٤٠٠ ١٣ مليون دولار (أى بما يقل بنسبة ٧ فى المائة أو ١٠٠٠ مليون دولار عن مستواها فى ١٩٨٦) (الجدول ١–١١). بيد أن هذا الانخفاض ينبغى تقييمه فى ضوء الزيادة غير العادية فى حجم الالتزامات التى ارتبط بها البنك الدولى فى العام السابق ١٩٨٦ (وقدرها ٥٠٠ ٥ مليون دولار). وفى حين زادت غالبية الجهات المتبرعة متعددة الأطراف الأخرى بعض الشىء من نشاطاتها فى ١٩٨٧، فان البيانات الأولية المتوافرة عن الالتزامات من المساعدات الثنائية تشير الى انخفاض ضئيل. ويزيد مجموع الالتزامات الرسمية بالدولار فى ١٩٨٧ بقرابة ٨ فى المائة عن المتوسط فى الفترة ١٩٨٤–١٩٨٦، وان كان قد انخفض وفقا لأسعار ١٩٨٠ الثابتة، بنسبة ١٤ فى المائة، ويرجع ذلك أصلا الى ضعف قيمة الدولار فى ١٩٨٧.

١٠١ – وسجلت الالتزامات من المساعدات الميسرة، محسوبة بالدولار، زيادة كبيرة فى ١٩٨٧ عن مستواها المنخفض فى ١٩٨٦. ويرجع ذلك الى زيادة الالتزامات المقدمة من الاتحاد

الجدول رقم ١-١١ : الالتزامات من المساعدات الخارجية الرسمية للزراعة (بمعناها الواسع)، ١٩٨٤-١٩٨٧

الجهة المتبرعة	مجموع الالتزامات				الالتزامات الميسرة				الالتزامات غير الميسرة			
	1984	1985	1986	1987	1984	1985	1986	1987	1984	1985	1986	1987
At current prices	..... US$ Millions											
TOTAL COMMITMENTS	11199	11701	14393	(13391)	7733	7916	8097	(9361)	3380	3785	6296	(4030)
of which GRANTS	3778	3556	3991	...	3778	3556	3991	...	-	-	-	-
BILATERAL	5109	4779	(5672)	(5630)	4879	4610	(5586)	(5560)	144	169	(86)	(70)
of which GRANTS	3257	3025	3418	...	3257	3025	3418	...	-	-	-	-
MULTILATERAL	6090	6922	8721	7761	2854	3306	2511	3801	3236	3616	6210	3960
of which GRANTS	521	531	573	581	521	531	573	581	-	-	-	-
WORLD BANK	3261	4244	5520	4045	1487	1871	884	1413	1774	2373	4636	2632
IBRD	1774	2373	4636	2632	0	0	0	0	1774	2373	4636	2632
IDA	1487	1871	884	1413	1487	1871	884	1413	-	-	-	-
IFAD	190	184	130	215	161	161	107	207	29	23	23	8
REG DEV BANKS	1911	1736	2092	2667	567	640	748	1391	1344	1096	1344	1276
OPEC MULTILATERAL	252	267	428	274	163	143	221	230	89	124	207	44
UNDP/FAO/CGIAR	476	491	551	(560)	476	491	551	(560)	-	-	-	-
At constant 1980 prices a)												
TOTAL COMMITMENTS	13022	13449	13974	(11544)	8992	9099	7861	(8070)	3930	4350	6113	(3474)
of which GRANTS	4393	4087	3875	...	4393	4087	3875	...	-	-	-	-
BILATERAL	5941	5493	(5507)	(4853)	5673	5299	(5423)	(4793)	167	194	(84)	(60)
of which GRANTS	3787	3477	3319	...	3787	3477	3319	...	-	-	-	-
MULTILATERAL	7081	7956	8467	6691	3319	3800	2438	3277	3763	4156	6029	3414
of which GRANTS	606	610	556	(501)	606	610	556	(501)	-	-	-	-

( ) Preliminary and including partial estimates
... Data not available
a) Deflator used: UN index of unit values of exports of manufactured goods, 1980 = 100

Source: FAO and OECD

الدولى للتنمية (وهو "نافذة" القروض الميسرة فى البنك الدولى)، والجهود القياسية التى بذلها كل من صندوق التنمية الأفريقى ومصرف التنمية الآسيوى (٤٨٠ مليون دولار و ٧٩٧ مليون دولار بالأسعار الحالية، على التوالى). بيد أنه، وفقا لأسعار ١٩٨٠ الثابتة، فان الزيادة فى الالتزامات الميسرة فى ١٩٨٧ لم تتجاوز نسبة ٢ فى المائة عن المتوسط فى الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦.

١٠٢ - وتشير التقديرات الأولية الى زيادة الالتزامات الميسرة المقدمة من الاتحاد الدولى للتنمية، مرة أخرى، فى ١٩٨٨، بحيث تجاوزت الالتزامات المقدمة فى ١٩٨٧ وقدرها ١ر٤ مليار دولار. اذ بلغت الالتزامات المقدمة من الاتحاد الدولى للتنمية فى ١٩٨٨ مايقدر بنحو ١ر٥ مليار دولار. ومن جهة أخرى أدى تناقص الأموال لدى مصرف التنمية الأمريكى الى انخفاض الالتزامات الميسرة التى يقدمها فى ١٩٨٧، وذلك للسنة السابعة على التوالى. كما انخفض مقدار المبالغ التى أفرج عنها بالفعل للعام الثالث على التوالى. ولم تسفر المشاورات المتكررة التى جرت فيما بين هيئات التمويل فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عن أى اتفاق حتى الآن بشأن كيفية تجديد موارد مصرف التنمية الأمريكى.

١٠٣ - وفى ١٩٨٧ زاد حجم الاقراض متعدد الأطراف بشروط ميسرة للبلدان النامية فى أفريقيا زيادة حادة، ووصل الى ١٢٥ فى المائة مقارنة بمتوسط الاقراض فى الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ بأسعار ١٩٨٠. وكان ذلك، الى حد كبير، استجابة للنداء الخاص ببرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا. اذ زاد معدل الاقراض الذى قدمه الاتحاد الدولى للتنمية الى افريقيا الى نسبة ٢٩ فى المائة من مجموع الاقراض المقدم للقطاع الزراعى فى ١٩٨٧ (وذلك من ٢٣ فى المائة خلال فترة السنوات الثلاث ١٩٨٤-١٩٨٦). ومن المعتقد، استنادا الى الأرقام الأولية للشهور الستة الأولى من ١٩٨٨، أن حجم الاقراض المقدم من الاتحاد الدولى للتنمية الى افريقيا قد زاد أيضا فى ١٩٨٨.

١٠٤ - وزاد حجم الاقراض من صندوق التنمية الأفريقى فى ١٩٨٧ بنسبة ٩٣ فى المائة بالأسعار الثابتة، بالمقارنة مع متوسط السنوات الثلاث السابقة. وتعادل هذه القروض نسبة ٤٢ فى المائة من مجموع الاقراض متعدد الأطراف المقدم الى افريقيا بشروط ميسرة. كما سيتوافر للصندوق مبلغ مليار دولار اضافى مخصصة للقروض خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، مما يرجح من احتمالات زيادة التزاماته المقدمة للقطاع الزراعى. وكان حجم الاقراض بشروط ميسرة للقطاع الزراعى فى آسيا والمحيط الهادى فى ١٩٨٧ يزيد بنحو ٦٠ فى المائة عن نظيره فى اقليم أفريقيا. بيد أنه فى حين زادت المعونات الميسرة لأفريقيا زيادة سريعة، ظلت المساعدات المقدمة لهذه البلدان مستقرة بالأرقام الحقيقية.

١٠٥ - وفى ذات الوقت، الذى زاد فيه مجموع المعونات متعددة الأطراف بشروط ميسرة للزراعة فى ١٩٨٧ من ٢ر٥ مليار دولار الى ٣ر٨ مليار دولار، انخفضت الالتزامات متعددة

الأطراف بشروط غير ميسرة انخفاضا حادا، من ٦ر٢ مليار دولار الى ٤ مليارات، وهذا يرجع الى انخفاض حجم القروض المقدمة من البنك الدولى بمقدار مليارى دولار عن معدلاتها الكبيرة غير العادية التى شهدها عام ١٩٨٦.

١٠٦ – ويقدر أن حجم القروض متعددة الأطراف، التى أفرج عنها بالفعل، قد انخفض فى ١٩٨٧ بنسبة ٥ فى المائة بالأسعار الجارية من ٦ر٨ مليار دولار فى ١٩٨٦ الى ٦ر٥ مليار دولار فى ١٩٨٧ (الجدول ١–١٢). كذلك انخفض حجم القروض الميسرة والمنح المفرج عنها بنسبة ٤ فى المائة بعد أن وصلت الى ٢ر٨ مليار دولار. وفى حين زاد حجم الاقراض متعدد الأطراف بشروط ميسرة المفرج عنه لأفريقيا بنسبة ١٠ فى المائة بالأرقام الجارية فى ١٩٨٧، فانه بالمقارنة مع ١٩٨٦ قد انخفض بنسبة ٤ فى المائة بأسعار ١٩٨٠.

١٠٧ – ومن المنتظر فى غضون الخمس أو الست سنوات القادمة أن يزيد اجمالى حجم الاقراض من البنك الدولى لجميع القطاعات بما يقارب ١٠ فى المائة سنويا، وذلك فى اثر القرار الذى اتخذ فى أبريل/نيسان ١٩٨٨ بزيادة رأس المال المرخص به للبنك من ٨ر٧٤ مليار دولار الى ٤ر١٧١ مليار دولار، وهى ثالث زيادة عامة فى رأس مال البنك. ومن المؤكد أن هذه الزيادة ستفيد الزراعة بصورة ملموسة فى ضوء اهتمام البنك المعتاد بهذا القطاع (خصص البنك مايزيد عن ٢٠ فى المائة من حجم اقراضه للزراعة فى ١٩٨٧/١٩٨٨).

١٠٨ – كما ينتظر أن تستفيد الزراعة، بصورة غير مباشرة، من تسهيلات التمويل التعويضى والطارئ لدى صندوق النقد الدولى، التى أنشئت فى أغسطس/آب ١٩٨٨ بهدف تقديم المساعدات من أجل حماية جهود المواءمة الاقتصادية من تأثير بعض الهزات الخارجية، مثل انخفاض عائدات الصادرات وارتفاع أسعار الواردات والفائدة. وعلى النقيض مما درج الصندوق على تقديمه من دعم لاحق لموازين المدفوعات لمواجهة حالات الانخفاض المؤقت فى حصيلة الصادرات، تستطيع تسهيلات التمويل التعويضى والطارئ التدخل المسبق لحماية جهود المواءمة الجارية قبل حدوث النقص فى النقد الأجنبى. ومن المنتظر أن يساهم وجود تسهيلات التمويل التعويضى والطارئ لدى الصندوق، جنبا الى جنب مع تسهيلات التمويل الموسعة لدى البنك الدولى، فى توفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادى للبلدان النامية، من طريق الحد من تأثير الظروف الدولية على برامج المواءمة طويلة الأجل. ومن المؤكد أن تعزيز هذا الاستقرار كفيل بأن يشجع على تحقيق نمو اقتصادى قوى ومستمر، مما يعود بالفائدة على القطاع الزراعى.

الجدول رقم ١-١٢ : الانفاق من المساعدات الخارجية الرسمية للزراعة (بمعناها الواسع)، ١٩٨٤-١٩٨٧

الجهة المتبرعة	مجموع الالتزامات					الالتزامات الميسرة					الالتزامات غير الميسرة				
	1983	1984	1985	1986	1987	1983	1984	1985	1986	1987	1983	1984	1985	1986	1987
At current prices								US$ millions							
TOTAL	8978	10292	10600	11530	...	6314	6819	(7000)	(7440)	...	2665	3473	3606	(4090)	...
BILATERAL	4107	4403	(4490)	(4730)	...	4029	4287	(4390)	(4630)	...	78	116	(100)	(100)	...
of which Grants	2825	3257	3025	3418	...	2825	3257	3025	3418	...	-	-	-	-	-
MULTILATERAL	4871	5890	6094	(6800)	(6480)	2285	2532	2614	(2810)	(2700)	2587	3357	3486	(3990)	(3780)
of which Grants	494	506	515	570	(571)	494	506	515	570	(571)	-	-	-	-	-
World Bank	3224	3946	3782	4164	3889	1144	1295	1243	1379	1352	2081	2651	2539	2785	2537
IBRD	2109	2685	2568	2787	2537	28	34	28	3	0	2081	2651	2539	2785	2537
IDA	1116	1262	1215	1376	1352	1116	1262	1215	1376	1352	-	-	-	-	-
Regional Dev Banks	936	1183	1460	1680	1631	458	514	591	575	498	478	669	869	1105	1133
ADF	82	50	100	119	143	82	50	100	119	143	-	-	-	-	-
AFDB	48	51	84	119	175	4	3	2	1	0	44	47	82	118	175
ASDB	215	331	390	361	423	89	144	188	177	197	127	187	202	184	226
IDB	591	751	886	1081	890	283	316	301	277	157	307	435	585	803	733
IFAD	138	188	220	244	233	124	181	212	233	218	14	6	8	11	16
OPEC Multilateral	79	67	117	(100)	(150)	65	36	53	(50)	(60)	14	31	64	(80)	(100)
Grants	494	506	515	570	(571)	494	506	515	570	(571)	-	-	-	-	-
At constant 1980 prices 1)															
TOTAL DISBURSEMENTS	10202	11967	12184	11194	...	7174	7929	(8046)	(7223)	...	3028	4038	4145	(3970)	...
BILATERAL	4667	5120	(5160)	(4592)	...	4578	4985	(5046)	(4495)	...	89	135	(115)	(97)	...
MULTILATERAL	5535	6847	7004	(6602)	(5586)	2597	2944	3005	(2728)	(2328)	2940	3903	4007	(3873)	(3259)

( ) Including partial estimates
... Data not available
1) Deflator used: UN index of unit values of exports of manufactured goods, 1980 = 100

Source: FAO and OECD

الاقراض الخارجي من القطاع الخاص للزراعة

١٠٩ - سجلت حقبة الثمانينات نضوب مصادر التمويل الخاص للقطاع الزراعى، مثل القروض من المصارف التجارية والتسهيلات الائتمانية من الموردين(٤). ولم تظهر على هذا المصدر التقليدى الهام من مصادر التمويل الانمائى أى بوادر تدل على تحسن الأوضاع فى ١٩٨٦، وهى السنة التى تتوافر عنها آخر البيانات فى هذا الشأن. وكانت الالتزامات المقدمة للزراعة (٥) قد بلغت فى ١٩٨٦ مبلغ ١٠٢ مليون دولار فقط، أو مايقل بنسبة ١٣ فى المائة عن مستوياتها المنخفضة بالفعل فى ١٩٨٥، وما لايزيد عن نسبة ضئيلة للغاية من مبلغ المليارين الى ثلاثة مليارات دولار، التى سار عليها معدل التدفقات السنوى أثناء سنوات الذروة فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. بيد أن المبالغ التى أفرج عنها بالفعل لم تنخفض بعد الى هذا المستوى نظرا للتأثيرات المتبقية للالتزامات السابقة. وتشير التقديرات الأولية الى أن مجموع المبالغ المفرج عنها فى ١٩٨٦ تصل الى نحو ٤٧٩ مليون دولار. ويعادل هذا الرقم قرابة نسبة الربع من مجموع المبالغ المفرج عنها فى ١٩٨٠.

المعونة الغذائية

١١٠ - من المتوقع أن تنخفض كميات المعونة الغذائية فى ١٩٨٨-١٩٨٩. وتشير التوقعات الأولية للمنظمة الى انخفاض حجم المعونة الغذائية من الحبوب بمقدار ٣ر٣ مليون طن عن مستواها فى العام الماضى. ويرجع ذلك، فى المقام الأول، الى ارتفاع الأسعار فى الأسواق نتيجة ضآلة المحاصيل فى الكثير من البلدان المتبرعة (الكثير من التزامات المعونة الغذائية يقدم على أساس القيمة النقدية وليس على أساس الحجم). ويعنى تقديم ٩ر٨ مليون طن من شحنات المعونة الغذائية من الحبوب انخفاض هذه الشحنات الى أدنى مستوى لها منذ ١٩٨٣/١٩٨٤، وهبوطها الى مادون مستوى ١٠ ملايين طن الذى حدده مؤتمر الأغذية العالمى، الذى عقد فى عام ١٩٧٤. ومع ذلك ستظل كمياتها فوق مستوى الحد الأدنى للالتزامات من الحبوب الذى حددته اتفاقية المعونة الغذائية بمقدار ٦ر٧ مليون طن.

١١١ - ومن المنتظر أن تنخفض شحنات المعونة الغذائية التى تقدمها الولايات المتحدة بموجب برنامجيها الرسميين لتقديم المعونة، وهما برنامج القانون العام رقم ٤٨٠

---

(٤) عولجت هذه القضية بالتفصيل فى فصل خاص بعنوان "تمويل التنمية الزراعية"، فى نشرة "حالة الأغذية والزراعة، ١٩٨٦".

(٥) أعطيت تعريفا واسعا يشمل التنمية الريفية والبنيات الأساسية والصناعات الزراعية، وانتاج المستلزمات، والتنمية الاقليمية لأحواض الأنهار.

وبرنامجها بمقتضى القسم ٤١٦٠ بيد أن الأمر لايقتصر على مجرد تخفيض الاعتمادات المرصودة لتغطية تكاليف القانون ٤٨٠ للسنة المالية ١٩٨٩، بل أن البرنامج، فى ظل ارتفاع أسعار الأغذية، لن يقدم أكثر من نحو ٥ر٣ مليون طن من الأغذية فى ١٩٨٩، بالمقارنة مع مايقارب ٦ر٨ مليون طن قدمها فى السنة المالية ١٩٨٨٠ كما أن كميات المعونة التى قدمتها الولايات المتحدة بمقتضى القسم ٤١٦ أثناء السنة المالية ١٩٨٨، والبالغة ٤ر١ مليون طن، ستنخفض فى السنة المالية ١٩٨٩٠

١١٢ – كذلك سوف تنخفض كميات المعونة الغذائية المقدمة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكندا واليابان فى ١٩٨٨/١٩٨٩، وذلك بما يقدر بنحو ١٨ فى المائة عن مستوياتها فى العام الماضى، بحيث تصل الى مامجموعه ٣ر٣٨ مليون طن بالمقارنة مع ٤ر١٠ مليون طن فى ١٩٨٧/١٩٨٨٠

١١٣ – وستنخفض شحنات المعونة الغذائية الى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الى مايقدر بنحو ٨ ملايين طن فى ١٩٨٨/١٩٨٩، مقابل ٦ر١٠ مليون طن فى موسمى ١٩٨٧/١٩٨٨ و ١٩٨٦/١٩٨٧، وستضطر هذه البلدان، تحت وطأة انخفاض كميات المعونة الغذائية، الى انفاق المزيد من مواردها الشحيحة من النقد الأجنبى على استيراد الأغذية، بدلا من تخصيصها للمستلزمات الانمائية٠ وتبعا لهذا التقليص فى شحنات المعونة من هؤلاء المتبرعين، من المنتظر أن تنخفض نسبة الواردات الغذائية الى أقل البلدان نموا، والتى تغطيها المعونة الغذائية، من ١٩ فى المائة فى ١٩٨٧/١٩٨٨ الى نحو ١٤ فى المائة فى ١٩٨٨/١٩٨٩٠

١١٤ – وفى ١٩٨٨ تمت الموافقة على ٦٥ عملية طوارئ من عمليات برنامج الأغذية العالمى، بلغ مجموع تكاليفها ٢٥٤ مليون دولار، منها ٤١ عملية نفذت فى أفريقيا، و ١٠ فى آسيا، و ٨ فى الشرق الأدنى، و ٦ فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى٠ وقد وجه البرنامج نسبة ٦٩ فى المائة من مساعدات الطوارئ فى ١٩٨٨ الى اللاجئين والعائدين والنازحين٠ وخصصت نسبة ٣١ فى المائة المتبقية لاغاثة ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى٠

١١٥ – ولقد انخفضت التعهدات المقدمة لموارد برنامج الأغذية العالمى العادية للفترة المالية ١٩٨٧–١٩٨٨ عن الرقم المستهدف لها٠ ففى نهاية ١٩٨٨ لم تزد المبالغ المتعهد بها عن ٨ر١٢٣٩ مليون دولار فقط (الى ٨٩ فى المائة من الرقم المستهدف البالغ ١٤٠٠ مليون دولار)٠ وقدم ما مقداره ٧ر٩٤٧ مليون دولار من المجموع الكلى للتعهدات فى شكل سلع، وقدم مامجموعه ١ر٢٩٢ مليون دولار نقدا٠ وفى أوائل ١٩٨٩، لم يتجاوز مجموع التعهدات المعلنة للفترة المالية ١٩٨٩–١٩٩٠ نسبة ٦٠ فى المائة فحسب من رقم ١٤٠٠ مليون دولار المستهدف٠

١١٦ – وفى عام ١٩٨٨ بلغ مجموع التعهدات التى قدمتها ٢٢ جهة متبرعة للاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ ٩١٧ ٤٦٢ طنا من الحبوب و ٠٨٨ ٩٢ طنا من السلع الغذائية من غير الحبوب. وسوف يقدم مايربو على ٩٠ فى المائة من مجموع التعهدات على أساس متعدد الأطراف من خلال البرنامج. وفى حين زادت كميات التعهدات من غير الحبوب زيادة كبيرة، مقارنة بما تحقق فى ١٩٨٧ وقدره ٠٣٠ ٦ طنا، فان التعهدات من الحبوب قلت كثيرا عن مستواها فى ١٩٨٧ البالغ ٧٥٢ ٦٦٣ طنا. ولقد تعرضت موارد الاحتياطى الدولى طوال عام ١٩٨٨ لضغوط متواصلة ظلت معها الموارد غير المخصصة فى مستويات منخفضة للغاية بصورة مستديمة. وفى مطلع ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨ كانت موارد الاحتياطى الدولى قد استنفدت تماما، مما أدى الى استخدام التعهدات الخاصة بعام ١٩٨٩ لتلبية الاحتياجات العاجلة. وفى أوائل ١٩٨٩ بلغت كميات التعهدات المعلنة لعام ١٩٨٩، فى اطار الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ، ٣١٠ ٢٥٠ أطنان من الحبوب و ٨٠٢٢ طنا من الأغذية الأخرى.

هاء – مصايد الأسماك

١١٧ – فى عام ١٩٨٧ استقر المصيد العالمى من الأسماك على مستوى ثابت اثر عشر سنوات متعاقبة من النمو المطرد. فالمصيد العالمى فى ١٩٨٧، البالغ ٧ر٩٢ مليون طن، لايزيد سوى بنسبة طفيفة عن رقمه القياسى فى ١٩٨٦ ومقداره ٤ر٩٢ مليون طن (الجدول ١–١٣). ولقد كان هذا الاستقرار أمرا متوقعا، ذلك أن نظام حصص الصيد فرض قيودا على كميات الانتاج المستمد من عدد من المصايد الهامة. ولكن الأهم من ذلك أن تيارات النينو الدافئة فى جنوب شرق المحيط الهادى أدت الى حدوث انخفاض كبير فى كميات المصيد من الأنواع السطحية الصغيرة فى أمريكا الجنوبية. ففى اكوادور انخفض الانتاج بنسبة ٣٢ فى المائة، وفى بيرو بنسبة ٣٠ فى المائة وفى شيلى بنسبة ١٤ فى المائة. بيد أن الانتاج واصل الزيادة فى أجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية، وخاصة فى الأرجنتين التى حققت زيادة فى الانتاج بلغت ٣٣ فى المائة، وباناما (٣٠ فى المائة) والمكسيك (٩ فى المائة). وبوجه اجمالى هبط انتاج أمريكا اللاتينية بنحو مليونى طن، مما أدى بالتالى الى انخفاض انتاج الاقليم من المساحيق السمكية بنسبة ١٧ فى المائة. بيد أن الانتاج من أسماك الأغذية لم يتأثر كثيرا.

١١٨ – وتفيد التقارير الواردة من اليابان والاتحاد السوفييتى، وهما أكبر منتجين فى العالم، بأن حصيلة المصيد فى البلدين كانت ٨ر١١ و ٢ر١١ مليون طن على التوالى – وهى تماثل تقريبا مستوى انتاجهما فى ١٩٨٦. كما زاد مصيد الصين، التى تأتى فى المرتبة الثالثة كأكبر منتج فى العالم، بنسبة ١٦ فى المائة، وترجع هذه الزيادة أساسا الى التوسع فى عمليات تربية الأحياء المائية فى المياه العذبة، وتنمية المصايد البحرية البعيدة. وسجل انتاج الولايات المتحدة زيادة بنسبة ١٦ فى المائة، ساهم فى تحقيقها التوسع فى عمليات النقل من سفينة لأخرى فى عرض البحار فى منطقة شمال المحيط الهادى.

الجدول رقم ١-١٣: المصيد من الأسماك والقشريات والرخويات، بما فى ذلك جميع الأحياء المائية باستثناء الحيتان والأعشاب البحرية، موزع بحسب مجموعات البلدان، وفى العالم فى ١٩٨٥-١٩٨٧

البلد/ الاقليم	المصيد			التغير فى الفترة	المعدل السنوى للتغيير
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦-١٩٨٧	١٩٨٠-١٩٨٧
	بملايين الأطنان ..... فى المائة				
البلدان النامية					
اقتصاديات السوق النامية	٣٤ر٥	٣٨ر٢	٣٦ر٤	-٤ر٨	٣ر٥
أفريقيا	٣ر٤	٣ر٧	٤ر٠	٨ر٧	٢ر٥
الشرق الأقصى	١٥ر٩	١٧ر٠	١٦ر٧	-٢ر١	٣ر٠
أمريكا اللاتينية	١٣ر٧	١٥ر٩	١٣ر٩	-١٢ر١	٥ر٣
الشرق الأدنى	١ر٣	١ر٣	١ر٤	٦ر٧	٦ر٠
بلدان التخطيط المركزى فى آسيا	٩ر٤	١٠ر٦	١٢ر٠	١٣ر١	٩ر١
مجموع البلدان النامية	٤٣ر٨	٤٨ر٨	٤٨ر٣	-٩ر٠	٤ر٧
البلدان المتقدمة					
اقتصاديات السوق المتقدمة	٣٠ر٣	٣١ر٠	٣١ر٩	٢ر٨	٢ر١
أمريكا الشمالية	٦ر٢	٦ر٥	٧ر٢	١١ر٥	٤ر٩
أوسيانيا	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٦	٢٠ر٤	١١ر٥
بلدان أوروبا الغربية	١١ر٧	١١ر٤	١١ر٣	-١ر٠	٠ر١
بلدان أخرى(أ)	١٢ر٠	١٢ر٦	١٢ر٨	١ر١	٢ر٤
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى	١١ر٨	١٢ر٦	١٢ر٥	-٠ر٨	٢ر٦
مجموع البلدان المتقدمة	٤٢ر٢	٤٣ر٦	٤٤ر٣	١ر٨	٢ر٢
العالم	٨٦ر٠	٩٢ر٤	٩٢ر٧	٠ر٤	٣ر٤

ملحوظة: التغييرات على أساس آلاف الأطنان .

(أ) اليابان وجنوب أفريقيا واسرائيل

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة .

كما كانت المشروعات المشتركة عاملا رئيسيا فى زيادة كميات الانزال فى نيوزيلندا بنسبة ٢٥ فى المائة، وبالتالى زاد انتاجها الى خمسة أضعاف فى غضون العشر سنوات الماضية.

١١٩ - بيد أن أبرز نموذج للنمو الهائل كان فى مصايد الأنشوجة والبلشار قرب سواحل أفريقيا الجنوبية والجنوبية الغربية. ولقد ساعدت الظروف البيئية المواتية فى أن تكون حصص المصيد المقررة كبيرة. وتبعا لذلك زادت كميات المصيد الى مايقارب ثلاثة أضعافها بالمقارنة مع مستواها فى ١٩٨٦، مما أسفر بدوره عن زيادة الانتاج من المساحيق السمكية الى الضعف وتحقيق زيادة ملموسة فى انتاج الأسماك المعلبة. بيد أن الأوضاع كانت متباينة فى أجزاء أخرى قرب سواحل أفريقيا الغربية. ففى حين شهدت كل من غانا والسنغال زيادة طيبة ومتواصلة فى انتاجهما السمكى (١٦ و ٥ فى المائة على التوالى) تعرض انتاج كل من المغرب وكوت ديفوار الى الانخفاض (بنسبة ١٨ و ٣ فى المائة على التوالى).

١٢٠ - كذلك زادت كميات المصيد فى البلدان الآسيوية. فعلى سبيل المثال، حققت الفلبين وماليزيا وأندونيسيا وباكستان وسرى لانكا زيادة فى كميات المصيد. وكانت تايلند البلد الوحيد الذى شهد انخفاض انتاجه - بنحو ١٥ فى المائة. أما بالنسبة للمناطق الأخرى من آسيا فقد كان المصيد فيها مستقرا بوجه عام.

١٢١ - وفى معظم البلدان الأوروبية والاسكندنافية كان الانتاج منخفضا، أو بقى مستقرا على مستوياته. ففى النرويج ظل مجموع الانتاج على ذات مستواه فى ١٩٨٦، على الرغم من زيادة كميات المصيد من القد بنسبة ١٤ فى المائة. وهبط الانتاج بنسبة تتراوح بين ٢ و ٤ فى المائة فى جميع بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية باستثناء ايرلندا، حيث زاد الانتاج بنسبة ٨ فى المائة، والمملكة المتحدة حيث زاد الانتاج بنسبة ١٢ فى المائة، وذلك بفضل عمليات الانزال المباشر فى الموانئ الأجنبية، والمبيعات فى عرض البحار لأسماك الماكريل وغيرها من الأنواع التى لاتلقى قبولا كبيرا فى الأسواق المحلية.

١٢٢ - وظلت تربية الأحياء المائية مصدرا هاما لامدادات الأسماك والمحاريات. وينطبق هذا بوجه خاص على أسماك الشبوط والتيلابيا والجريث والتروت والسالمون وأنواع الرخويات والقشريات. ولقد زاد انتاج قطاع تربية الأحياء المائية فى آسيا من الأربيان زيادة سريعة بوجه خاص.

التجارة

١٢٣ - واصلت التجارة الدولية فى الأسماك والمنتجات السمكية نموها السريع. وفى حين زاد حجم هذه التجارة بنسبة ٦ فى المائة، فان قيمتها بالدولار زادت بنسبة ٢٢ فى

المائة، لتصل الى رقم قياسى جديد (٠٠٠ ٢٨ مليون دولار) (الجدول ١-١٤)٠ ومنذ عام ١٩٨١، زادت التجارة العالمية فى الأسماك بمايربو على ٥٠ فى المائة من حيث الكمية، وبقرابة ٧٥ فى المائة من حيث قيمتها بالدولار٠ كما زادت صادرات البلدان النامية بمعدلات أسرع - بنسبة ٧٥ فى المائة من حيث الكمية وقرابة ١٠٠ فى المائة من حيث قيمتها بالدولار٠

١٢٤ - وفى ١٩٨٧ زادت صادرات كندا، وهى أكبر مصدر للأسماك فى العالم، بنسبة ١٩ فى المائة، وبلغت حصيلة عائداتها أكثر من ٠٠٠ ٢ مليون دولار٠ ومن بين البلدان الأخرى التى حققت نموا فى صادراتها يزيد عن المعدلات العالمية، الولايات المتحدة (٢٦ فى المائة)، والدانمرك (٢٨ فى المائة)، وجمهورية كوريا (٣٧ فى المائة)، وتايلند (٢٥ فى المائة)، والنرويج (٢٨ فى المائة)، وأيسلندا (٢٥ فى المائة)٠

١٢٥ - وكان اشتداد الطلب العالمى حافزا على تنشيط تجارة الأسماك، مما أدى الى زيادة أسعار الأنواع والمنتجات السمكية التى تلقى قبولا أكبر٠ وحافظت اليابان على صفتها كأكبر مشتر للأسماك والمنتجات السمكية فى العالم، حيث زادت وارداتها فى ١٩٨٧ بنحو ٣٠ فى المائة، لتصل قيمتها فى مجموعها ٦٠٠ ٨ مليون دولار٠ كذلك زادت واردات الولايات المتحدة، وخاصة من الأربيان والتونة والشرائح السمكية وجراد البحر والسالمون، بنسبة ١٢ فى المائة لتصل الى ٥٦٠٠ مليون دولار٠ واستوردت البلدان الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ماقيمته ٥٠٠ ٨ مليون دولار من المنتجات السمكية، تركزت أساسا فى الواردات فيما بينها - أى بزيادة ٣٢ فى المائة٠ وعلى الرغم من حدوث انخفاض بنسبة ٥ فى المائة فى انتاج المساحيق والزيوت السمكية فى ١٩٨٧، فان التجارة فى المساحيق السمكية بقيت على نفس مستواها فى العام الماضى سواء من حيث قيمتها أو كمياتها٠

التوقعات

١٢٦- لاتظهر المؤشرات الأولية لعام ١٩٨٨ أى دلائل على حدوث تغيير ملحوظ فى مجموع المصيد العالمى٠ وفى حين ان انتهاء ظاهرة تيار النينو قد يكون قد أسفر عن بعض الزيادة فى كميات المصيد من أنواع السطح الصغيرة فى شرق المحيط الهادى، فان اللوائح الصارمة المطبقة على المصايد ستحد من هذه الزيادة٠ كما خفضت كميات المصيد المسموح بها من بعض من أهم الأنواع السمكية فى شمال المحيط الأطلسى، بما فى ذلك أسماك القد والقد الأبيض، كما سارعت كندا الى فرض قيود على صيد بعض أنواع أسماك القاع٠

١٢٧ - ومن المرجح أن يكون استمرار الطلب القوى على الكثير من الأنواع، ونقص المعروض منها، عاملا على استمرار ارتفاع الأسعار وحافزا لمزيد من التوسع فى التجارة السمكية٠

الجدول رقم ١-١٤: أرقام المنظمة الدليلية عن حجم الصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية وقيمتها، وقيمة وحدة التصدير منها للفترة ١٩٨٥-١٩٨٧

البند	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ (أ)	التغير من ١٩٨٥ الى ١٩٨٦	التغير من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧	المعدل السنوى للتغيير من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧
	... ١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠ ...			..... فى المائة		
الحجم						
العالم	٦ر١٣٣	٤ر١٤٧	٦ر١٥٦	٣ر١٠	٦ر٦	٦ر٢
مجموع البلدان النامية	٦ر١٤١	٤ر١٦٤	٥ر١٨٠	١ر١٦	٩ر٨	١ر٨
مجموع البلدان المتقدمة	٤ر١٢٨	٠ر١٣٧	٩ر١٤١	٦ر٧	٣ر٦	٤ر٩
القيمة						
العالم	٠ر١١٤	٧ر١٥١	٧ر١٨٤	١ر٣٣	٨ر٢١	٩ر٤
مجموع البلدان النامية	٦ر١٢٤	٧ر١٧٠	٩ر٢٠٦	٠ر٣٧	٢ر٢١	٢ر١١
مجموع البلدان المتقدمة	٧ر١٠٦	٦ر١٣٨	٥ر١٦٩	٩ر٢٩	٣ر٢٢	٢ر٨
قيمة الوحدة						
العالم	٦ر٨٥	١ر١٠٣	٢ر١١٨	٤ر٢٠	٦ر١٤	٩ر٢
مجموع البلدان النامية	٠ر٨٩	٢ر١٠٤	٣ر١١٥	١ر١٧	٧ر١٠	٤ر٣
مجموع البلدان المتقدمة	٥ر٨٣	١ر١٠٣	٦ر١٢٢	٥ر٢٣	٩ر١٨	٥ر٣

(أ) أرقام أولية .

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة .

القضايا المتعلقة بالسياسات

١٢٨ - ظلت أسعار الأسماك تواصل ارتفاعها الحاد فى الكثير من البلدان، بينما زادت نسبيا أسعار اللحوم وغيرها من أشكال البروتين الحيوانى الأخرى. وكان هذا الاتجاه حافزا على زيادة انتاج قطاع تربية الأحياء المائية، الذى يساهم بالفعل بنحو ١٠ فى المائة من مجموع انتاج مصايد الأسماك (بما فى ذلك الأعشاب البحرية والنباتات المائية)، بل وقد يتضاعف حجمه بنهاية هذا القرن.

١٢٩ - ومازال الاهتمام باستزراع الأربيان والجمبرى فى تزايد مستمر، الا أن الاستزراع السمكى هو الذى ينطوى على أكبر الامكانيات لتحقيق نمو كبير فى قطاع تربية الأحياء المائية. فمن الممكن أن تحقق المصايد القائمة على الاستزراع فى الخزانات والبحيرات والمناطق الساحلية زيادات هامة فى الانتاج. بيد أن هذه الجهود تحتاج الى المزيد من التشجيع. وتعتبر السياسات القطرية فى مجال تربية الأحياء المائية شرطا أساسيا، مثلها مثل مشروعات الادارة المحلية لمراقبة الوصول الى هذه المصايد وضمان تحقيق عائدات مرضية من الاستثمارات. ويحتاج كثير من المناطق الى تحسين مرافق التوزيع والتسويق. ويمكن النهوض بمستوى الكثير من المصايد الساحلية بدمج انتاج تربية الأحياء المائية من الأسماك والرخويات، وتحسين البيئة الساحلية على مستوى المجتمعات المحلية، ومايتبع ذلك من تحسين المصايد الطبيعية. ولم يستفد الا عدد قليل من البلدان من هذا المجال الذى ينطوى على أكبر الامكانيات.

١٣٠ - كما أن التطورات التكنولوجية الحديثة، فى مجال رصد التجمعات السمكية قرب السواحل قد تزيد من ربحية تربية أسماك السالمون والأنواع الأخرى فى البحار، وتساهم فى ذات الوقت فى ازالة التمييز بين المصايد الطبيعية وتلك القائمة على التربية.

واو - الغابات

١٣١ - توسع انتاج المنتجات الحرجية والاتجار بها توسعا هاما فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨. وفى ذات الوقت زاد الادراك بالأخطار التى تتعرض لها موارد الغابات فى العالم، وتعمق الفهم لأهمية الدور الذى تلعبه فى الأمن الغذائى.

الانتاج والتجارة

١٣٢ - فى عام ١٩٨٧ زاد الانتاج العالمى من الأخشاب المستديرة وكافة فئات المنتجات الخشبية بنسبة تتراوح بين ٣ الى ٤ر٥ فى المائة. وزاد حجم التجارة العالمية

بالمنتجات الحرجية بنسبة ٢٤ فى المائة فى ١٩٨٧ (الجدولان ١-١٥ و ١-١٦). كما توسعت صادرات البلدان النامية بنسبة ٢٣ فى المائة، فى حين زادت وارداتها بنسبة ١٥ فى المائة. وزاد حجم الصادرات من الأخشاب الصناعية والمنشورة والألواح الخشبية بنسبة تتراوح بين ٩ و ١٢ فى المائة. كما ارتفعت أسعار المنتجات الحرجية بوجه عام فى ١٩٨٧.

١٣٣ - وفى ١٩٨٧ حقق الطلب على المنتجات الحرجية نموا سريعا وذلك بفضل النشاط الذى شهدته أسواق قطاع الاسكان فى البلدان الصناعية الكبرى، ولاسيما فى أمريكا الشمالية حيث وصل الطلب على المساكن مستوى يقارب مستواه القياسى فى عام ١٩٨٦. وفى اليابان زادت أعمال انشاء المساكن الخشبية بنسبة ١٧ فى المائة عن مستوى العام الماضى. وقد وصل الانتاج العالمى من المنتجات الخشبية المصنعة آليا مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة الطلب المتزايد فى قطاع الانشاءات.

١٣٤ - وحققت صادرات أمريكا الشمالية نموا سريعا مبعثه تزايد الطلب الدولى وضعف الدولار الأمريكى معا. وقد زاد نصيب أمريكا الشمالية من التجارة العالمية فى الكتل الصنوبرية والأخشاب المنشورة بشكل خاص زيادة سريعة. فعلى سبيل المثال، زادت صادرات الأخشاب الصنوبرية المنشورة من أمريكا الشمالية الى اليابان بنسبة ٤٥ فى المائة. وفى ١٩٨٨ استمرت أعمال تشييد المساكن فى اليابان على معدلاتها العالية، كما زادت معدلاتها زيادة كبيرة فى أوروبا، كذلك تواصلت زيادة معدلات الاستهلاك فى البلدان النامية. أما فى الولايات المتحدة فقد تباطأ الطلب بعض الشىء نتيجة انخفاض أعمال تشييد المساكن.

١٣٥ - وفى ١٩٨٧، توسعت التجارة فى الأخشاب الاستوائية، وهى من الصادرات الهامة بالنسبة للكثير من البلدان. اذ زادت القيمة الاجمالية لصادرات الأخشاب الاستوائية من نحو ٦ ٠٠٠ مليون دولار الى أكثر من ٨ ٠٠٠ مليون. كما زادت الصادرات العالمية من جميع أنواع الكتل بنسبة ١٠ فى المائة من حيث حجمها، بينما زادت قيمة الوحدات بقرابة ٤٠ فى المائة. وللسنة الثالثة على التوالى نجح المنتجون فى جنوب شرق آسيا فى زيادة صادراتهم من الخشب المنشور والرقائقى بما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ فى المائة فوق مستويات عام ١٩٨٦. كذلك ارتفعت قيمة الوحدات بنسبة ٢٠ فى المائة. واتسمت الصادرات الأفريقية باستقرار، رغم ما حققته غانا والكونغو وغينيا الاستوائية من زيادات كبيرة فى صادراتها. وزادت بدورها صادرات أمريكا اللاتينية من الأخشاب المنشورة والألواح، والتى تشكل نحو ٨ فى المائة من مجموع الصادرات الاستوائية من هذه المنتجات.

١٣٦ - وواصلت صناعة اللب والورق نموها بوتيرة طيبة فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨. فقد زاد انتاج البلدان المتقدمة من الورق والألواح الورقية بمعدل ٥ فى المائة سنويا. أما فى البلدان النامية فقد توسعت هذه الصناعة بقدر أسرع، وفى مقدمتها صناعة الورق فى جنوب

الجدول رقم ا-١٥ : انتاج المنتجات الحرجية الرئيسية ، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، ١٩٨٥-١٩٨٧

	الانتاج			التغير من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧	المعدل السنوي للتغيير من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧		
	بملايين الأمتار المكعبة			..... في المائة	
الأخشاب المستديرة	١٥٨ ٣	٢٥٤ ٣	٣٥٢ ٣	٣ر٠	١ر٩
مجموع البلدان النامية	٧٤٢ ١	٧٨١ ١	٨١٩ ١	٢ر١	٢ر١
مجموع البلدان المتقدمة	٤١٧ ١	٤٧٣ ١	٥٣٣ ١	٤ر١	١ر٧
الحطب والفحم النباتي	٦٤٤ ١	٦٧٨ ١	٧١٩ ١	٢ر٤	٢ر٤
مجموع البلدان النامية	٣٨٢ ١	٤١٣ ١	٤٤٤ ١	٢ر٢	٢ر٢
مجموع البلدان المتقدمة	٢٦٢	٢٦٤	٢٧٥	٤ر٢	٣ر٦
الأخشاب الصناعية المستديرة	٥١٤ ١	٥٧٧ ١	٦٣٣ ١	٣ر٦	١ر٥
مجموع البلدان النامية	٣٥٩	٣٦٨	٣٧٥	١ر٩	١ر٩
مجموع البلدان المتقدمة	١٥٤ ١	٢٠٨ ١	٢٥٨ ١	٤ر١	١ر٤
منتجات الأخشاب المصنعة					
الأخشاب المنشورة والدعامات	٤٦٥	٤٨٢	٥٠٢	٤ر١	١ر١
مجموع البلدان النامية	١٠٥	١٠٦	١١٠	٣ر٨	٣ر٤
مجموع البلدان المتقدمة	٣٦٠	٣٧٥	٣٩٢	٤ر٥	٠ر٦
الألواح الخشبية	١١٢	١١٨	١٢٢	٣ر٤	١ر٩
مجموع البلدان النامية	١٩	٢٠	٢٢	١٠ر٠	٥ر٨
مجموع البلدان المتقدمة	٩٣	٩٨	١٠٠	٢ر٠	١ر٠
	... بملايين الأطنان ...			..... في المائة	
الورق والورق المقوى	١٩٣	٢٠٢	٢١٣	٥ر٤	٣ر٠
مجموع البلدان النامية	٢٧	٢٩	٣٢	١٠ر٣	٧ر٥
مجموع البلدان المتقدمة	١٦٦	١٧٢	١٨١	٥ر٢	٢ر٣
اللب لصناعة الورق	١٤١	١٤٧	١٥٢	٣ر٤	٢ر٤
مجموع البلدان النامية	١٨	١٩	٢٠	٥ر٣	٦ر٧
مجموع البلدان المتقدمة	١٢٣	١٢٨	١٣٣	٣ر٩	٢ر٠

المصدر: مصلحة الغابات، منظمة الأغذية والزراعة .

الجدول رقم ١-١٦: حجم الصادرات من المنتجات الحرجية الرئيسية فى البلدان النامية والبلدان المتقدمة خلال للفترة ١٩٨٥-١٩٨٧

	الصادرات			التغير		المعدل السنوى للتغيير من
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	من ١٩٨٥ الى ١٩٨٦	من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧	١٩٨٠ الى ١٩٨٧
	بملايين الأمتار المكعبة			.....فى المائة.....		
الأخشاب الصناعية المستديرة	١٠٤	١٠٥	١١٥	٠ر٨	٠ر١٠	-١ر٠
مجموع البلدان النامية	٢٩	٢٨	٣٣	-٤ر٨	١٧ر٢	-٦ر٣
مجموع البلدان المتقدمة	٧٥	٧٧	٨٢	١ر٣	٧ر٣	٢ر٠
الأخشاب المنشورة والدعامات	٨٦	٨٧	٩٥	١ر٣	٩ر٠	١ر٩
مجموع البلدان النامية	٩	١٠	١٢	٨ر٤	١٩ر٤	١ر٠
مجموع البلدان المتقدمة	٧٦	٧٧	٨٣	٠ر٤	٧ر٦	٢ر٠
الألواح الخشبية	١٩	٢٠	٢٣	٧ر٣	١٢ر٢	٤ر٣
مجموع البلدان النامية	٧	٨	١٠	١٠ر٨	١٧ر١	٩ر٠
مجموع البلدان المتقدمة	١٢	١٢	١٣	١ر٥	٨ر٩	١ر٨
	....بملايين الأطنان...			..... فى المائة		
اللب	٢١	٢٢	٢٣	٧ر٣	٥ر٤	٣ر٠
مجموع البلدان النامية	٢	٢	٢	٦ر٥	-١٠ر٥	٣ر٩
مجموع البلدان المتقدمة	١٩	٢٠	٢٢	٧ر٤	٦ر٩	٣ر٠
الورق والورق المقوى	٤١	٤٤	٤٧	٦ر٦	٧ر٨	٤ر٥
مجموع البلدان النامية	١	٢	٢	٢٦ر٧	١٠ر٥	١٩ر٠
مجموع البلدان المتقدمة	٣٩	٤٢	٤٥	٦ر٥	٧ر٩	٤ر١

المصدر: مصلحة الغابات، منظمة الأغذية والزراعة.

شرق آسيا. وأفاد ازدهار تجارة الورق واللب فى ١٩٨٧ كافة المنتجين الرئيسيين. فزادت صادرات كل من الولايات المتحدة وكندا بنحو ١٠ فى المائة. وفى أوروبا توسع حجم تجارة اللب بنسبة ٥ فى المائة، وتجارة الورق بنسبة ١٠ فى المائة. وقفزت الزيادة فى صادرات جمهورية كوريا من الورق بنسبة ٤٠ فى المائة، فى حين زادت وارداتها من اللب ونفاية الورق، فى ذات الوقت، بنسبة ١٥ فى المائة. أما أسعار اللب والورق فقد ارتفعت بنسبة ٢٥ فى المائة.

الأخشاب: مصدر هام للطاقة فى بلدان العالم الثالث

١٣٧ - تعد الأخشاب أكبر مصدر متجدد للطاقة، فهى توفر فى الوقت الحاضر ٥ فى المائة من الطاقة فى العالم، كما توفر نحو ٢٠ فى المائة من الطاقة فى العالم الثالث. ويبرز الاعتماد على الأخشاب كمصدر للطاقة فى أقل البلدان نموا فى أفريقيا، حيث يوفر حطب الوقود، فى أغلب الأحيان، نسبة ٨٠ فى المائة من مجموع استهلاك الطاقة، وتبلغ هذه النسبة ٣٠ فى المائة فى الشرق الأقصى، و ١٥ فى المائة فى أمريكا اللاتينية.

١٣٨ - ونتيجة لزيادة مستوى الدخل، عادة ما يتجه السكان، ولاسيما فى المدن، الى استخدام الوقود الأحفورى والكهرباء بدلا عن الأخشاب، فى حين تظل فئات سكان المدن الأكثر فقرا وسكان الريف المعزولين عن البنيات الأساسية لامدادات الطاقة الحديثة، على اعتمادهم البالغ على الأخشاب ومخلفات المحاصيل. بيد أن النمو السكانى وتدمير الغابات أديا الى استنزاف الموارد المحلية فى الكثير من المناطق مما أفضى بدوره الى ارتفاع تكاليف خشب الوقود.

١٣٩ - ومن المرجح أن يؤدى انخفاض أسعار النفط فى أواخر الثمانينات الى زيادة الطلب على أنواع الوقود المستمدة من النفط فى البلدان النامية، وقد يخفض ذلك قليلا من تزايد الطلب على حطب الوقود. بيد أنه فى مستهل منتصف الثمانينات، عندما زادت أسعار الوقود زيادة حادة وبقيت بعدها على مستويات مرتفعة، جاءت النتائج بالنقيض تماما، فقد لجأت البلدان النامية الى تقليص وارداتها من البترول والاعتماد بقدر أكبر على الأخشاب. وفى حين استطاعت البلدان النامية، التى لديها مصادرها المحلية من الوقود الأحفورى، من زيادة انتاجها، اضطرت البلدان ذات الدخل المنخفض، التى تعتمد على استيراد الوقود، الى استهلاك المزيد من الأخشاب.

تدمير الغابات: خطر متزايد يهدد البيئة

١٤٠ - لاتزال الغابات تتعرض الى التدمير بمعدلات بالغة الخطورة فى الكثير من أجزاء العالم. وتنفرد البلدان النامية فى الأقاليم الاستوائية بأسرع معدلات تدمير الغابات،

حيث تقدر الخسائر بنحو ١١ مليون هكتار سنويا. كما تعانى المناطق غير الاستوائية هى الأخرى من تدمير واسع النطاق للغابات. ففى عام ١٩٨٨، على سبيل المثال، دمرت الحرائق قرابة مليونى هكتار من الغابات فى أمريكا الشمالية.

١٤١ - ويعتبر النمو السكانى فى بلدان العالم الثالث السبب الرئيسى فى ازالة الغابات، وبخاصة لأغراض الزراعة. كما أن الافراط فى قطع الأشجار للاستفادة من الحطب، وحرق الغابات لاستخدامها فى أغراض الرعى، من المشكلات الخطيرة فى هذه البلدان. وكثيرا ما يتم قطع الأخشاب بما يتجاوز الطاقة الانتاجية القابلة للاستمرار، فى الغابات. كما أن الطرق التى تشيد لأغراض نقل الكتل تيسر الوصول الى هذه الأراضى وتحويلها الى الاستخدامات الزراعية.

١٤٢ - ويؤدى تدمير الغابات فى الكثير من البلدان الى تعرية التربة وتدهور الحياة البرية (بل والى انقراض بعض الأنواع فى كثير من الأحيان)، وغير ذلك من الأضرار الجسيمة التى تتعرض لها البيئة والتى يستحيل تعويضها. كما أن استخدام الأخشاب لأغراض الوقود وازالة الغابات لأغراض الزراعة يؤديان، فضلا عن ذلك، الى اطلاق ثانى أكسيد الكربون فى الهواء مما يساهم فى نشوء شتى الأخطار التى تهدد البيئة وفى مقدمتها ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة المعروفة باسم ظاهرة "الصوبة الزراعية". وفى حين يوفر احتراق الأخشاب والروث والمواد العضوية المماثلة نحو ٥ فى المائة من الطاقة فى العالم، فان حرائق الغابات وازالتها تستهلك نسبة مساوية من الكتلة الحيوية. ومن المقدر أن يساعد تجدد نمو الغابات فى امتصاص النسبة المتزايدة من ثانى أكسيد الكربون فى الهواء.

١٤٣ - وفى منطقة الأمازون كشفت الصور التى بعثت بها الأقمار الصناعية الأبعاد الخطيرة التى وصلت اليها عمليات ازالة الغابات، ذلك أن أصحاب المزارع الكبيرة لتربية الحيوانات والمستوطنين الزراعيين واصلوا تدمير الغابات التى يعتمد عليها السكان المحليون والعمال الذين يقومون بجمع المطاط فى معيشتهم. ولقد أدت هذه الأعمال الى نشوب خلافات سياسية، بل وحدوث بعض أعمال العنف.

١٤٤ - وبدأت بعض الجهود (فى الشمال والجنوب على السواء) بوضع حد لما يجرى من تدمير للغابات فى منطقة الأمازون وفى غيرها من المناطق فى العالم. ففى البرازيل، على سبيل المثال، خصصت الحكومة أجزاء واسعة من البلاد، لتكون كمناطق محمية ومراتع، ومناطق مخصصة فقط لاستخدام سكان الغابات والمجتمعات المحلية التى تعتمد على الغابات. ولقد فرضت مؤخرا قيود مشددة على ازالة الغابات. وفى عام ١٩٨٨ صدر قرار جمهورى بانشاء برنامج، أطلق عليه اسم "الطبيعة لنا"، بغرض وضع السياسات الرامية الى المزيد من

ترشيد استخدام منطقة الأمازون وتنفيذ هذه السياسات. كما وجهت الحكومة نداء دوليا لمساعدتها على وضع برنامج لصيانة هذه الموارد.

١٤٥ – ومن المعتقد أن الافراط فى قطع الأشجار فى جنوب تايلند تسبب فى حدوث كوارث الفيضانات، مما دفع الحكومة الى منع عمليات قطع الأشجار. كما أن الاستنزاف الخطير للموارد الحرجية، والطلب الذى لاينقطع على حطب الوقود، حدا بالحكومة الهندية، فى عام ١٩٨٨، الى اعلان "السياسات الحرجية القطرية"، الرامية الى تشجيع النمو الاقتصادى القابل للاستمرار وضمان الاستقرار البيئى.

١٤٦ – وقد سعت الجماعات الداعية الى صيانة الموارد فى البلدان الصناعية الى وضع حد لما يجرى من تدمير للغابات الاستوائية، واقترحت بعض التدابير مثل فرض الحظر على استيراد الأخشاب الاستوائية مالم توجد المستندات التى تثبت أن مصدرها المناطق الحرجية التى تدار على أساس قابل للاستمرار. كما دعا البرلمان الأوروبى الى وضع اللوائح لرقابة استيراد الأخشاب الاستوائية من جنوب شرق آسيا، فى حين اقترحت بعض الدوائر التجارية فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية فرض ضرائب على واردات الأخشاب الاستوائية من أجل تدبير التمويل اللازم لاعادة تشجير الغابات الاستوائية وادارتها وصيانتها. وأدخلت حكومة الولايات المتحدة خطوطا توجيهية خاصة بالبيئة لكى تتبعها جميع المشروعات التى تنفذ فى مناطق الغابات الاستوائية، والتى تحصل على تمويل من حكومة الولايات المتحدة.

البلدان النامية تخفّض وارداتها من الورق من خلال اعادة الاستخدام واستغلال المصادر المحلية من المواد الأولية غير الخشبية

١٤٧ – لايزيد نصيب البلدان النامية من الانتاج العالمى من الورق عن ١٥ فى المائة فقط، يتركز معظمها فى عدد قليل من المنتجين الرئيسيين. ولما كانت واردات الورق من عوامل استنزاف الاحتياطى من النقد الأجنبى، سعى الكثير من البلدان النامية الى زيادة انتاجه المحلى. ومن ثم استطاعت هذه البلدان، بفضل بدائل الواردات، أن تغطى ٨٥ فى المائة من احتياجاتها من الورق. ولقد بلغ معدل النمو فى انتاج البلدان النامية فى غضون السنوات العشر الماضية نحو ٨ فى المائة سنويا، مقابل معدل عالمى لايزيد عن ٣ فى المائة فقط. ويعتمد الثلث فقط من انتاج البلدان النامية من الورق على الألياف الخشبية، فى حين يعتمد الثلث الثانى على الألياف غير الخشبية مثل القصب والخيزران وتفل قصب السكر، والثلث الأخير على اعادة استخدام نفايات الورق.

١٤٨ – وهذا التركيز على اعادة الاستخدام والاستفادة من الألياف غير الخشبية له مزاياه من وجهتى النظر الاقتصادية والبيئية، اذ يساعد على صيانة الموارد المادية والمالية على حد سواء. بيد أنه، من جهة ثانية، يحتاج الى جهود خاصة فى مجال التصميم والتمويل

والتخطيط والامدادات والتسويق وشراء المواد الأولية، لاسيما وأن النطاق الصغير لهذه الصناعة، وطبيعة المواد الأولية المستخدمة، يتطلبان تصميم المصانع بشكل يكفل استخلاص أكبر قدر من المواد الكيماوية، والحد من المخلفات بما يضمن حماية البيئة المحلية.

صيانة الغابات وادارتها: بداية طريق طويل

١٤٩ - تتسم جهود ادارة الموارد الحرجية فى معظم البلدان بالقصور. وقد أكد مسح أجرى مؤخرا، بناء على طلب منظمة الأخشاب الاستوائية الدولية، التوقعات التى توصلت اليها المنظمة من قبل، والتى تشير الى أن نسبة ضئيلة فقط من معظم الغابات الاستوائية تدار بصورة فعالة. وفى حين يقلل المسح من حجم الجهود التى تبذلها الحكومات فى مجالات مسح الغابات الاستوائية ورصدها، فانه يبرز ما تواجهه الأجهزة الحرجية من نقص فى الموارد مما يعوق اجراء تقييم سليم لكيفية استخدام الغابات وادارتها بما يضمن استغلالها على الوجه المطلوب.

١٥٠ - وغنى عن القول أن استخدام وادارة الغابات الاستوائية بفعالية يعنى امكانية استمرار ماتوفره من قدر هائل من الطاقة، علاوة على توفير فرص العمل وزيادة الدخل. فالغابات الاستوائية تشكل قاعدة متينة لتحقيق الرخاء الاقتصادى والتنمية الاجتماعية. وذخيرة غنية من الموارد الوراثية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة. ولذا لابد من وجود استراتيجيات فعالة وتوافر الالتزامات على أساس مستمر لصيانة هذه الغابات واعادة تشجيرها وادارتها، بالاضافة الى ضمان دمجها بصورة ملائمة فى برامج استخدام الأراضى والتنمية الريفية. ويجب التنسيق بين ادارة قطاع الغابات وأوجه استخدام الأراضى الأخرى، مثل الزراعة، حتى يمكن ضمان تحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية: التعاون الدولى من أجل انقاذ الغابات

١٥١ - تركز خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، والتى تتولى المنظمة مهام تنسيقها، على خمس مجالات أولوية للعمل من أجل دعم تنمية الغابات الاستوائية بشكل قابل للاستمرار.

- الحراجة فى استخدام الأراضى
- تنمية الصناعات المعتمدة على الغابات
- حطب الوقود والطاقة
- صيانة الأنظمة الايكولوجية الاستوائية
- تعزيز المؤسسات

١٥٢ – وتوفر خطة العمل الاطار لمنهاج دولى لتنسيق الجهود الرامية الى حل مشكلة الغابات الاستوائية • وتهدف الخطة الى النهوض بمستوى معيشة سكان الريف، وزيادة الانتاج والأمن الغذائى، وترشيد الزراعة المتنقلة، وضمان استخدام الغابات بصورة قابلة للاستمرار، وزيادة الامدادات من حطب الوقود، وزيادة الدخل وفرص العمالة •

١٥٣ – وأثناء الاجتماع الثانى لبحث استراتيجية خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية الذى عقد فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، فى بيلايو بايطاليا طرحت اقتراحات بغرض تعزيز التعاون الدولى فى مجال البحوث المتعلقة بالغابات الاستوائية • وقد اقترح وضع اطار دولى لتخطيط البحوث وتنسيقها، وتقديم الدعم اللازم للتوسع فيها وزيادة التمويل الى الضعف بحلول عام ١٩٩٥•

١٥٤ – وفى الوقت الحاضر هناك ٥٦ بلدا تجرى استعراضات لاستراتيجياتها وبرامجها الحرجية فى اطار خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية • كما ستظل المشاورات جارية بين السلطات القطرية فى البلدان المختلفة والجهات المتبرعة الدولية بشأن الخطط الانمائية القطرية فى مجال الغابات•

اجتماع المنظمة يبرز أهمية دور الغابات فى الأمن الغذائى

١٥٥ – الغابات عنصر أساسى فى ضمان الأمن الغذائى: فالمنتجات الحرجية تقدم مساهمة لاتعوض للاقتصاديات النقدية والمعيشية، على السواء، فى البلدان الفقيرة • وفى حين أن احصاءات الانتاج القطرية قد تقلل أحيانا من قيمة المساهمة التى تقدمها الغابات (والتى كثيرا ماتكون هامة بوجه خاص فى اطار الاقتصاد غير الرسمى)، فليس من قبيل المبالغة القول أن الغابات تمثل بالنسبة للكثير من البلدان الحد الفاصل بين تحقيق الأمن الغذائى وكارثة الجوع•

١٥٦ – وقد أبرزت مشاورة الخبراء عقدتها المنظمة واستضافتها الحكومة الهندية فى ١٩٨٨ هذا الدور الجوهرى للغابات• وكان الاجتماع، الذى شارك فيه ٥٧ مندوبا من ٢٧ بلدا، محفلا لاستكشاف كافة المساهمات المختلفة التى تقدمها الغابات لتحقيق الأمن الغذائى فى البلدان النامية •

١٥٧ – وكشف الاجتماع عن أن الفاكهة والأوراق واللوز، وغيرها من الأغذية التى تجمع من الأشجار تشكل عنصرا أساسيا فى الأغذية المحلية فى الكثير من المناطق• وأظهرت دراسة أجريت فى احدى المجتمعات المحلية فى شمال شرق تايلند، أن ٦٠ فى المائة من جميع الأغذية التى تستهلكها المنطقة مصدرها الغابات• كذلك تبين أن احدى المجتمعات المحلية الريفية فى جافا تحصل على نسبة مماثلة من أغذيتها من الزراعة الحرجية •

١٥٨ – كما تعتبر الغابات والأشجار من العناصر الضرورية للاقتصاديات الزراعية النقدية. وقد أبرزت الدراسات التى أجريت فى كوستاريكا أهمية ماتوفره الأشجار من ظل لزراعة البن. وفى نيجيريا أظهرت دراسة أخرى أهمية المواد العضوية الحرجية فى اخصاب التربة. كما كشفت المجموعة الكبيرة من الدراسات التى أجريت فى عديد من البلدان المتباينة، والتى شملت الأرجنتين والصين والنيجر وتونس وجزر الانتيل وبابواغينيا الجديدة، عن الدور الذى تلعبه الأحزمة الشجرية الواقية فى زيادة انتاج المحاصيل بنسب تتراوح بين ٣٠ الى ٢٠٠ فى المائة تبعا للمنطقة المعنية. وأكدت دراسات أخرى مساهمة الأشجار فى حماية التربة وزيادة خصوبتها من خلال تخفيض نسبة الملوحة فيها، ومن طريق استخدامها فى تصريف مياه المستنقعات وتشبيت الكثبان.

١٥٩ – وللغابات أهميتها أيضا فى مجال الثروة الحيوانية. فالأعلاف الشجرية تعتبر مصدرا رئيسيا لتغذية الحيوانات بالنسبة لما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليون من الرعاة فى العالم. وفى منطقة السهل توفر أشجار السنط من فصيلة Acacia albida ما يتراوح بين ٣٠–٤٠ فى المائة من جميع أعلاف الحيوانات أثناء فصل الجفاف، فى حين تشكل أشجار Prosopis Temarago فى المكسيك الأعلاف الرئيسية أثناء فصل الجفاف. وفى أفريقيا الاستوائية يقدر أن ما لايقل عن ٧٥ فى المائة من الأشجار المحلية ترعى عليها الحيوانات.

١٦٠ – كما توفر الغابات مصدرا أساسيا للبروتين الحيوانى فى الكثير من البلدان. ففى نيجيريا، كما هو الحال فى منطقة الأمازون فى بيرو، يحصل سكان المجتمعات المحلية القريبة من الغابات على مايزيد عن ٨٠ فى المائة من احتياجاتهم من اللحوم من حيوانات الأحراج. وفى واقع الأمر، توفر لحوم الحياة البرية فى الغابات مايزيد عن ٤٠ فى المائة من اجمالى استهلاك اللحوم فى بيرو.

١٦١ – وتوفر الغابات موارد الدخل النقدى للملايين من الفقراء فى المناطق الريفية فى جميع أنحاء بلدان العالم الثالث. كما أن الكثير من المشروعات الحرجية الصغيرة هى مصدر الدخل اللازم لشراء كافة الاحتياجات الغذائية للملايين من صغار الحائزين والمعدمين. وقد أظهرت دراسة، أجريت فى قرى المناطق المنخفضة فى الفلبين، أن نسبة ٧٣ فى المائة من مجموع الأسر، التى تقطن هذه القرى، تعتمد على جمع الراتينج من الأشجار كمصدر أول لدخلهم النقدى. وفى شمال شرق البرازيل يعتمد الملايين من فقراء المزارعين على بيع لب نخيل أشجار الباباسو فى الحصول على الدخل النقدى. كما أن هذه الاشجار توفر لهم، فى ذات الوقت، القش لأسقف المساكن وصناعة السلال، فضلا عن الفحم النباتى. وفى زامبيا يوفر القطاع غير الرسمى لمشروعات الصناعات المعتمدة على الغابات فرص العمل لنحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا – أى أكثر بكثير مما يوفره القطاع الحرجى الرسمى. وكشفت دراسات الحالة، التى شملت ٦ بلدان، عن أن الصناعات الحرجية الصغيرة،

التى تضم مايتراوح بين شخصين وأربعة اشخاص، تحتل المرتبة الثانية كأكبر مصدر للعمالة.

١٦٢ – وتؤكد هذه الاحصاءات، وغيرها، مدى أهمية الأشجار والغابات بالنسبة للاقتصاد الريفى، وعلى أوجه أخص بالنسبة للأعداد المتزايدة من السكان الذين يعيشون فى ظل اقتصاد الكفاف. ولذلك يجب أن تستعرض الاستراتيجيات القطرية والاقليمية والعالمية سياسات القطاع الحرجى، وأنشطة تشجير الغابات وادارتها، من أجل ضمان تنمية هذا المورد، الذى لايعوض، على الوجه الملائم وحمايته.

ثانيا – استعراض الأقاليم

ألف – أفريقيا : استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا

١٦٣ – يوجز الجدول ٢–١ الأداء الاقتصادى فى أفريقيا خلال فترة الثمانينات. وفيما يلى أبرز جوانب التجربة الصعبة التى مرت بها القارة فى هذه الفترة:

- لم يشهد الناتج المحلى الاجمالى فى مجموعه أى نمو (–٠٫٨ فى المائة) وهذا يعنى انخفاض نصيب الفرد بنسبة ٣ فى المائة سنويا. بل لقد اشتدت الوطأة بالنسبة لبلدان غرب أفريقيا ذات الدخل المتوسط، لاسيما نيجيريا، اذ شهدت انخفاضا فى الناتج المحلى الاجمالى على الصعيد الاقليمى بنسبة ٤٫٢ فى المائة (٤٫٧ فى المائة فيما يتعلق بنيجيريا)، وهذا يمثل انخفاضا فى نصيب الفرد يقدر بنحو ٨ فى المائة على المستوى شبه الاقليمى. وكان شمال غرب أفريقيا ووسطها هما المنطقتان الوحيدتان اللتان شهدتا ارتفاعا فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى على الصعيد الاقليمى.

- بلغ متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى فى قطاع الزراعة دون ١ فى المائة سنويا. غير أن هذا الأداء الضعيف كان أفضل من غيره فى قطاعات الاقتصاد الأخرى.

- حقق الانتاج الزراعى نموا بنسبة ١٫٩ فى المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨١–١٩٨٧ وهو دون معدل نمو السكان بكثير، مما يعنى انخفاض نصيب الفرد بنسبة ١٫٢ فى المائة سنويا. ولم تستطع سوى بلدان غرب أفريقيا ذات الدخل المتوسط

الجدول رقم ٢-١ : أفريقيا ، مؤشرات مختارة عن الأداء الاقتصادي والزراعي بحسب المجموعات

مجموعات البلدان ، ١٩٨١-١٩٨٨

COUNTRY AND COUNTRY GROUPS	POPUL % CHANGE 81-88	AGRLAB % CHANGE 81-88	TOTGDP % CHANGE 80-86	AGRGDP % CHANGE 80-86	TOTEXP $ VAL %CHANGE 81-87	TOTIMP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRPROD % CHANGE 81-87	AGRPROD % CHNAGE 87-88	AGREXP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRIMP $ VAL %CHANGE 81-87	FOODIMP VOL %CHANGE 81-87
TUNISIA	2.12	-0.59	3.06	-0.21	0.33	-1.76	4.34	-20.37	9.92	-2.32	6.05
ALGERIA	3.15	0.61	3.27	1.23	-8.45	-5.19	2.97	0.22	-11.86	-2.17	4.51
MOROCCO	2.44	1.02	3.01	3.22	2.26	0.16	2.80	28.09	-4.22	-2.10	5.20
NORTH WEST	2.69	0.68	3.13	0.99	-5.75	-3.37	2.53	5.90	-3.82	-2.74	3.28
SENEGAL	2.64	1.63	3.09	2.98	7.92	1.21	8.04	-8.97	13.45	-0.66	2.30
NIGER	2.93	1.91	-2.62	1.15	-6.35	-9.70	-0.21	1.92	0.99	3.35	16.48
GAMBIA	2.04	0.90	4.27	5.37	0.06	-3.20	8.67	-6.64	5.86	4.69	14.95
MAURITANIA	3.03	2.05	1.15	3.29	13.84	6.88	1.48	3.28	-3.85	5.33	7.36
BURKINA FASO	2.52	1.71	0.84	0.99	-1.58	0.12	5.28	2.27	1.45	1.04	10.32
GUINEA BISS	1.99	0.80	4.47	7.87	13.84	0.98	8.95	-5.50	11.82	11.04	15.86
MALI	2.90	1.99	1.32	0.77	4.11	2.35	2.38	6.11	-3.70	8.24	13.12
CHAD	2.37	0.79	-	-	-0.01	16.21	2.40	1.07	-1.95	35.88	39.46
SAHEL	2.68	1.65	0.83	0.99	2.35	-0.05	2.94	-0.87	-2.69	0.54	5.73
TOGO	3.03	1.79	-1.39	1.43	-5.07	-7.04	1.09	4.58	4.44	1.67	10.02
BENIN	3.06	0.77	3.14	0.64	21.47	18.89	4.54	10.14	33.89	5.10	4.60
SIERRA LEONE	1.85	0.09	1.67	0.47	-4.44	-8.42	1.57	-0.79	-1.32	3.23	4.90
GUINEA	2.41	0.82	-	-	3.98	4.34	1.05	-0.78	1.73	3.98	8.53
GHANA	3.33	1.57	-0.21	0.13	-4.17	-1.28	4.90	-0.62	-1.53	-0.85	7.16
WEST LOW_INCOME	2.90	1.08	-	0.18	-2.12	-1.25	2.24	3.17	0.33	0.32	4.78
COTE D'IVOIRE	3.64	1.05	-1.46	0.87	1.42	-4.69	4.57	4.47	1.23	-1.27	2.47
LIBERIA	3.24	1.68	-1.61	0.38	-6.51	-9.88	1.75	2.08	-3.75	-2.90	2.57
NIGERIA	3.45	2.17	-4.65	0.66	-14.49	-8.34	2.51	0.04	-6.37	-13.40	-7.66
WEST MID_INCOME	3.47	2.06	-4.32	0.62	-11.81	-8.21	2.49	2.10	-1.03	-10.07	-5.37
CONGO	2.67	1.35	8.23	-0.87	4.49	11.42	1.40	1.60	10.96	2.56	7.31
GABON	1.76	-0.40	-0.23	-	-3.58	6.22	1.07	1.58	-9.39	0.97	8.74
ZAIRE	3.02	1.44	1.55	0.93	19.49	5.22	2.43	2.04	5.37	6.28	7.48
CAMEROON	2.78	0.54	6.42	2.57	0.22	2.55	1.87	4.79	-4.88	8.00	9.12
CENT AFR REP	2.36	0.0	0.61	1.94	6.69	23.63	-0.39	2.10	-4.98	3.31	2.90
CENTRAL	2.88	1.08	3.14	1.45	-1.28	3.39	1.89	3.26	-3.04	2.95	5.59

الجدول رقم ٢-١ : تكملة

COUNTRY AND COUNTRY GROUPS	POPUL % CHANGE 81-88	AGRLAB % CHANGE 81-88	TOTGDP % CHANGE 80-86	AGRGDP % CHANGE 80-86	TOTEXP $ VAL %CHANGE 81-87	TOTIMP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRPROD % CHANGE 81-87	AGRPROD % CHNAGE 87-88	AGREXP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRIMP $ VAL %CHANGE 81-87	FOODIMP VOL %CHANGE 81-87
TANZANIA	3.63	2.26	0.85	1.08	-3.09	-2.43	2.21	-9.09	0.12	-7.86	-4.09
UGANDA	3.44	2.18	1.82	1.29	8.56	-3.13	2.74	8.78	1.08	0.69	7.21
BURUNDI	2.87	1.95	2.92	1.89	8.55	4.16	4.03	2.06	7.68	-2.57	4.99
KENYA	4.24	3.00	3.74	3.32	-4.01	-4.15	3.34	4.04	1.27	-3.36	14.78
SOMALIA	2.66	1.05	-	-	8.36	-6.07	3.18	4.78	9.70	0.79	11.20
RWANDA	3.38	2.62	1.65	-0.17	10.96	3.87	0.82	1.20	15.80	2.77	6.90
ETHIOPIA	2.62	1.18	3.39	-0.11	2.29	6.29	0.78	9.47	-1.08	24.98	24.09
EAST	3.25	1.95	2.57	1.32	-1.25	-1.86	1.89	4.87	0.01	-0.96	3.00
MALAWI	3.23	1.56	0.90	1.63	0.71	-4.74	1.20	3.61	1.01	-14.28	-6.13
MOZAMBIQUE	2.81	1.70	-	-	-11.21	-3.81	0.19	-1.37	-9.99	6.43	5.73
SOUTH LOW_INCOME	2.95	1.66	0.90	1.63	-4.68	-4.75	0.34	0.84	-2.95	3.11	3.69
SWAZILAND	3.11	1.12	3.19	-	-3.90	-7.10	2.80	-1.33	-1.32	8.51	4.86
LESOTHO	2.59	1.22	4.77	0.80	-9.25	-1.67	-0.24	12.76	-19.81	-0.57	-0.11
BOTSWANA	3.84	2.25	11.69	-9.17	20.40	3.86	0.86	6.45	6.94	2.47	6.39
ZAMBIA	3.41	2.65	-2.48	3.25	-12.37	-6.21	1.98	11.23	26.50	-15.69	-12.60
ZIMBABWE	3.60	2.10	2.12	0.47	-4.74	-2.34	2.41	24.43	4.66	5.06	40.17
ANGOLA	2.60	1.23	-	-	2.72	3.57	-0.14	-0.18	-21.11	-2.80	-0.51
SOUTH MID_INCOME	3.17	1.82	1.77	0.53	0.22	-1.55	1.08	12.47	-0.65	-4.50	-2.13
MAURITIUS	1.82	0.89	4.49	7.42	14.28	9.49	4.83	0.98	5.66	-3.07	0.96
MADAGASCAR	2.88	1.45	-2.43	1.64	-3.79	-6.42	1.93	-0.43	-0.28	-1.37	13.96
COMOROS	3.12	2.02	-	-	27.25	5.99	2.28	2.35	146.62	3.41	15.36
ISLANDS	2.79	1.45	-0.67	-0.36	7.28	2.33	1.66	-0.72	2.39	-3.69	2.71
AFRICA	3.10	1.72	-0.08	0.74	-6.40	-3.99	2.04	3.65	-1.84	-3.91	0.55

SOURCE : FAO

والمنخفض وبلدان السهل تحقيق أداء أفضل من ذلك. وكان النمو الزراعى بطيئا للغاية فى معظم أنحاء الجنوب الأفريقى، فضلا عن أن أداء القارة كان مخيبا للآمال مرة أخرى فى عام ١٩٨٧ عندما انخفض نصيب الفرد من الانتاج الزراعى بنحو ٥ فى المائة. ومع ذلك فقد تحسن الانتاج فى عام ١٩٨٨، وخاصة فى بلدان الجنوب ذات الدخل المتوسط، والبلدان الواقعة فى الأجزاء الشرقية والشمالية الغربية من القارة.

- انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ١ر٨ فى المائة فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧. وكان أكبر انخفاض فى نصيب البلدان الشمالية الغربية (٣ر٨ فى المائة)، وبلدان وسط أفريقيا وجنوبها ذات الدخل المنخفض (٣ فى المائة فى كل منها).

- حقق حجم الواردات من الأغذية نموا سريعا فى معظم أجزاء القارة، لا سيما فى بلدان وسط أفريقيا (٦ر٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧)، وبلدان غرب أفريقيا ذات الدخل المنخفض (٤ر٨ فى المائة)، نتيجة للجفاف الذى شهدته الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤.

- حدث انخفاض حاد فى مجموع قيمة الصادرات من البضائع (٦ر٤ فى المائة سنويا) وكذلك الواردات (٤ فى المائة).

١٦٤ - وقد أعلنت الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية المخصصة لأفريقيا، والتى عقدت فى الفترة من ٢٧ مايو/أيار الى ١ يونيو/حزيران ١٩٨٦، برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ للتصدى للأزمة الاقتصادية العميقة والمتفاقمة التى تعانيها القارة. وقد اعتمد البرنامج على التزامين مترابطين :

- تعهد الحكومات الأفريقية باصلاح السياسات الاقتصادية ولاسيما السياسات الزراعية،

- اتفاق المجتمع الدولى على تقديم تمويل اضافى للبرنامج قدره ٥٤٠٠ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

١٦٥ - ومع بلوغ البرنامج منتصف المدة فى عام ١٩٨٨، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا مرحليا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثالثة والأربعين. وقد تناول التقرير القضايا الرئيسية التى تواجه أفريقيا فى الوقت الحاضر، وهى: الديون، واصلاح السياسات الاقتصادية المحلية، والأداء الزراعى.

الديـــون

١٦٦ – تمثل أعباء الديون المتزايدة فى أفريقيا أقوى عقبة أمام تنميتها. ذلـــك أن انخفاض أسعار النفط وغيره من السلع الأولية بها، بالاضافة الى ارتفاع معدلات الفائدة، أدى الى زيادة مجموع ديونها بنحو ٠٠٠ ٢٠ مليون دولار سنويا فى المتوسط. وطبقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ارتفع مجموع الديون من ٠٠٠ ١٥٢ مليون دولار الى نحـــو ٠٠٠ ٢١٨ مليون دولار فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٧، مع زيادة ديون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٠٠٠ ٨١ مليون دولار الى ٠٠٠ ١١٨ مليون دولار. (٦)

١٦٧ – وقد ارتفعت نسبة خدمة ديون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١ر٢٦ فى المائة فى عام ١٩٨٤ الى ٣ر٤٣ فى المائة فى عام ١٩٨٧، طبقا لما ذكرته اللجنة الاقتصاديـــة لأفريقيا، مما يعنى أن مجرد خدمة الديون تستوعب نصف قيمة صادرات الاقليم تقريبا. ومن الواضح أنه فى ظل هذه الظروف، تكاد التنمية أن تصبح مستحيلة نظرا لتحويل المـــوارد، التى يمكن استخدامها فى شراء مستلزمات التنمية الأساسية، الى سداد الديون.

١٦٨ – ولا توحى التوقعات بحدوث تحسن وشيك لهذا الوضع، اذ يتوقع البنك الدولـــى، أن تزيد معدلات خدمة ديون البلدان الأفريقية الأكثر مديونية، وعددها ٢٢ بلدا، الى أكثر من الضعف فى الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٠، بالمقارنة بمتوسط هذه المعدلات على مدى السنوات الخمس السابقة.

١٦٩ – وقد أعد فريق الخبراء التابع للأمين العام للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "تمويـــل الانتعاش فى أفريقيا"، فى فبراير/ شباط ١٩٨٨. وأبرز التقرير أنه من المتعذر وقـــف تزايد ديون أفريقيا، وأنه من الضرورى التوصل الى اصلاحات عاجلة. وقد جاء فـــى هذا التقرير، الذى عرف أيضا باسم " تقرير واس " أن أفريقيا ستحتاج لعدة سنوات الى تمويل اضافى لخدمة ديونها قدره ٠٠٠ ٥ مليون دولار أخرى سنويا. وأشار التقرير الى أن الوضع المالى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد سجل تدهورا صافيا قدره ٥٠٠ ٦ مليـــون دولار سنويا خلال الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨١ الى ١٩٨٥ – ١٩٨٧. وقد بلغت الخسائر فى نسب التبادل التجارى مبلغ ٨٠٠ ٢ مليون دولار، وزيادة أعباء الديون مبلغ ١٠٠ ٢ مليـــــون دولار، وانخفاض الائتمانات الصافية مبلغ ٤٠٠ ٢ مليون دولار، وانخفاض الاستثمارات الصافيـــة المباشرة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وقد بلغ مجموع هذه الخسائر ٥٠٠ ٧ مليـــون دولار، لم تستطع المنح الرسمية التى بلغت نحو ٠٠٠ ١ مليون دولار سوى تعويض جزء منه

---

(٦) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دراسة استقصائية للظروف الاقتصادية والاجتماعية فـــى أفريقيا، ١٩٨٦ – ١٩٨٧، الوثيقة E/ECA/CM.14/4 ، ٤ مارس/آذار ١٩٨٨.

١٧٠ – وقد بدأ المجتمع الدولى يدرك خطورة أزمة الديون الأفريقية ويسعى الى ايجاد حل لها. فقد لاحظت الدول الصناعية الكبرى فى مؤتمر القمة الاقتصادى، الذى عقد فى البندقية فى يونيو/ حزيران ١٩٨٧، ثم فى قمة تورنتو، التى عقدت فى يونيو/ حزيران ١٩٨٨، ان الدائنين الأعضاء فى نادى باريس يعيدون جدولة الديون ويعرضون فترات سماح وسداد ممتدة، وقد أمكن تعبئة ٠٠٠ ١٨ مليون دولار عن طريق التسهيلات الخاصة بالمواءمة الهيكلية لدى صندوق النقد الدولى، وبرامج التمويل المشترك المعتمدة على البنك الدولى، والتجديد الخامس لموارد صندوق التنمية الأفريقى، وتشير تقديرات هذه الدول الصناعية الى أن ٠٠٠ ١٥ مليون دولار من هذا المبلغ سوف تذهب الى أكثر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقرا وأشدها مديونية. والواقع أن الالتزامات متعددة الأطراف للزراعة فى أفريقيا قد ارتفعت بشدة فى عام ١٩٨٧ (أنظر القسم الخاص بتدفق المساعدات الخارجية على الزراعة فى الفصل الأول).

١٧١ – وفى مؤتمر قمة تورنتو، اقترحت الدول الصناعية الكبرى وسائل عديدة لتخفيف حدة أعباء خدمة الديون، بما فى ذلك أسعار الفائدة الميسرة، وفترات السداد الأكثر طولا، وشطب خدمة الديون جزئيا. كذلك قامت بعض الحكومات الدائنة بشطب أعباء قروض المساعدة الانمائية، أو العمل على تخفيضها. وتؤيد الدول الصناعية اتباع نهج يقوم على أساس حل كل مشكلة على حدة، مع اعتبار نادى باريس المحفل الرئيسى للمفاوضات.

١٧٢ – ومن الواضح أن هذه المبادرات تعتبر خطوة الى الأمام، بيد أنها قد لا تكفى لاجراء تخفيضات كبيرة وسريعة فى المديونية، مما يعد ضروريا لبدء النمو الاقتصادى السليم مرة أخرى. وليس هناك أمل فى امكانية عكس تجاه الهبوط الاقتصادى فى أفريقيا، وما يصاحبه من تكاليف اجتماعية باهظة، الا عن طريق التصدى، على الصعيد الدولى، لمشكلة الديون الآخذة فى التزايد بسرعة.

اصلاح السياسات الاقتصادية المحلية

١٧٣ – دعا "برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا" الى الزام البلدان الأفريقية باجراء مجموعة من الاصلاحات فى السياسات الاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بالزراعة من أجل أن يستعيد القطاع دوره التقليدى الرئيسى فى تعزيز التنمية. وكثيرا ما تكون هذه الاصلاحات جزءا من برامج المواءمة الهيكلية، التى يروج لها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وفى أواخر عام ١٩٨٧، كان ٣٦ بلدا أفريقيا خاضعا للترتيبات الاحتياطية أو الممتدة للبنك الدولى أو للتسهيلات الخاصة بالمواءمة الهيكلية لدى صندوق النقد الدولى.

١٧٤ – ويعتبر تصحيح أسعار الصرف عنصرا رئيسيا فى جهود المواءمة، نظرا لأن معظم البلدان الأفريقية غالت فى تقدير قيمة عملاتها فى السبعينات، مما أسفر عن مجموعة من جوانب القصور الاقتصادى والعقبات الاقتصادية فى طريق النمو. وقد حدث خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٧ تخفيضات فى قيمة عملات ٣٥ بلدا أفريقيا بمتوسط ١٠ – ١١ فى المائة سنويا مقابل حقوق السحب الخاصة. ومن هذه البلدان لم ترتفع سوى قيمة عملات ١٣ بلدا فقط مقابل حقوق السحب الخاصة خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٨٧ (وهى العملات المرتبطة بالفرنك الفرنسى وراند جنوب أفريقيا).

١٧٥ – وقد أدى تخفيض قيمة العملات الى زيادة انتاج السلع التى يمكن أن تدخل نطاق التجارة، بما فى ذلك المنتجات الزراعية، مما يرجع الى أن المغالاة فى قيمة العملات كثيرا ما يجعل الواردات رخيصة للغاية والصادرات باهظة الثمن، مما يقوض الانتاج المحلى. كما أن الأسعار المرتفعة التى يحددها المنتج تؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى. ولكن اذا ارتفعت أسعار الأغذية وخفضت فى الوقت ذاته الاعانات المقدمة الى الفقراء (وهو ما تتطلبه برامج المواءمة بالتحديد)، فقد يعانى الناس وطأة الجوع، وربما ينخفض الطلب المحلى وتصبح الزراعة موجهة، بصورة متزايدة، الى الصادرات وليس الى انتاج الأغذية. وبينما قد تؤدى زيادة الصادرات الى تخفيف حدة مشكلة الديون الى حد ما، فان التكلفة الاجتماعية، فيما يتعلق بتفاقم الفقر والجوع، تكون مرتفعة.

١٧٦ – ومن الواضح أن تلك الاصلاحات – سواء عادت بالنفع أم لا على المدى الطويل – تعتبر صعبة من الناحية السياسية على المدى القصير، ذلك أنها تؤدى الى رفع أسعار السلع المستوردة والمنتجات – التى غالبا ما يكون من بينها الأغذية – التى تنافس الواردات. وقد لا ترى الطبقات الفقيرة، والطبقات المتوسطة ذات النفوذ السياسى، التى أضيرت مباشرة من تخفيض قيمة العملات، فوائد تحسين الكفاءة الاقتصادية لعدة سنوات.

١٧٧ – وعادة ما تتطلب برامج المواءمة أيضا قيام الحكومات بتخفيض الاعانات المقدمة الى المستلزمات الزراعية بغية تخفيض العجز. ولا تكون نتائج ذلك ايجابية بصفة دائمة، نظرا لأن تلك التخفيضات قد تتسبب فى انخفاض الانتاج الزراعى. وقد أدت زيادة أسعار الأسمدة تسليم المزرعة الى هبوط شديد فى استخدامها فى السنوات الأخيرة، مما أدى الى انخفاض الانتاج الزراعى. ولا يعتبر هذا فى حد ذاته قصورا واضحا فحسب، بل يؤدى كذلك الى تفاقم العجز فى الميزانية عن طريق تخفيض الايرادات الضريبية الحكومية الطويلة الأجل.

١٧٨ – ويتمثل اجراء رئيسى آخر لاصلاح السياسات فى الحد من دور الحكومة فى توزيع المستلزمات وفى تسويق الانتاج، وذلك بالقضاء على الاحتكارات الحكومية والسماح للقطاع

الخاص بأداء وظائفه. ولم تكن نتائج هذه الاصلاحات محددة المعالم حتى الآن. ذلك أن القضاء على الاحتكارات الحكومية أدى فى بعض الأحيان الى خفض التكاليف وتشجيع تكوين تعاونيات المزارعين، بيد أن المشروعات الخاصة لم تثبت على الدوام قدرتها على تحمل الكثير من المسؤوليات الجديدة، ولم يكن هناك من الحوافز ما يدفعها الى ذلك على المدى القصير. ونتيجة لذلك، لم يؤد مجرد تحرير الأسواق الزراعية فى أفريقيا الى تحسين الكفاءة وتخفيض تكاليف التسويق بصفة دائمة. اذ أن القطاع الخاص فى حاجة الى حوافز والى وقت كاف للتعلم والتكيف وتعبئة الموارد.

الأداء الزراعي

١٧٩ - حقق الانتاج الزراعى فى عام ١٩٨٥ انتعاشا بعد الجفاف الذى تسبب فى تدمير الزراعة فى العديد من البلدان خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤. بيد أن الأداء الزراعى فى أفريقيا تأخر مرة أخرى منذ ذلك الحين. فلم يحقق النمو الزراعى فى الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ سوى ١ فى المائة سنويا فى المتوسط، مما يعتبر دون متوسط نسبة ٢ر٥ فى المائة التى شهدتها السنوات الست من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بكثير. ومن بين الأقاليم الفرعية السبعة التى حددها برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا، استطاعت ثلاثة فقط تحقيق متوسط نمو يعادل أو يتجاوز قليلا متوسطه للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. ومن الواضح أن هذا يعتبر قصورا فى البرنامج الذى أسند الى الزراعة دورا رئيسيا فى تحقيق الانتعاش الاقتصادى.

١٨٠ - وقد ظلت الصادرات الزراعية تعانى كسادا عاما باستثناء عام ١٩٨٦ الذى اعتبر أفضل أعوام التصدير خلال فترة الثمانينات. فقد هبطت أحجام الصادرات من البن بنسبة ٢ر١ فى المائة سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨، بعد أن كانت قد زادت بنسبة ٥ر٢ فى المائة سنويا فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وفى حين انخفضت هذه الصادرات من حيث القيمة بنحو ١ فى المائة سنويا فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، فقد زادت حدة الانخفاض الى ٣ فى المائة سنويا فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨. بيد أن حالة الصادرات من الكاكاو كانت أفضل. فبينما هبط نمو الصادرات من حيث الحجم، ارتفعت قيمتها بنسبة ٤ فى المائة سنويا فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨، بالمقارنة بانخفاض قدره ٥ر٠ فى المائة فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. وتعتبر التوقعات قصيرة الأجل مختلطة : اذ تدهورت أسواق الكاكاو خلال موسم ١٩٨٨/١٩٨٩، فى حين ارتفعت أسعار البن .

١٨١ - ومن الواضح أنه لا يزال من الصعب تقدير أثر برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا على التنمية الزراعية. فرغم أنه من المؤكد أن زيادة حساسية البلدان المانحة الرئيسية لمشكلة الديون الأفريقية يعتبر تغيرا الى الأفضل، فانها لم تؤت ثمارها بعد. وقد أجرى العديد من البلدان الأفريقية اصلاحات

بعيدة المدى فى مجال السياسات، وخاصة فيما يتعلق بتسعير السلع الزراعية وتسويقها وتوزيع مستلزمات الزراعة ، بيد أن هذه التغييرات تحتاج الى الوقت لكى تعطى ثمارها.

١٨٢ - وقد تتحقق نتائج مباشرة من الزيادات التى طرأت مؤخرا على أسعار السلع غير النفطية ، التى ينبغى أن تعجل بالنمو الاقتصادى وتزيد من الطلب المحلى على منتجات الأغذية والزراعة. وهذا بطبيعة الحال، يلقى الضوء على حقيقة أساسية ، ألا وهى أن نجاح "برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا" انما يعتمد الى حد بعيد على عوامل عالمية لا يستطيع الأفارقة التحكم فيها. وتعتبر نسب التبادل التجارى على المستوى الدولى جانبا من المشكلة ، يتعذر على البرنامج السيطرة عليه ، وان كان تأثيره على التنمية الأفريقية لا يقل أهمية عن تأثير الاصلاحات الاقتصادية المحلية وتخفيف أعباء الديون.

باء - آسيا والمحيط الهادى: التجارة والمواءمة والأمطار الموسمية

١٨٣ - يشتمل الجدول ٢-٢ على عرض للسجل الاقتصادى والزراعى فى آسيا وما تميز به من ايجابية بوجه عام خلال فترة الثمانينات. ويمكن ايجاز السمات البارزة لهذا السجل على النحو التالى :

- كان النمو الاقتصادى قويا (اذ بلغ ٧ فى المائة سنويا فى المتوسط، أو ٣ر٥ فى المائة للفرد) ومتوازنا الى حد كبير بين مختلف الأقاليم الفرعية فى آسيا. وكان نمو الناتج المحلى الاجمالى قويا بنوع خاص فى الصين (٣ر٩ فى المائة) وجمهورية كوريا (٨ر٨ فى المائة). بيد أن بعض البلدان، وأبرزها الفلبين (٦ر٠ فى المائة) كان معدل النمو الاقتصادى فيها منخفضا.

- شهد الناتج المحلى الاجمالى فى القطاع الزراعى نموا كبيرا بلغت نسبته ٤ر٥ فى المائة سنويا. وقد اقترنت هذه الزيادة بنمو بطىء فى القوى العاملة الزراعية ، مما يدل على الزيادة السريعة فى الانتاجية (بلغت فى مجموعها حوالى ٤ فى المائة سنويا). وكانت الزيادة التى حققتها الصين أعلى من ذلك (٩ر٦ فى المائة)، ولكنها كانت دون ذلك بكثير فى الهند (١ر١ فى المائة فى السنة) .

- حققت تجارة السلع فى مجموعها نموا سريعا، وكان نموها ديناميا فى الصين وجمهورية كوريا وتايلند .

الجدول رقم ٢-٢ : آسيا والمحيط الهادي ، مؤشرات مختارة عن الأداء الاقتصادي والزراعي

بحسب مجموعات البلدان ، ١٩٨١-١٩٨٨

COUNTRY AND COUNTRY GROUPS	POPUL % CHANGE 81-88	AGRLAB % CHANGE 81-88	TOTGDP % CHANGE 80-86	AGRGDP % CHANGE 80-86	TOTEXP $ VAL %CHANGE 81-87	TOTIMP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRPROD % CHANGE 81-87	AGRPROD % CHNAGE 87-88	AGREXP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRIMP $ VAL %CHANGE 81-87	FOODIMP VOL %CHANGE 81-87
FIJI	1.79	0.43	3.21	8.15	-1.42	-4.96	2.06	0.81	-2.97	-0.58	2.89
KOREA REP	1.62	-1.44	8.80	7.37	15.70	9.61	4.18	4.25	-1.44	3.99	9.14
SINGAPORE	1.13	-3.06	6.81	-2.42	6.23	5.00	-3.68	0.0	4.20	2.82	3.35
MALAYSIA	2.35	0.35	4.99	3.50	5.73	2.92	5.32	4.86	1.60	1.17	6.58
INDONESIA	1.89	0.74	4.72	2.88	-6.50	3.77	4.10	4.58	1.35	-3.31	-3.04
THAILAND	1.87	1.34	4.22	2.82	9.67	6.01	1.90	10.60	2.81	1.83	-2.01
PHILIPPINES	2.38	1.48	0.58	2.10	0.30	-0.73	0.80	0.52	-7.55	1.31	1.60
PAPUA N GUIN	2.54	0.83	-	2.26	2.91	1.21	2.34	1.76	0.42	-2.49	3.04
BRUNEI	4.29	3.36	-	-	-9.93	2.93	8.13	7.61	23.07	8.00	5.33
EAST + S.EAST	1.95	0.82	5.30	3.62	5.42	5.19	2.74	5.07	-0.05	1.14	2.87
BURMA	1.94	0.71	4.97	5.20	-6.57	-2.25	5.38	4.02	-10.34	-10.21	-6.05
SRI LANKA	1.68	1.25	4.80	3.15	5.25	0.21	0.19	5.08	0.95	-3.23	1.81
PAKISTAN	2.79	1.99	6.35	2.30	7.99	1.99	4.59	3.71	3.38	5.42	13.92
NEPAL	2.34	2.17	-	5.83	3.11	7.94	3.17	-1.17	-0.55	11.92	5.61
BANGLADESH	2.72	1.97	3.85	3.18	7.49	2.86	1.49	-3.16	-1.77	4.07	9.47
BHUTAN	2.04	1.75	-	-	0.0	0.0	4.99	2.86	1.22	8.36	15.44
SOUTH	2.55	1.76	5.35	3.35	5.53	.60	2.92	1.29	-0.91	1.43	4.97
INDIA	1.88	1.51	5.18	2.65	4.36	3.36	2.77	7.33	-0.83	2.08	8.26
CHINA	1.22	1.30	9.34	8.22	12.01	13.69	5.03	0.12	10.72	-3.00	9.96
ASIA AND PACIF C	1.67	1.34	7.00	5.40	6.42	5.67	3.75	2.84	1.52	-0.76	3.69

SOURCE : FAO

- تباينت الى حد كبير الاتجاهات فى تجارة السلع الزراعية، وكان النمو الاقليمى فى الصادرات والواردات من هذه السلع منخفضا بوجه عام. فى حين زادت واردات الهند من الأغذية بدرجة كبيرة (بنسبة ٨ر٣ فى المائة سنويا) وكذلك واردات الصين (مايقرب من ١٠ فى المائة سنويا) وعدد من بلدان جنوب آسيا .

- حقق الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ نموا قويا بلغ ٨ر٣ فى المائة سنويا، وذلك بفضل المعدلات المرتفعة التى حققتها الصين (٣ر٥ فى المائة). بيد أن معدلات النمو كانت أكثر بطئا فى الأقاليم الفرعية الأخرى وتراوحت بين حوالى ٤ر٢ فى المائة و ٩ر٢ فى المائة .

- تعرض الانتاج الزراعى فى جميع الأقاليم الفرعية، باستثناء الصين، لانخفاض شديد فى عام ١٩٨٧، ويرجع ذلك الى الأحوال الجوية غير المواتية خلال موسم الأمطار. وفى عام ١٩٨٨ تحسنت الأوضاع فى الهند وشرق آسيا وجنوب شرقها، فى حين ظلت عند مستوياتها السابقة فى الصين بسبب سوء الأحوال الجوية مرة أخرى.

١٨٤ - وكانت هناك عدة عوامل أثرت فى الأداء الاقتصادى للدول الآسيوية فى السنوات الأخيرة (٧) . ففى عدد من البلدان كان النمو القوى فى تجارة البضائع هو المدخل لتحقيق توسع كبير. وفيما يتعلق بالبلدان الصناعية الحديثة فى شرقى آسيا، أدى النمو السريع فى المصنوعات، منافسة فى ذلك اليابان فى كثير من الأحيان، الى افساح المجال أمام ارتفاع معدلات النمو بدرجة غير معتادة .

١٨٥ - وفيما يتعلق بالدول الآسيوية الأخرى، كانت الأسعار المتغيرة للسلع النفطية وغير النفطية هى العامل الرئيسى فى تحديد نمو تجارة السلع (أو عدمه). وتؤدى أسعار النفط الضعيفة بوجه عام الى الأضرار بالمصدرين (فى اندونيسيا وبرونى على سبيل المثال)، ولكنها تساعد المستوردين. وقد أدت الزيادات التى طرأت على أسعار المواد الأولية الزراعية كالجوت والأخشاب والمطاط، الى مساعدة عدد من البلدان المصدرة فى الاقليم، لاسيما خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨. كذلك ارتفعت أسعار معظم المعادن والأملاح، وان كان ذلك بدرجة أقل سرعة. وظلت أسعار السلع الغذائية، وخاصة الأرز، منخفضة حتى أواخر عام ١٩٨٧، وكانت أسعار المشروبات الاستوائية ضعيفة أيضا بوجه عام .

١٨٦ - وكانت برامج المواءمة الاقتصادية هى العنصر الرئيسى الآخر المحدّد للأداء الاقتصادى. فقد أفسحت المواءمة الاقتصادية الناجحة فى الفلبين وسنغافورة المجال أمام

---

(٧) أنظر أيضا ESCAP, Ecomomic and social Survey of Asia and the Pacific 1987, Bangkok, 1988 .

تحقيق انتعاش اقتصادى فى الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨، بعد ما حدث من هبوط، أو من معدلات نمو بطيئة للغاية، خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦. كذلك حققت الصين انتعاشا خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨، بعد أن توقفت عملية النمو فى عام ١٩٨٦ للتقليل من الضغوط التضخمية والعجز فى الحساب الجارى .

١٨٧ - وكانت التنمية الضعيفة والأداء غير المنتظم للأمطار الموسمية الجنوبية الشرقية فى عام ١٩٨٧ يشكلان عنصرا رئيسيا آخر، الذى أثر تأثيرا سلبيا بالفعل على الاقليم برمته فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨. فقد تسبب الجفاف فى الحاق الأضرار باقتصاديات الهند وباكستان وسرى لانكا ونيبال، فى حين دمرت الفيضانات شرقى الهند وبنغلاديش. كذلك تسببت الأحوال الجوية السيئة فى الحاق الضرر بالانتاج الزراعى فى اندونيسيا وتايلند، وبدرجة أقل فى الصين .

١٨٨ - ومع ذلك، فقد كان تأثير الجفاف الذى حدث مؤخرا أقل حدة من تأثير حالات الجفاف السابقة، نظرا لأن أساليب الرى والزراعة المحسنة جعلت الزراعة فى آسيا أقل اعتمادا على الأحوال الجوية. وكانت الجهود التى بذلتها الحكومات لحماية النشاط الاقتصادى من الجفاف مفيدة أيضا. ومع ذلك، فقد أدت هذه الكوارث الطبيعية الى زيادة الضغوط من أجل النهوض بادارة الموارد الطبيعية عن طريق تدابير منها جمع المياه فى المناطق المعرضة للجفاف، وتدابير حماية مناطق تجمعات المياه فى أحواض الأنهار المعرضة للفيضانات .

١٨٩ - ولا يزال الأداء الاقتصادى فى جزر المحيط الهادى ذات الاقتصاديات النامية يتأثر بالتقلبات فى أسعار السلع، والأحوال الجوية غير المواتية. وقد تشهد هذه الدول بعض التحسن فى أواخر الثمانينات بفضل ارتفاع أسعار السلع وزيادة تدفق المساعدات الدولية .

الهند: بطء التقدم بسبب الأحوال الجوية السيئة

١٩٠ - ابتليت الهند بالفيضانات والجفاف على السواء فى عام ١٩٨٧ مما أدى الى تقويض الخطة الخمسية السابعة للبلاد (١٩٨٥-١٩٩٠). وكان سوء أداء الأمطار الموسمية فى عام ١٩٨٧ هو الرابع على التوالى، مما أدى الى تعريض الهند الى أخطر حالات الجفاف منذ عدة سنوات. وألحق سقوط الأمطار أضرارا بالغة بواحد وعشرين تقسيما فرعيا من تقسيمات هطول الأمطار البالغة ٣٥ وذلك مقابل ١٩ تقسيما فرعيا فى عام ١٩٦٥، الذى شهد آخر أعنف جفاف تعرضت له الهند.

١٩١ - وفى حين انخفض انتاج الحبوب الغذائية (الأرز والقمح والحبوب الخشنة والبقول) بما يقدر بنسبة ٦-١٠ فى المائة (من ٩-١٢ مليون طن)، كانت الخسائر أقل مما سببته

حالات الجفاف السابقة، مما يرجع أساسا الى زيادة عمليات الرى (تفيد بعض التقديرات أن الانخفاض بلغ ٧ مليون طن فقط، أو ٥ فى المائة)٠ وفى عام ١٩٨٨، أدت الأحوال الجوية المواتية الى تحقيق انتعاش قوى فى انتاج الأغذية بوجه عام، وعاد الانتاج الى المستويات التى حققها فى عام ١٩٨٦٠ وكان من المتوقع أن يحقق أرز الشعير انتاجا وفيرا رغم ما أحدثته الفيضانات من دمار فى عدة أقاليم فى أواخر عام ١٩٨٨٠ بيد أن محصول القمح كان ضعيفا بسبب نقص مياه الرى الذى أضر بمحصول الربيع٠ وسجل الانتاج خلال العام انخفاضا بنسبة ٢ فى المائة٠

١٩٢ – ولم تؤد السنوات المحصولية العديدة المخيبة للآمال، التى شهدتها الهند بصورة متتالية، الى تقويض معدل النمو الاقتصادى بها، على الرغم من أن انخفاض الانتاج الزراعى كثيرا ما أدى الى بطء النمو فى قطاعات أخرى٠ وقد بلغ نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الهند، تعززه الصناعة، ٤ر٩ فى المائة فى عام ١٩٨٦ و ٤ر١ فى المائة فى عام ١٩٨٧٠ بيد أن هذا النمو كان بطيئا فى عام ١٩٨٨ وبلغ ١ر٥ فى المائة٠ وقد جاء هذا الانخفاض، الى حد كبير، نتيجة الهبوط الشديد فى الانتاج الزراعى عام ١٩٨٧ (٧ فى المائة) وما تركه من آثار لم تظهر الا فيما بعد ٠

١٩٣ – وقد تسبب جفاف عام ١٩٨٧ أيضا فى زيادة التضخم بما يزيد على ١٠ فى المائة خلال الفترة ١٩٨٧–١٩٨٨، وأدى الى تفاقم عجز الميزانية الحكومية، الذى ارتفع الى ما يزيد على ٨ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، وتفاقم الصعوبات التى يعانيها ميزان المدفوعات فى الدولة على السواء٠ وقد هبط احتياطى النقد الأجنبى خلال الفترة ١٩٨٧–١٩٨٨، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٠–١٩٨١ ٠

تأثير الجفاف على الانتاج الزراعى

١٩٤ – لم يحقق انتاج الحبوب الغذائية، بما فى ذلك الأرز والقمح والحبوب الخشنة والبقول، أى زيادة منذ عام ١٩٨٣/١٩٨٤ الذى شهد انتاجا قياسيا٠ اذ لم يتجاوز الانتاج ١٤٤ مليون طن فى ١٩٨٦–١٩٨٧، أى دون انتاج ١٩٨٥–١٩٨٦ بنسبة ٤ فى المائة، ودون انتاج ١٩٨٣–١٩٨٤ بنسبة ٥ فى المائة٠ وفى حين كان محصول حبوب الربيع (نوفمبر/ تشرين الثانى – مايو/ أيار) أفضل مما كان متوقعا (نفس مستواه لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ تقريبا)، كان الانتاج المتوقع من الحبوب الغذائية للفترة ١٩٨٧–١٩٨٨ دون الأداء المتواضع لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ بنسبة ٥ فى المائة٠

١٩٥ – وقد أمكن بفضل تحسن أساليب رى محصول حبوب الربيع احتواء هذه الخسائر٠ اذ كانت حالات الجفاف السابقة، كتلك التى حدثت خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٦٦ عندما انخفض انتاج الحبوب الغذائية بما يقرب من ٢٠ فى المائة، أكثر دمارا٠ وعلى الرغم من ذلك، فان

الركود، الذى أصاب انتاج الحبوب الغذائية لمدة أربع سنوات، كان له تأثيراته الضخمة، مما أثار القلق بين مقررى السياسات الزراعية ازاء الأمن الغذائى فى البلاد .

تدابير لزيادة انتاج الحبوب الغذائية

١٩٦ – قامت لجنة التخطيط الهندية مؤخرا بانشاء فريق مهمات لدراسة هيكل الحبوب الغذائية، وتقديم النصح فيما يتعلق بتحديد الأولويات(٨)، وذلك بغية تحسين انتاج الحبوب الغذائية والأمن الغذائى. وقرر فريق المهمات أنه ينبغى تركيز الموارد الانمائية على ١٦٩ ولاية تتوافر فيها أعلى الامكانيات الزراعية، ومما يذكر أنه يوجد بالهند ما يربو على ٥٠٠ ولاية. وقد طبقت التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل على السواء .

١٩٧ – ففيما يتعلق بالتدابير قصيرة الأجل، تمت زيادة أسعار دعم القمح والأرز لموسم ١٩٨٨/١٩٨٩، بالاضافة الى زيادة سعر شراء القمح بمقدار ٨ الى ١٧٣ روبية لكل ١٠٠ كجم. وزيادة سعر شراء الأرز بمقدار ١٠ الى ١٦٠ روبية لكل ١٠٠ كجم، وهذا سيؤدى الى زيادة الانتاج .

١٩٨ – وسوف تشتمل الخطة الخمسية الثامنة فى الهند (١٩٩٠–١٩٩٥) على أربعة عناصر رئيسية، بغية الحد من تعرض الهند فى الأجل الطويل للآثار الناجمة عن الأحوال الجوية غير المواتية. وأول هذه العناصر هو زيادة مساحة الأرض المروية بالفعل، وقد تحقق تقدم كبير فى هذا المجال خلال العقود الأخيرة، اذ ازداد مجموع المساحة المروية من نحو ١٧ فى المائة من الرقعة الزراعية فى أوائل الخمسينات الى نحو ٣٠ فى المائة. بيد أنه لا يزال من الممكن أن يتعرض جزء كبير من المساحات المروية الحديثة للجفاف أثناء فترات الجفاف، نظرا لاعتماده على احتياطى المياه الجوفية، الذى قد يستنفد خلال الأعوام الجافة. وبغية التصدى لهذه المشكلة وضمان التشغيل الدائم لامكانيات الرى القائمة، تركز الخطة الخمسية السابعة على مشروعات الرى الكبيرة والمتوسطة التى توفر مصادر مضمونة للمياه للأراضى المروية حتى فى حالات الجفاف .

١٩٩ – ويسعى العنصران الرئيسيان الثانى والثالث الى تحسين الانتاج فى ٧٠ فى المائة من المساحة المحصولية التى لاتزال تعتمد على الأمطار. وتحقيقا لهذه الغاية، تشدد الاستراتيجية الزراعية على الاستغلال الكامل للمياه الجوفية فى المناطق التى تتعرض للأمطار الغزيرة، مثل اقليم الجانج، بغية التوسع فى الزراعة متعددة المحاصيل. وقد شرع فى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ فى تنفيذ البرنامج القطرى لتنمية مناطق تجمعات المياه لاستخدامها فى الزراعة البعلية، ويجرى الآن تدعيمه لتحقيق هذا الهدف. وتتمثل الاستراتيجية المتعلقة بالزراعة البعلية فى المناطق التى تندر فيها المياه فيما يلى:

---

(٨) خطة العمل الاطارية المتعلقة بالحبوب الغذائية، تقرير فريق المهمات، لجنة التخطيط، ١٩ مارس/آذار ١٩٨٨ .

(١) تحسين ادارة المياه ،

(٢) تركيز الاهتمام على برامج توفير فرص العمل وتنمية المناطق، مثل برنامج المناطق المعرضة للجفاف وبرنامج تنمية الأراضى الصحراوية ،

(٣) تحسين البحوث الزراعية المتعلقة بمشكلات الزراعة البعلية، والزراعة فى الأراضى الجافة ،

(٤) تعزيز برامج اعادة التشجير للتقليل من استنزاف موارد المياه والتربة .

٢٠٠ – ويتمثل العنصر الرابع من عناصر الاستراتيجية القطرية فى ايلاء المزيد من الاهتمام الى التباينات بين مختلف المناطق عند الاضطلاع بعمليات التخطيط الزراعى. وسوف ترتكز استراتيجيات التنمية الزراعية فى المستقبل، على ١٥ منطقة من المناطق الزراعية ذات السمات المناخية الزراعية المختلفة.

٢٠١ – وكان لموضوع تخفيف حدة الفقر والجوع تأثير بالغ على مناقشة سياسة التنمية الزراعية والريفية فى الهند، التى رغم ما حققته من تقدم كبير فى العقود الأخيرة ماتزال تعانى من الفقر المدقع الواسع الانتشار. ففى حين انخفضت النسبة المئوية لسكان الريف ممن هم دون حد الفقر بحوالى ١١ فى المائة فى ٦ سنوات، من ٥١ فى المائة فى عام ١٩٧٨/١٩٧٧ الى حوالى ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٨٤/١٩٨٣، مازال ما لا يقل عن ٢٢٠ مليون هندى يعيشون فى حالة من الفقر المدقع. وعلاوة على ذلك، ظلت هناك تفاوتات اقليمية كبيرة، ترجع أساسا الى أن فوائد الثورة الخضراء لم توزع بالتساوى جغرافيا .

٢٠٢ – ونتيجة لذلك، يواجه واضعو السياسات الزراعية خيارات صعبة فيما بين الكفاءة والعدل، علاوة على ما يحدث فى بعض الأحيان من تعارض بين هدف الأمن الغذائى القطرى، وهدف تخفيف حدة الجوع والفقر. فتحويل الاهتمام الى الزراعة البعلية، مثلا، سيساعد أشد الأقاليم والأفراد فقرا أكثر من غيرهم، مما يحد من عدم المساواة والجوع. بيد أن هذه الجهود ربما تكون أقل فعالية من تعزيز الزراعة القائمة على الرى وتحسين الأمن الغذائى القطرى بوجه عام .

<u>الصين: الأداء جيد بوجه عام، وان كانت هناك مشكلات خطيرة</u>

٢٠٣ – شرعت جمهورية الصين الشعبية فى عملية تحول ثورى منذ ما يقرب من عشر سنوات مضت، اذ أن الاصلاحات السياسية الرئيسية فى المجالين الاقتصادى والزراعى أدت الى وضع عملية التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد مختلط، يجمع بين الاقتصاد

الاشتراكى واقتصاد السوق، موضع التنفيذ. وفى حين كانت فوائد هذه الاصلاحات واضحة، فان هذا التحول سيكون صعبا خلال السنوات الخمس التالية، نظرا لأن ادخال آليات السوق ستؤدى أيضا الى خلق المشكلات والتحديات.

٢٠٤ – لقد حقق اقتصاد الصين نموا بنسبة تربو على ٩ فى المائة فى عام ١٩٨٧ بعد عامين من النمو البطىء، الذى جاء نتيجة لجهود الحكومة الرامية الى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات. بيد أن تضخم الأسعار مازال يشكل مصدرا رئيسيا للقلق (قدر العجز رسميا بنسبة ٧ر٥ فى المائة فى عام ١٩٨٧، غير أنه ربما يكون قد بلغ ٢٠ فى المائة فى بعض المناطق). بل ان أسعار بعض المنتجات الغذائية، كلحم الخنزير مثلا، قد ارتفعت أكثر من ذلك.

٢٠٥ – وقد أصبحت زيادة انتاج الحبوب رمزا لنجاح السياسات الزراعية، اذ حقق الانتاج ارتفاعا قياسيا بلغ ٤٠٧ ملايين طن فى عام ١٩٨٤ (بما فى ذلك الحبوب والبقول والدرنات). غير أن سوء الأحوال الجوية كان أحد أسباب انخفاض الانتاج فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦. وكان هذا أمرا مخيبا للآمال بدرجة كبيرة بالنسبة لقطر يتعين أن يوفر الغذاء لما يزيد على ١٠٠٠ مليون نسمة، وحيث الأرض الصالحة للزراعة تستأثر بما يقل عن ١٠ فى المائة من مجموع مساحة القطر. وقد ازداد انتاج الحبوب الى ٤٠١ مليون طن فى عام ١٩٨٧ ولكنه ظل دون الرقم المستهدف. وتأمل الحكومة فى أن تتمكن من زيادة الانتاج الى ٥٠٠ مليون طن بنهاية القرن.

٢٠٦ – ورغم ما حققته الحكومة من نجاح فى السنوات الأخيرة، فانها تشعر بالقلق ازاء انخفاض معدلات النمو بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية. فعلى سبيل المثال، حقق انتاج الحبوب والقطن نموا بنسبة ٥ فى المائة و ٩ر١٦ فى المائة على التوالى خلال الفترة ١٩٧٩–١٩٨٣. ولكنه لم يتجاوز نسبة ١ر١ و ٢ر١ فى المائة على التوالى خلال الفترة ١٩٨٤–١٩٨٧. وقد انخفض انتاج لحم الخنزير فى عام ١٩٨٧. ويشير هذا الأداء الضعيف الشكوك حول التوقعات طويلة الأجل لانتاجية القطاع الزراعى، وتتطلب التصدى لقضايا السياسة التالية.

٢٠٧ – ففى أعقاب الاصلاحات الاقتصادية التى أجريت، انخفض نصيب الزراعة من استثمارات القطاع العام (بما فى ذلك صيانة موارد المياه والغابات والأرصاد الجوية) انخفاضا حادا من ٩٠٠ ٦ مليون YRMB (يوان رنمينبى) فى عام ١٩٧٩ (نحو ١٢–١٣ فى المائة من مجموع الاستثمارات) الى ٦٠٠ ٣ مليون YRMB فى عام ١٩٨١. ومنذ ذلك الحين زاد مرة أخرى (٥٠٠ ٧ مليون رنمينبى فى ١٩٨٦)، الا أنه مايزال يمثل ٤ر٥ فى المائة فقط من مجموع استثمارات القطاع العام. ويبلغ عمر الكثير من عناصر البنية الأساسية الزراعية فى الصين، كأشغال الرى والصرف، من ٢٠ الى ٣٠ عاما، وهى آخذة فى التدهور. كذلك أهملت

أعمال الصيانة منذ حل الكميونات، التى كانت تقوم فى السابق بتعبئة الأيدى العاملة الريفية لصيانة البنية الأساسية.

٢٠٨ – وقد تسببت مستويات الاستثمار المنخفضة فى انخفاض استغلال الأراضى ومعظم العناصر الأخرى فى عام ١٩٨٦، اذ كانت المساحة المزروعة أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٣ر٩ فى المائة. وانخفضت المساحة المروية بنسبة ١ر٨ فى المائة، وانخفض استخدام الأيدى العاملة بنسبة ١ر٢ فى المائة واستخدام الجرارات بنسبة ١١ر٤ فى المائة. وعلى الرغم من أن اجمالى استهلاك الأسمدة قد ارتفع بنسبة ٣٠ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٦، هبط استخدام الأسمدة الخضراء والعضوية. وقد كان النمو المنشود للأنشطة الريفية "الجانبية"، بما فى ذلك الصناعات الخفيفة، مذهلا، بيد أنه ربما سحب الكثير من الموارد من قطاع الزراعة. ونتيجة لهذه التطورات، تسعى الحكومة الى اعادة قطاع الزراعة الى ما كان عليه وتحسين أساليب الزراعة.

٢٠٩ – وتعتبر مشكلات الامدادات من الأمور الرئيسية المثيرة للقلق، لاسيما فيما يتعلق بالأسمدة وسائر المستلزمات الأخرى كالكيماويات الزراعية والألواح اللدائنية المستخدمة فى انتاج المحاصيل البستانية. وقد تصاعدت أسعار هذه المستلزمات فى الأعوام الأخيرة.

٢١٠ – ولايزال توفير الأسمدة يمثل احدى المشكلات، فرغم الاستثمارات الضخمة لخلق طاقات جديدة لانتاج الأسمدة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، لم تكن هذه الاستثمارات كافية لمواجهة الطلب المتزايد عليها. وعلاوة على ذلك، أغلق العديد من المصانع التقليدية الصغيرة الخاصة بانتاج بيكربونات الأمونيا أبوابه فى السنوات الأخيرة، نظرا لأن هذه المصانع كانت تستهلك الكثير من الطاقة وتنتج نوعيات من الأسمدة على درجة منخفضة من الجودة. وفى حين تنتج المصانع الكبيرة نوعيات جيدة من الأسمدة بتكلفة منخفضة، فقد تفاقمت مشكلات التوزيع نتيجة لاغلاق المصانع اللامركزية الصغيرة.

٢١١ – وتواجه الحكومة مشكلة تتعلق بسياسة تسعير الحبوب الغذائية، عندما تسعى فى وقت واحد الى زيادة انتاج الأغذية (التى تشير الى رفع الأسعار) والى مكافحة التضخم (الذى يتطلب خفض الأسعار). وتحاول الحكومة الغاء الدعم الذى تقدمه الى الحبوب الغذائية، والذى يبلغ حاليا مالا يقل عن ٠٠٠ ٢٠ مليون YRMB سنويا.

٢١٢ – وقد ارتفع متوسط أسعار المنتجين فى السنوات الأخيرة. ففى حين ارتفعت أسعار التعاقد الرسمية للحبوب بصورة طفيفة، انخفضت المقادير المتعاقد عليها من ٧٩ مليون طن فى عام ١٩٨٥ الى ٥٠ مليون طن فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨. ونظرا لأن الحكومة تقوم بشراء كميات اضافية ضخمة من الحبوب بأسعار التعاقد المذكورة آنفا لتغطية الاحتياجات اللازمة لتوزيع ما يقرب من ٦٥ مليون طن سنويا بنظام الحصص، ارتفعت أسعار المنتجين الفعلية بما يزيد على أسعار التعاقد. وتعتزم السلطات رفع أسعار العقود تدريجيا.

٢١٣ – ومن الأمور المثيرة للقلق أيضا، تغير أنماط استهلاك الأغذية. مثال ذلك، أن الطلب المحلى على اللحوم قد ارتفع مما تطلب توزيع لحم الخنزير بنظام الحصص فى العديد من المدن. وعلى الرغم من أنه ليس من المستحب من الناحية السياسية عدم الوفاء بهذا الطلب، فقد يكون هذا ضروريا نظرا لأن الثروة الحيوانية تستهلك الحبوب التى يمكن استخدامها للاستهلاك الآدمى.

٢١٤ – ومن دواعى قلق الحكومة أيضا ارتفاع الطلب على الأغذية المستوردة، مما يتطلب زيادة النفقات من النقد الأجنبى الثمين. مثال ذلك أن الطلب ينتقل من الأرز الى القمح المستورد. فقد استوردت الصين رقما قياسيا من القمح بلغ ١٥٫٣ مليون طن فى عام ١٩٨٨/١٩٨٧ ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم ليصل الى ١٦ مليون طن فى عام ١٩٨٩/١٩٨٨. كما يزداد الطلب على السكر والزيوت النباتية، مما يعرض الحساب الجارى القطرى لمزيد من الضغوط. ففى عام ١٩٨٧، ارتفعت الواردات من السكر الى ما يقرب من ١٫٩ مليون طن بعد أن كانت قد هبطت الى ١٫٢ مليون طن فى عام ١٩٨٦، وارتفعت الواردات من زيوت الطعام النباتية الى أكثر من الضعف بحيث بلغت ٥٢٠ ٠٠٠ طن (وهى كمية لا تزال مع ذلك تعتبر صغيرة نسبيا).

٢١٥ – وهناك مشكلة رئيسية أخرى تتمثل فى فقدان مساحة تتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار سنويا من الأراضى الصالحة للزراعة للبناء عليها. وحتى على الرغم من أن الصين بها نحو ٩٣ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة، فان معظم هذه الخسائر تكون فى الأراضى العالية الجودة، الواقعة على أطراف المدن. كما أن الأراضى الجديدة التى يجرى زراعتها هى أرض حدية، ولايمكن أن تعوض الأراضى المفقودة. وتطبق الحكومة اجراءات ضريبية صارمة للحيلولة دون فقدان الأراضى الصالحة للزراعة، بيد أن الطلب على الأراضى للأغراض السكنية والصناعية لايزال مرتفعا.

٢١٦ – وهناك فى بعض المناطق مشكلة أخرى ترتبط بالمشكلات السابقة وتتعلق بتفتيت الحيازات الزراعية، مما يقلل من انتاجيتها. وتعمل الحكومة على تشجيع تجميع الحيازات الزراعية، وهو أمر ضرورى اذا أريد استخدام تكنولوجيات الزراعة المحسنة، نظرا لأنها تتطلب احجاما معقولة من الانتاج. بيد أن عمليات تجميع الحيازات الزراعية هذه لم تنفذ حتى الآن الا فى ٥ فى المائة فقط من الأراضى.

٢١٧ – وتتباين سياسة الحكومة فيما يتعلق بالحيازات الزراعية طبقا للظروف. ففى المناطق ذات الامكانيات الزراعية المنخفضة، يمنح المزارعون عقود ايجار لفترات تصل الى ٥٠ عاما. فاذا تركوا أراضيهم كى يمارسوا أعمالا غير زراعية، يجوز لهم "بيع" حقوقهم فى هذه الأراضى لأسر متخصصة تعمل بالزراعة، ويكون لصغار المزارعين، من ناحية أخرى، حرية تكوين التعاونيات أو استغلال أراضى الغير ممن تولوا أعمالا غير زراعية فى منطقة قريبة، ويرغبون فى الاحتفاظ بحقوقهم فى الأراضى.

جيم - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى: الأزمة الاقتصادية والتوقعات بالنسبة للزراعة

٢١٨ - كانت فترة الثمانينات حاسمة بالنسبة لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى • ويشتمل الجدول ٢-٣ على سجل للوضع الاقتصادى الذى اتسم بالكآبة، والذى يمكن ايجاز أهم جوانبه فيما يلى:

- اعتبرت الثمانينات " العقد المفقود " فيما يتعلق بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى، اذ أن متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى بلغ أقل من ٥ر٠ فى المائة سنويا فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٦ • وهذا يمثل انخفاضا فى نصيب الفرد بنحو ٢ فى المائة سنويا• وبحلول منتصف الثمانينات، شهد ما لا يقل عن ١٢ بلدا من بين ٣٠ بلدا، انخفاضا فى الناتج المحلى الاجمالى الى مادون مستواه فى أواخر السبعينات • ولم يزد نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الاّ فى تسعة بلدان فقط •

- ارتفع نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ الى أكثر من ٥ر٣ فى المائة سنويا،ولكنه بعد هبوط النمو الاقتصادى، عاد الى الانخفاض فى عام ١٩٨٧، حيث بلغ نحو ٥ر٢ فى المائة•

- حدث تدهور حاد فى عام ١٩٨٨ نظرا لهبوط معدلات النمو الاقتصادى الى ما يقل عن نسبة ١ فى المائة فى المتوسط ، كما ارتفع التضخم الى مستويات لم يسبق لها مثيل•

- على الرغم من أن الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة قد ارتفع بوتيرة تفوق ما تحقق من ارتفاع فى الناتج المحلى الاجمالى بأكمله، فان هذا الارتفاع لم يكن بالقدر الكافى لمواكبة النمو السكّانى ونمو الطلب• ولم تحقق انتاجية الأيدى العاملة فى قطاع الزراعة سوى زيادة طفيفة•

- تعرض نمو الانتاج الزراعى لهبوط حاد فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣، بعد أن كان قد حقق توسعا قويا فى عام ١٩٨٠ وعلى الأخص فى عام ١٩٨١• ثم أعقب ذلك انتعاش غير مستقر، ففى حين كان عام ١٩٨٦ عاما حافلا بالكوارث، شهد عام ١٩٨٧ محاصيل وفيرة، أعقبها نقص آخر فى عام ١٩٨٨•

- أدّى تفاقم نسب التبادل التجارى الى هبوط قيمة الصادرات من السلع، رغم ما حققته من زيادات كبيرة من حيث الحجم • وتعرضت حصيلة الصادرات من السلع الزراعية للركود، رغم ما حققته من زيادات متواضعة من حيث الحجم• وقد هبطت

الجدول رقم ٢-٣ : أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، مؤشرات مختارة عن الأداء الاقتصادي والزراعي بحسب مجموعات البلدان ، ١٩٨١-١٩٨٨

COUNTRY AND COUNTRY GROUPS	POPUL % CHANGE 81-88	AGRLAB % CHANGE 81-88	TOTGDP % CHANGE 80-86	AGRGDP % CHANGE 80-86	TOTEXP $ VAL %CHANGE 81-87	TOTIMP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRPROD % CHANGE 81-87	AGRPROD % CHNAGE 87-88	AGREXP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRIMP $ VAL %CHANGE 81-87	FOODIMP VOL %CHANGE 81-87
MEXICO	2.55	1.21	-0.27	1.73	6.63	-2.36	1.86	-2.73	5.23	-5.30	1.15
BRAZIL	2.19	-0.26	1.79	0.36	4.49	-5.21	3.75	0.88	-0.16	-2.41	-3.11
CUBA	0.76	0.15	-	-	2.53	5.42	1.84	1.63	2.99	-3.73	-0.48
TRINIDAD TOB	1.60	-0.63	-4.61	4.12	-12.22	-11.63	-1.73	1.31	-7.86	-0.35	4.56
COSTA RICA	2.59	0.34	0.27	3.07	2.01	-0.45	1.48	0.15	1.88	-6.08	-0.68
JAMAICA	1.48	1.37	1.23	1.82	-4.54	1.91	1.76	1.41	6.56	-2.28	1.45
DOMINICAN RP	2.31	0.88	1.78	1.92	-2.64	3.15	1.68	0.48	-0.95	2.28	9.12
NICARAGUA	3.39	1.89	0.70	1.67	-7.66	-1.47	0.01	3.48	-7.94	-4.31	2.53
GUYANA	1.88	1.04	-3.51	0.86	-5.01	-3.82	-1.80	-4.32	-3.51	-7.74	19.83
PANAMA	2.16	0.54	2.53	1.87	0.80	-0.80	2.48	-2.46	-1.09	-0.54	2.38
GUATEMALA	2.88	1.85	-1.18	-	-6.40	-9.87	0.75	5.73	-5.69	-1.28	4.64
HONDURAS	3.33	2.89	0.99	1.62	2.82	5.42	1.42	4.16	0.59	-1.97	0.79
EL SALVADOR	3.04	1.60	-2.21	-2.37	-7.45	0.05	-2.82	-3.07	-7.82	-3.34	1.49
HAITI	2.59	1.10	-1.27	-	-0.18	2.96	1.16	1.93	-5.85	1.32	2.00
CENT+CARIBBEAN	2.30	1.31	-0.51	1.22	-2.99	-0.04	0.62	1.51	-0.14	-2.82	1.00
COLOMBIA	2.13	0.53	2.59	2.39	5.45	-0.84	1.82	3.81	-0.15	-5.36	4.13
VENEZUELA	2.79	-0.48	-0.12	1.77	-10.27	-0.06	2.70	4.50	6.08	-3.13	-0.48
PERU	2.60	1.43	1.28	3.24	-0.51	5.46	3.81	4.15	1.29	6.58	9.38
BOLIVIA	2.75	1.59	-3.03	-1.54	-8.23	6.26	3.05	4.38	-7.52	-2.59	0.54
ECUADOR	2.88	0.61	1.18	1.56	-2.15	1.20	3.31	-3.33	4.01	-4.95	1.69
ANDEAN	2.52	0.82	0.75	1.95	-6.16	0.11	1.95	1.95	0.20	-3.50	0.44
ARGENTINA	1.55	-1.16	-0.17	2.65	-0.77	-8.75	1.51	2.98	-4.05	-2.03	-1.32
PARAGUAY	2.97	2.48	0.69	2.69	4.41	4.90	4.66	10.89	0.48	-6.83	17.43
URUGUAY	0.72	-0.72	-1.77	-0.67	2.67	-3.03	1.92	1.91	-0.63	-2.99	18.01
CHILE	1.56	-0.37	-1.23	3.29	2.18	-0.28	2.60	4.66	10.91	-15.33	-16.28
SOUTH CONE	1.60	-0.17	-0.46	2.52	0.21	-5.36	1.76	4.28	-2.81	-10.97	-11.83
LAT AMERICA	2.27	0.56	0.42	1.44	-0.23	-3.16	2.33	1.35	-1.31	-6.03	-2.61

SOURCE : FAO

نسب التبادل التجارى بوجه عام بنسبة تراكمية بلغت ١٥ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٧. وتعرض النمو فى قيمة الواردات للركود بوجه عام. وقد حدث انخفاض حاد فى الواردات، بما فى ذلك الواردات من الأغذية، فى بعض البلدان وفى بعض الفترات (لاسيما فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣) . وتشير التقديرات الى أن الصادرات انتعشت بشدة فى عام ١٩٨٧ (بنسبة ١٤ فى المائة)، مما عوض جزئيا عن الأوضاع المعاكسة التى لا يستهان بها والتى سادت فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧. وتشير التقديرات الأولية الى أن حجم الصادرات سيشهد زيادة أخرى حادة فى عام ١٩٨٨ (حوالى ١٠ فى المائة) وسترتفع قيمتها كذلك (١٥ فى المائة). كما أن من المتوقع أن تزداد قيمة الواردات بنسبة ١٠ فى المائة.

- تباطأت الزيادة فى الديون الخارجية فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨. وهبطت، بوجه عام، معدلات خدمة الديون فى عام ١٩٨٧، وان كانت قد ارتفعت بشدة فى عام ١٩٨٨. وانخفض صافى تحويلات الموارد الى الخارج انخفاضا طفيفا فى عام ١٩٨٧، ولكنها لا تزال تمثل ١٦ فى المائة من الصادرات طبقا لما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى التابعة للأمم المتحدة . وقد ساء الوضع فى عام ١٩٨٨، اذ حدث انخفاض حاد فى صافى تدفقات رأس المال وزادت مدفوعات خدمة الديون، وبالتالى ارتفع صافى تحويلات الموارد الى مايقرب من ٢٥ فى المائة من قيمة الصادرات .

٢١٩ - وتوضح هذه التطورات مدى حدة الأزمة الاقتصادية التى يعانيها الاقليم فى الثمانينات ،وقد أدت هذه التطورات الى اعادة تقييم الاستراتيجيات الانمائية السابقة ودور القطاعين الزراعى والريفى داخل اطار هذه الاستراتيجيات . وقد أدّت الأزمة كذلك الى البحث عن مناهج قابلة للاستمرار، ازاء التنمية بوجه عام وسياسات التنمية الزراعية والريفية بنوع خاص(٩).

٢٢٠ - ومن سوء حظ اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أن انجازاته الاقتصادية كانت ضعيفة، وخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار التوقعات المتفائلة للاقليم قبل فترة

---

(٩) أنظر الدراسة التى أعدتها المنظمة بعنوان:
" Potentials for Agricultural and Rural Development in latin America and the Caribbean" والتى قدمت الى المؤتمر الاقليمى العشرين للمنظمة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى رقم LARC 88/3 ، روما، ١٩٨٨.

الثمانينات . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر السبعينات كان الاقليم ، فيما يبدو ، قادرا على تحقيق النمو الاقتصادى السريع والمستمر اللازم للتنمية ، بل ورأى بعض الخبراء ان الاقليم له من المقومات ما يسمح له بالانطلاق نحو مستويات المعيشة السائدة فى البلدان الصناعية فى القريب العاجل . وكانت هناك بوادر هامة لتحسين رفاهية شعوب الاقليم ، بما فى ذلك زيادة نصيب الفرد من امدادات الأغذية ، وزيادة العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الأطفال ، وزيادة الاقبال على المدارس الابتدائية .

٢٢١ - وقد كانت هناك ، مع ذلك ، عوامل خارجية أهمها تفاقم نسب التبادل التجارى وأعباء الديون الخارجية ، وقد أدت هذه العوامل الى اعاقة سبل التنمية فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى الثمانينات ، وكشفت النقاب عن مواطن الضعف الهيكلية فى اقتصاديات الاقليم ، وعدم قابلية الاستراتيجيات الانمائية المطبقة حينذاك للاستمرار .

٢٢٢

- والعاملان الخارجيان اللذان بددا آمال الاقليم فى التنمية خلال الثمانينات هما :

- صافى التدفقات السلبية لرؤوس الأموال الخاصة بالاقليم منذ أوائل الثمانينات فصاعدا . وكان هذا نتيجة للتوقف المفاجئ للقروض الخارجية من القطاع الخاص وزيادة تكاليف خدمة الديون فى نفس الوقت ، وهذا يرجع فى المقام الأول الى تزايد أسعار الفائدة على الصعيد الدولى ،

- الهبوط الشديد فى أسعار معظم صادرات الاقليم من السلع الأولية الأساسية .

٢٢٣ - وعلاوة على هذين العاملين الخارجيين ، أدّت الاستراتيجيات الانمائية الخاطئة الى الحد من قدرة الاقليم على مواجهة التحديات الاقتصادية فى فترة الثمانينات . وقد أدى اهتمام معظم البلدان بالتصنيع ، واهمالها الزراعة ، الى تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية ، وتعريض اقتصاديات هذه البلدان بصورة مفرطة لتقلبات الأحداث على الساحة الدولية .

٢٢٤ - وكان حجر الزاوية لمعظم الاستراتيجيات الانمائية هو احلال المنتجات المحلية محل المصنوعات المستوردة . وقد غالت الحكومات فى تقدير قيمة عملاتها ، واستبعدت الواردات من السلع الصناعية الأجنبية وذلك بفرض تعريفات وحصص واجراءات حظر مباشرة على هذه السلع . وعادة ما تكون سياسات الاستعاضة عن هذه الواردات مركزة بشدة على الأسواق المحلية الحضرية ، مما يعتبر اهمالا للزراعة والمناطق الريفية . وفى حين تطورت بعض الصناعات بالفعل ، فانها كانت تتسم بعدم الكفاءة وارتفاع التكاليف ، وبالتالى كانت عاجزة عن مواجهة المنافسة الدولية وزيادة حجم الصادرات . وكانت تلك الهياكل

الصناعية "الضعيفة" التى تحظى بالحماية، تعتمد على استمرار توفير الموارد اللازمة لتمويل الواردات للوفاء بالكثير من احتياجاتها الرأسمالية ومستلزماتها وتكنولوجياتها .

٢٢٥ – وكان من الممكن نظريا توفير هذا التمويل عن طريق قطاعات التصدير التقليدية (الزراعة و/ أو التعدين فى معظم البلدان) ، ولكنه أخذ ،من الناحية العملية، شكل الأموال المقترضة من الخارج والتى أدّت الى تراكم الديون . ومما يسر هذا الاقتراض، الى حد كبير ، السيولة المفرطة لدى كثير من المصارف الأجنبية فى السبعينات مما جعلها على استعداد لتقديم القروض.

٢٢٦ – وعلى الرغم من عدم اهتمام الحكومات بالزراعة ، فقد نما القطاع بنسبة تتراوح بين ٣ و ٣ر٥ فى المائة سنويا خلال الستينات والسبعينات، مما وفر للعديد من الدول احتياجاتها من ايرادات التصدير وعمل على بقاء الطلب على الواردات من الأغذية منخفضا. بيد أن الضغوط الرامية الى تسويق الانتاج الزراعى شجّعت على ظهور هياكل زراعية مزدوجة فى معظم البلدان. وقد حققت المزارع الحديثة الكبيرة والمتوسطة، التى تستخدم تكنولوجيات محسنة والمزيد من المستلزمات الزراعية، خدمات لأسواق التصدير والأسواق الحضرية . وقد أغفلت هذه التجديدات صغار المزارعين الذين استمروا فى انتاج الأغذية الأساسية، كالكسافا والفول والذرة الصفراء، بالوسائل التقليدية . وفى الوقت نفسه ، زاد عدد المزارع الصغيرة فى حين نقص حجمها .

٢٢٧ – وبينما كانت هناك استثناءات من هذه القاعدة (كان صغار الحائزين فى عدد قليل من البلدان ينتجون كميات كبيرة للتصدير أو للأسواق الحضرية)، كانت الزراعة صغيرة النطاق والمتخلفة، ولاتزال، على نطاق واسع فى معظم البلدان بكل ما يقترن بها من فقر فى المناطق الريفية .وكان قطاع صغار المزارعين، مثله مثل القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الحضرى، يوفر الاحتياطى من الأيدى العاملة الزائدة عن الحاجة واللازمة للقطاعات الحديثة فى هذا النظام الاقتصادى المزدوج الذى كان يفتقر الى العدالة، فضلا عن ضعفه أمام العوامل الخارجية المسببة لعدم الاستقرار. وقد أصبح هذا واضحا فى أوائل الثمانينات عندما هبطت أسعار الصادرات الرئيسية للاقليم، مما أدى الى انسحاب الدائنين الأجانب الذين كانوا يقومون بتمويل الصناعة .

٢٢٨ – وقد أظهرت الأزمة الاقتصادية التى سادت الثمانينات أهمية الزراعة بالنسبة لآمال دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى التنمية . فعندما نضب التمويل الدولى ، تعرضت الصناعة لأزمة حادة ، الا أن قطاع الزراعة أثبت أنه أكثر مرونة نظرا لكونه موجها بدرجة كبيرة نحو انتاج الأغذية ، ولأنه يشتمل على عنصر اعاشة كبير للاعاشة، ولا يتطلب سوى قدر ضئيل من المستلزمات المستوردة . وعلاوة على ذلك ، أدّت سياسات الاقتصاد

الكلى الحديثة، التى أسفرت عنها برامج المواءمة الهيكلية والاستقرار الى تشجيع قطاع الزراعة على الاتجاه نحو أسواق التصدير الجديدة والاستعاضة عن الواردات، كذلك أصبح التوسع فى قطاع الزراعة عاملا رئيسيا فى تخفيف حدة الفقر نظرا لأن معظم الفقراء يعيشون فى المناطق الريفية .

٢٢٩ – وقد أدّت هذه العوامل ، الا وهى المرونة الكبيرة التى تميز بها قطاع الزراعة فى مواجهة عدم الاستقرار الدولى ، وامكانياته فيما يتعلق باحلال الصادرات والواردات، ودوره فى مكافحة الفقر والجوع، الى اعادة تقييم الاستراتيجيات الانمائية ، وتوجيه المزيد من الاهتمام الى التنمية الزراعية والريفية . ويتمتع الاقليم بوفرة نسبية فى الموارد الطبيعية وتنوعها من الناحية الايكولوجية ، وبالتالى بامكانيات كبيرة للتوسع والوصول الى العديد من الأسواق. وباستطاعة الاصلاح الزراعى واعادة توزيع الأراضى أن يتيحا لهذا الجزء من العالم أن يحقق النمو المقترن بالعدالة . ذلك أن سوء توزيع الأراضى وأصول الانتاج فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى يؤدى فى الوقت الحاضر الى تدهور الانتاج وافتقاد العدالة على نحو خطير .

ضرورة اتخاذ قرارات صعبة فى مجال السياسات لتنشيط القطاع الزراعى

٢٣٠ – سوف تتطلب الانطلاقة الجديدة للاقتصاديات فى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى زيادة كبيرة فى الطلب على المنتجات الزراعية للاقليم . ويمكن أن تأتى هذه الزيادة اما عن طريق زيادة الطلب المحلى أو نمو الصادرات . وفى كلتا الحالتين تكون امكانيات النمو كبيرة ، بيد ان هناك بعض العقبات السياسية التى تعترض اطلاق هذه الامكانيات.

٢٣١ – وفيما يتعلق بالطلب المحلى ، من المتوقع أن يكون نمو السكان بطيئا بحيث يبلغ حوالى ٢ فى المائة سنويا خلال الفترة المتبقية من القرن (من حوالى ٣ر٢ فى المائة خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥). وهذا يعنى أن الأمل الوحيد فى ايجاد أسواق محلية أكثر قوة سوف يستدعى زيادة القوة الشرائية للمجموعات ذات الدخل المنخفض. ولاتبشر الاتجاهات الحالية الا بنمو بطئ للغاية فى نصيب الفرد من الدخل. وبالتالى يكون تحقيق نمو اقتصادى أكثر قوة وأكثر انصافا هو الحافز الوحيد، وهذا يتطلب خيارات سياسية ، كالاصلاح الزراعى. الا أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى لم يبد حتى الآن استعدادا أو قدرة على تطبيق هذه الخيارات.

٢٣٢ – وقد بلغ نمو الطلب على الأغذية فى الاقليم حوالى ٣ر٣ فى المائة سنويا فى المتوسط خلال الستينات والسبعينات ولكنه تناقص بحيث لم يتعد ١ر٩ فى المائة خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٦، مما يرجع فى المقام الأول الى تفاقم حدة الفقر. وفى تقدير

المنظمة، أن الحد من سوء التغذية بنسبة متواضعة قدرها ١٠ فى المائة بحلول عام ٢٠٠٠، يحتاج الى زيادة ما يستهلكه الفرد من الأغذية يوميا بمقدار ٢٠٠ سعر حرارى (من ٢٧٠٠ الى ٢٩٠٠ سعر حرارى)• وهذا يعنى تحقيق نمو فى الطلب المحلى على الأغذية بنسبة ٢ر٨ فى المائة سنويا، وهى دون النسبة التى تحققت فى السبعينات، ولكنها تفوق كثيرا النمو البطئ الذى شهدته السنوات الأخيرة •

٢٣٣ – ولن يكون بالامكان اجراء تلك التطورات الاّ اذا زاد نصيب الفرد من الدخل ، وأعادت الحكومات توجيه سياساتها بغية تحقيق عدالة توزيع الثروات والدخول، مما يتيح للفقراء امكانية شراء المزيد مما يلزمهم من غذاء •

٢٣٤ – ويمكن للصادرات أيضا أن تكون بمثابة حافز قوى للزراعة فى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، الا أن ذلك يصعب تحقيقه فى ظل الظروف السياسية الدولية الراهنة• اذ تستوعب الأسواق الخارجية حاليا نحو ٢٠ فى المائة من انتاج المحاصيل والانتاج الحيوانى فى الاقليم• بيد أن هيكل الطلب من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى والبلدان النامية سيكون ضعيفا على المديين القصير والمتوسط على الأقل، فى حين أن النمو البطئ فى عدد السكان وارتفاع المستويات الحالية للاستهلاك وتطبيق اجراءات الحماية على الزراعة، ستؤدى جميعها الى الحد من زيادة الصادرات الى بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة•

٢٣٥ – وهناك، من الناحية النظرية ، مجال كبير لزيادة الاستهلاك والواردات فى البلدان النامية الأخرى وفى أوروبا الشرقية، ولكن ليس من المحتمل تحقيق زيادات كبيرة فى صادرات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى هذه البلدان • ذلك أنه باستثناء بعض السلع، كالسكر، لاتستأثر هذه الصادرات الا بنحو ثلث صادرات الاقليم الزراعية• ومما يحد من زيادة واردات هذه البلدان لسنوات قادمة، الدخل المحدود، والمشكلات الواسعة الانتشار التى يعانيها ميزان المدفوعات•

٢٣٦ – ويتمثل الاحتمال المباشر الوحيد فى زيادة صادرات الاقليم الى بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة، بيد أن هذا سوف يستلزم الحد من القيود التى تفرضها هذه البلدان على وارداتها الزراعية• وربما يحتم، أيضا، تخفيض الدعم الذى تقدمه للزراعة، والذى يؤدى الى تحقيق فوائض فى الانتاج تتخلص منها بتقديمها كمعونة غذائية أو بطرحها فى الأسواق العالمية بأسعار مدعومة، وبذلك تنخفض امكانيات الطلب على صادرات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى أسواق بلدان ثالثة •

٢٣٧ – وليس من الممكن تنشيط الصادرات الزراعية الا اذا قامت البلدان الصناعية بفتح أسواقها أمام صادرات اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الرئيسية كالحبوب ولحوم

الأبقار والزيوت النباتية والبذور الزيتية والسكر والحمضيات ، وتخفيض الاعانات التى تقدمها للمنتجات الأخرى التى تقوم ببيعها فى الأسواق العالمية • وقد يجد معظم البلدان المتقدمة أن تحرير الزراعة عملية غاية فى الصعوبة من الناحية السياسية • ومع ذلك فمكن الممكن تحقيق بعض التقدم فى جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف المنعقدة حاليا •

دال – الشرق الأدنى – درجات متفاوتة من التقدم

٢٣٨– لم يكن الأداء الاقتصادى والزراعى فى الشرق الأدنى متجانسا فى فترة الثمانينات على النحو المبين فى الجدول ٢–٤• وقد تمثلت التطورات الرئيسية فيما يلى:

- عانت الأقطار المصدّرة للنفط انخفاضا فى الناتج المحلى الاجمالى فى حين زاد هذا الناتج فى الأقطار غير المصدرة للنفط •

- انخفضت قيمة الصادرات بدرجة كبيرة فيما يتعلق بجميع الفئات باستثناء بلدان الدخل المتوسط، و هبطت قيمة الصادرات فى الأقطار المصدرة للنفط هبوطا شديدا بلغ ١٥ر٤ في المائة •

- لم يتمكن الانتاج الزراعى من مواكبة النمو السكانى فى جميع الفئات ، وكان ضعيفا بنوع خاص فى بلدان الدخل المنخفض خلال الفترة ١٩٨١–١٩٨٧•

- ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الزراعية بدرجة كبيرة في بعض الأقطار المصدرة للنفط وبلدان الدخل المتوسط، ولكنها انخفضت أو حققت ارتفاعا طفيفا فى سائر البلدان الأخرى• وقد ازداد حجم الواردات من الأغذية بأسرع مما زاد فى أى من الأقاليم النامية الأخرى•

٢٣٩– وقد حقق النشاط الاقتصادى فى الشرق الأدنى انتعاشا متواضعا فى عام ١٩٨٧ فى أعقاب الكارثة التى تعرض لها فى عام ١٩٨٦، عندما انخفضت أسعار النفط انخفاضا شديدا• فبعد أن هبط بنسبة ٣ في المائة فى عام ١٩٨٦، ازداد الانتاج على الصعيد الاقليمى بما يقدر بنسبة ٥ر٢ في المائة فى عام ١٩٨٧• وعلى الرغم من هذا التحسن، مازال الانتاج الكلى، الذى حققه الاقليم، دون مستواه في عام ١٩٨٥ بما يقرب من ٣ في المائة، كما استمرت الدخول الحقيقية في التعرض للهبوط أو الركود اللذين كانت تعاني منهما منذ بداية الثمانينات• وليس من المحتمل أن يؤدى التحسن المتواضع الذى حققه الانتاج الكلى فى عام ١٩٨٧ الى تحول جوهرى فى اقتصاديات الاقليم صوب الانتعاش المستمر•

الجدول رقم ٢-٤ : الشرق الأدنى ، مؤشرات مختارة عن الأداء الاقتصادى والزراعى بحسب مجموعات البلدان ، ١٩٨١-١٩٨٨

COUNTRY AND COUNTRY GROUPS	POPUL % CHANGE 81-88	AGRLAB % CHANGE 81-88	TOTGDP % CHANGE 80-86	AGRGDP % CHANGE 80-86	TOTEXP $ VAL %CHANGE 81-87	TOTIMP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRPROD % CHANGE 81-87	AGRPROD % CHNAGE 87-88	AGREXP $ VAL %CHANGE 81-87	AGRIMP $ VAL %CHANGE 81-87	FOODIMP VOL %CHANGE 81-87
U A E	5.22	-1.29	-4.96	11.38	-2.90	-2.57	0.0	0.0	-2.43	2.13	11.54
KUWAIT	5.13	2.53	-0.06	12.47	-9.79	-2.41	0.0	0.0	-2.50	1.93	6.96
OMAN	4.20	3.09	-2.42	-	1.09	9.76	0.0	0.0	3.42	6.41	15.60
HIGH-INCOME	4.89	1.73	-2.47	11.53	-6.01	-1.17	0.0	0.0	-3.31	2.30	9.66
LIBYA	3.86	-0.85	-5.75	5.65	-16.21	-3.56	10.79	3.61	0.0	-2.51	2.45
IRAN	2.88	0.38	-	-	1.71	-0.84	3.56	0.09	24.93	2.00	6.10
SAUDI ARABIA	4.13	1.94	-5.62	9.54	-17.50	-4.65	18.54	13.05	6.33	-0.65	9.67
IRAQ	3.54	-0.41	-	-	-13.88	-9.56	3.41	6.70	15.85	0.01	6.79
OIL EXPORTERS	3.25	0.56	-5.88	8.47	-15.43	-5.43	4.60	3.35	12.03	-0.70	6.66
CYPRUS	1.15	-1.23	5.43	1.30	3.02	3.29	2.85	3.41	3.78	0.70	8.33
EGYPT	2.40	1.37	4.90	1.62	6.99	21.66	4.70	1.38	1.66	7.48	6.69
SYRIA	3.66	0.45	1.90	-1.55	13.65	-6.78	0.18	20.14	-1.68	4.43	16.23
TURKEY	2.08	0.28	5.10	3.48	21.42	9.11	2.50	2.64	5.41	29.06	67.56
LEBANON	0.81	-2.43	-	-	-13.19	-6.99	0.95	3.11	-8.73	-3.71	-3.15
JORDAN	3.87	-1.00	5.59	-0.14	3.00	-0.06	3.72	2.54	-6.27	1.58	1.16
MID-INCOME	2.38	0.59	4.64	2.34	10.33	7.41	2.98	4.02	2.28	6.02	6.97
YEMEN DEM	2.90	0.50	-	-	-2.90	0.90	1.51	0.57	-1.64	-2.97	1.97
YEMEN AR	2.82	1.87	3.14	0.28	13.95	-5.59	1.50	1.78	1.92	-5.32	4.84
AFGHANISTAN	2.21	1.08	-	-	5.26	13.26	0.84	-3.74	1.15	4.03	13.72
SUDAN	2.91	1.18	3.54	7.44	-1.22	-9.63	1.44	11.36	-0.28	-2.78	12.00
LOW-INCOME	2.63	1.21	3.36	5.51	-1.34	-3.15	1.47	1.87	-0.91	-4.53	4.81
NEAR EAST	2.74	0.76	-1.39	3.30	-10.63	-1.10	2.83	3.56	1.51	1.27	6.75
ALL REGIONS	1.99	1.34	2.60	3.79	-2.56	0.47	3.16	2.66	-0.37	-1.79	2.72

SOURCE : FAO

٢٤٠- وقد أدّى الهبوط الحاد فى أسعار النفط، من ٢٨ دولارا للبرميل فى أوائل يناير/كانون الثانى ١٩٨٦ الى ٩ر٢ دولار للبرميل فى أواخر يوليو / تموز من ذلك العام، الى حدوث انخفاض شديد في الايرادات الخارجية للبلدان المصدرة للنفط . ونتيجة لما فرضته منظمة " الأوبيك" من قيود على الانتاج، تمكنت هذه البلدان من الابقاء على سعر البرميل من النفط فى حدود ١٧ دولارا للبرميل طوال عام ١٩٨٧، ولكن الأسعار عادت الى الانخفاض فى عام ١٩٨٨ بحيث بلغت ١٤ دولارا للبرميل فى المتوسط . وقد هبطت ايرادات النفط الكلية بنسبة ٣٠ في المائة فى عام ١٩٨٦ لكنها زادت بما يقرب من ١٣ في المائة فى عام ١٩٨٧. ومع ذلك فان هذه الزيادة فى ايرادات النفط خلال عام ١٩٨٧ لم تساعد على استعادة الشعور بالثقة . وان كانت قد أدّت الى تخفيض الحساب الجارى والحد من الخلل المالي . وقد تباطأت الاستثمارات والاستهلاك الخاص واستمر خروج رؤوس الخاصة دونما عائق. وحتى يمكن وقف هروب رؤوس الأموال هذه، قامت عدة حكومات بزيادة اصدار سندات الخزانة .

٢٤١- ويعتقد كذلك أن حجم الواردات استمر فى الهبوط فى عام ١٩٨٧، بعد أن كان قد انخفض بنسبة ٢ في المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦. وكان هذا الانخفاض بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط أكبر بكثير، اذ بلغ حوالى ١٠ في المائة. كما انخفضت واردات البلدان غير المصدرة للنفط بنسبة ١٣ في المائة فى عام ١٩٨٦، ولايحتمل أن تكون قد زادت منذ ذلك الحين، بسبب سياسات تخفيض الواردات التى طبقتها الحكومات كجزء من برامج المواءمة الهيكلية. ويعتقد أن الانتاج والاستثمارات، ومن ثم الطاقة الانتاجية ،قد عانت بشدة نتيجة لانخفاض الواردات من مستلزمات الانتاج.

المواءمة الهيكلية

٢٤٢- تعرضت البلدان المصدرة للنفط في الاقليم لصدمات خارجية عنيفة منذ أواخر السبعينات، مما دفع العديد من هذه البلدان الى اتباع سياسات للمواءمة الاقتصادية تستهدف تخفيض العجز الكبير فى موازين مدفوعاتها. وفى حين اشتملت هذه السياسات على فرض قيود قصيرة الأجل على الطلب للابطاء من نمو الواردات ، فقد اهتمت باجراءات المواءمة طويلة الأجل المتعلقة بالعرض بغية تعزيز ايرادات الزراعة ، وفى بعض الحالات، زيادة الصادرات من الطاقة .

٢٤٣- وكان فى اعتقاد الحكومات أنها تستطيع بهذه الطريقة أن تمد فترات المواءمة ، وذلك بسبب المتاح من الموارد المالية الخارجية على المدى القصير، وكذلك بسبب فشلها فى التكهن بالتدهور الذى شهدته الأوضاع فى الأسواق الدولية خلال الثمانينات والذى أدّى الى تخفيض معظم وارداتها. وقد نشطت هذه الحكومات فى تشجيع التوسع فى قطاعى الزراعة

والطاقة، ظنا منها أن العجز فى ايرادات الصادرات سيكون موقتا وأن أسواق التصدير ستظل مفتوحة .

٢٤٤- وقد اضطرت هذه الدول أمام اجراءات الحماية المتزايدة وانتهاء القروض الميسرة الى تطبيق برامج مواءمة أكثر تعقيدا وتركز على فرض قيود على الطلب والواردات . وقد أدّت هذه السياسات الى تخفيض الانتاج وفرص العمالة والأجور الحقيقية . كما ارتفعت أسعار الفائدة وخفضت، أو الغيت، الاعانات وهبطت مستويات الاستهلاك بين الفقراء . وقد لقي العديد من برامج المواءمة معارضة شعبية خطيرة، وتواجه بعض الحكومات صعوبات فى المحافظة على التأييد السياسى المحلى اللازم لمواصلة هذه البرامج .

الأداء الزراعى

٢٤٥- ارتفع الانتاج الزراعى بنسبة ٣ر٢ في المائة خلال عام ١٩٨٨ بعد ما أصابه من كساد فى عام ١٩٨٧ . وقد شهدت عدة بلدان هبوطا فى الانتاج الزراعى فى عام ١٩٨٦، ثم حققت انتعاشا قويا فى عام ١٩٨٧ . وقد تنبأت التقديرات الأولية بزيادة انتاج المملكة العربية السعودية بنسبة ٣٢ في المائة، وان كانت الأرقام الأخيرة توحى بأن هذه الزيادة مبالغ فيها الى حد ما . كذلك حققت السودان والعراق انتعاشا قويا يرجع، فى المقام الأول، الى وفرة محاصيل الحبوب، وفى بلدان مثل سوريا والجمهورية العربية اليمنية وتركيا ، حيث يعتمد حوالى ٧٠ في المائة من الأرض الصالحة للزراعة على الأمطار، هبط الانتاج الزراعى فى عام ١٩٨٧ بسبب الأحوال الجوية غير المواتية أساسا . وفى عام ١٩٨٨، تحسن الانتاج بتحسن الأحوال الجوية من جديد . وكان الانتاج فى مصر أكثر استقرارا بفضل أساليب الرى الواسعة النطاق، وان كانت مصر، أيضا، معرضة للجفاف، ففى عام ١٩٨٨ عانى الانتاج من نقص المياه فى منابع مياه نهر النيل .

الاصلاحات اللازم ادخالها على السياسات لزيادة الاستثمارت في قطاع الزراعة

٢٤٦- ان الاسراع بتحقيق النمو الاقتصادى والزراعي يقتضي، أولا وقبل كل شيء، زيادة الاستثمارات فى القطاعين الخاص والعام . ومن الممكن، من الناحية النظرية، توفير هذه الموارد، اما عن طريق زيادة المدخرات أو زيادة الاستثمارات الأجنبية . وقد طبقت بالفعل بعض الاصلاحات فى مجال السياسات لزيادة المدخرات والاستثمارات على السواء، ولكن لاتزال هناك حاجة الى المزيد من الاصلاحات. فما تزال الدخول الراكدة، أو المنخفضة بوجه عام تحد من المدخرات المحلية، كما أن المستثمرين الأجانب ينظرون بحذر الى البلدان المدينة غير المصدرة للنفط، فى حين تتمتع معظم البلدان المصدرة للنفط بأهلية ائتمانية جيدة .

٢٤٧- وبناء على ذلك، من الضرورى اتباع سياسات محلية سليمة لزيادة المدخرات واجتذاب روءوس الأموال الحكومية والخاصة من الخارج. وينبغى للبلدان غير المصدرة للنفط أن تزيد ايراداتها من التصدير بغية توليد مدخرات محلية واستعادة ثقة المستثمرين الأجانب على السواء. ولكن على الرغم من الزيادات التى طرأت موءخرا على أسعار السلع الأساسية، ظل الكساد يسود الأسواق بالنسبة للكثير مما تصدره هذه الدول من سلع. وستظل التوقعات ضعيفة فيما يتعلق بالاستثمارات حتى تتحسن ايرادات التصدير وتزيد الدخول والمدخرات وتتحسن الأوضاع الائتمانية.

٢٤٨- وتحتل الزراعة مكان الأولوية بالنسبة لمعظم بلدان الاقليم، وقد اتخذ بالفعل عدد من تدابير السياسة للنهوض بتنمية قطاع الزراعة. ففى البلدان المصدرة للنفط، استفادت الزراعة من الاستثمارات فى البنية الأساسية والاعانات السخية التى تقدم للزراعة. كذلك اتخذت البلدان غير المصدرة للنفط تدابير لزيادة الحوافز المقدمة للمنتجين واجتذاب الاستثمارات الزراعية الخاصة.

٢٤٩- بيد أنه ينبغى اجراء عدد آخر من الاصلاحات فى مجال السياسات للاستفادة من الطاقات الزراعية في الاقليم:

- يعتبر الرى هو السبيل الى تحقيق التنمية الزراعية. ومن سوء الحظ أن معظم البلدان تفتقر الى النقد الأجنبى اللازم لتمويل التحسينات الرئيسية فى مجال الرى، وليس من المحتمل أن يتوافر القدر الكافى من روءوس الأموال الأجنبية فى وقت قريب. ويتعين على الدول أن تحاول التقدم سريعا الى الأمام بالقدر الذى تسمح به القيود المالية، وأن تتحرى الدقة فيما تقوم به من استثمارات كيما تكفل أعلى العائدات.

- ينبغى اتخاذ تدابير السياسات الرامية الى زيادة العائد الذى يحققه قطاع الزراعة، لاسيما التدابير التى توءدى الى رفع أسعار المنتجين وخفض تكاليف المستلزمات. وينبغى أيضا تكثيف الاصلاحات الموءسسية الرامية الى حماية المزارعين من بعض المشاكل مثل التدهور البيئى والجفاف والتصحر. ومن شأن هذه التدابير أن توءدى بطبيعة الحال الى رفع الدخول الزراعية، وزيادة المدخرات والاستثمارات المحلية. بل والأهم من ذلك انها ستجتذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- يمكن أن يوءدى تعزيز البحوث وخدمات الارشاد الزراعى، وتبسيطهما، الى تحسين الانتاج ورفع مستويات المعيشة فى الريف بدرجة كبيرة، مما يوءثر ايجابيا على الاستثمار. فالبحوث وخدمات الارشاد الجيدة فى اقليم الشرق الأدنى يمكن أن توءدى الى ازالة العقبات التقنية العديدة التي تقف أمام زيادة الانتاج بتكلفة منخفضة نسبيا، نظرا لأن كثيرا من الممارسات الزراعية المحسنة ومظاهر التقدم التكنولوجى لم تصل بعد الى أيدى المزارعين بسبب النقص الحاد فى موظفى البحث والارشاد الموءهلين.

- وأخيرا، تحتاج بلدان عديدة فى الاقليم الى تحسين قدراتها على وضع خططها وسياساتها وبرامجها ومشروعاتها الانمائية الزراعية وتنفيذها ورصدها. ذلك أن المقدرة غير الكافية على أداء هذه الوظائف كثيرا ما تحول دون قيام هذه البلدان بالاستثمارات الزراعية المثمرة.

هاء- أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى

أثر الاصلاحات الاقتصادية

٢٥٠- أدى برنامج الاصلاحات الاقتصادية بعيد المدى، الذى شرع الاتحاد السوفييتى فى تطبيقه عام ١٩٨٥، الى اعطاء قوة دفع جديدة للتغييرات المماثلة فى مجال السياسة فى أوروبا الشرقية وخاصة فى المجر وبلغاريا وبولندا، التى بدأت بالفعل فى اتخاذ مبادرات هامة. وقد أحدث الاتجاه الجديد للسياسة السوفييتية تغييرات جذرية فى البيئة الاقتصادية والزراعية، مما أثر على أداء جميع اقتصاديات بلدان شرق أوروبا ذات التخطيط المركزى.

الحالة الاقتصادية العامة

٢٥١- واستمر النمو الاقتصادى رغم ما تعرض له صافى الناتج المادى(١٠) فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى من هبوط فى عام ١٩٨٧ بلغ ٢ر٦ فى المائة، بعد أن كان قد ارتفع الى ما يقرب من ٤ فى المائة سنويا فى المتوسط فيما بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٦ (الجدول ٢-ه)(١٠). وقد أخذت الزيادة فى صافى الناتج المادى تتباطأ فى جميع البلدان باستثناء المجر التى ظل النمو فيها قويا، اذ بلغ ١ر٥ فى المائة، أى ما يقل قليلا عما حققته من نمو كبير بلغ ٣ر٥ فى المائة فى عام ١٩٨٦. وكان الأداء الزراعى الضعيف سببا رئيسيا لهذا التباطؤ العام فى زيادة صافى الناتج المادى فى عام ١٩٨٧، نظرا لأنه أدى أيضا الى تدهور الصناعات التى تقوم بتجهيز المنتجات الزراعية.

٢٥٢- وقد استمرت أسعار الاستهلاك فى الارتفاع ببطء خلال عام ١٩٨٧ فى الاتحاد السوفييتى (٦ر١ فى المائة)، وحققت زيادة بسيطة فى تشيكوسلوفاكيا (١ر٠ فى المائة). وفى بولندا، أدى ارتفاع الأسعار بالفعل الى تفاقم حدة التضخم بدرجة كبيرة، اذ بلغ ٢٦ فى

---

(١٠) يختلف صافى الناتج المادى فى اقتصاديات التخطيط المركزى عن الناتج المحلى الاجمالى، اذ أنه يستبعد قيمة استهلاك رأس المال الثابت والخدمات كالادارة العامة والخدمات الشخصية والمهنية، وما الى ذلك.

الجدول رقم ٢-٥: أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي: التغيرات السنوية في عدد مختار من المؤشرات الاقتصادية، ١٩٨١-١٩٨٧

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
	..... في المائة						
صافي الانتاج المادي (أ)							
بلغاريا	٥ر٠	٤ر٢	٣ر٠	٦ر٤	٨ر١	٣ر٥	١ر٥
تشيكوسلوفاكيا	-١ر٠	٠ر٢	٣ر٢	٥ر٣	٠ر٣	٦ر٢	٠ر٢
المانيا الديمقراطية	٨ر٤	٦ر٢	٦ر٤	٥ر٥	٢ر٥	٣ر٤	٦ر٣
المجر	٥ر٢	٦ر٢	٣ر٠	٥ر٢	-٤ر١	٩ر٠	٣ر٢
بولندا	-١٢ر٠	-٥ر٥	٦ر٠	٦ر٥	٣ر٤	٤ر٩	٠ر٢
رومانيا	٢ر٢	٧ر٢	٧ر٣	٧ر٧	٥ر٩	٧ر٣	٨ر٤
الاتحاد السوفييتي	٣ر٣	٩ر٣	٢ر٤	٩ر٢	٣ر٥	١ر٤	٣ر٢
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي	١ر٧	٨ر٢	١ر٤	٣ر٦	٣ر٥	٢ر٤	٦ر٢
أسعار التجزئة							
بلغاريا	٤ر٠	٣ر٠	٤ر١	٧ر٠	٧ر١	٣ر٥	...
تشيكوسلوفاكيا	٩ر٠	٧ر٤	١ر١	٩ر٠	٣ر١	٤ر٠	٠ر١
المانيا الديمقراطية	٠ر٢	-	-	-	-١ر٠	-	-
المجر	٤ر٦	٩ر٦	٧ر٣	٨ر٣	٠ر٧	٣ر٥	٨ر٦
بولندا	٤ر٢٤	٥ر١٠١	٠ر٢٣	٨ر١٥	٤ر١٤	٣ر١٧	٠ر٢٦
رومانيا	٢ر٠	٠ر١٧	٥ر٥	٩ر٠	-٤ر٠	-١ر٠	-
الاتحاد السوفييتي	١ر٤	٣ر٤	٧ر٠	-٣ر١	٧ر٠	٢ر٠	٦ر١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي	...	...	...	...	...	...	...
حجم الصادرات							
بلغاريا	٨ر٤	٣ر١١	٤ر٤	٦ر١١	٩ر٣	-٥ر٥	٣ر٣
تشيكوسلوفاكيا	٥ر٠	١ر٦	٧ر٥	٥ر٨	٢ر٦	١ر٨	٧ر٣
المانيا الديمقراطية	٨ر٤	٤ر٥	٦ر١٠	١ر٢	١ر٢	٥ر٠	٨ر٠
المجر	٢ر٦	٣ر٧	٤ر٩	٨ر٥	-٣ر٠	-٢ر٢	٧ر٣
بولندا	-١٩ر٠	٨ر٧	٣ر١٠	٥ر٩	٣ر١	٤ر٦	٤ر٦
رومانيا	١١ر٣	-٨ر٣	٢ر٣	٩ر١٥	٣ر٠	٨ر٩	-٣ر٢
الاتحاد السوفييتي	١ر٩	٥ر٤	٣ر٣	٢ر٥	-٤ر٠	٩ر٣	٤ر٢
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي	٤ر١	٨ر٤	٤ر٥	٥ر٥	-٩ر٠	٥ر٠	٣ر١
حجم الواردات							
بلغاريا	٣ر٩	٣ر٢	٢ر٥	٦ر٥	١١ر٧	-٣ر٨	١ر٨
تشيكوسلوفاكيا	-٩ر٦	٩ر٢	٢ر٠	٤ر٨	٤ر٦	٢ر٩	٤ر٣
المانيا الديمقراطية	-٣ر١	-٤ر٧	٥ر٣	٣ر٦	٣ر١	٤ر٧	٢ر٣
المجر	١ر٠	-١ر٠	٣ر٩	٠ر١	١ر١	١ر٢	٢ر٣
بولندا	-٩ر١٦	-١٣ر٧	٢ر٥	٨ر٦	٧ر٩	٣ر٦	٤ر٩
رومانيا	-٢ر٧	-٤ر٢٢	-٣ر٨	٥ر١٠	٨ر٥	١٥ر٠	-٦ر١٧
الاتحاد السوفييتي	٦ر٤	٧ر٩	٤ر٠	٤ر٤	٤ر٦	-٥ر٠	-٢ر٢
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي	-١ر٠	١ر٣	٧ر٣	٩ر٤	٣ر٥	-٦ر٠	-٨ر٠

(أ) يختلف مجموع صافي منتجات اقتصاديات التخطيط المركزي عن مجموع المنتج المحلي الاجمالي أساسا في استبعاد قيمة استهلاك رأس المال الثابت أو الخدمات غير المادية مثل الادارة العامة والخدمات الشخصية أو المهنية وما شابه ذلك من نشاطات.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، (Economic Survey of Europe in 1987-1988) نيويورك، ١٩٨٨.

المائة فى عام ١٩٨٧ بعد أن كان ٣ر١٧ فى المائة فى عام ١٩٨٦، ومن المعتقد أنه ارتفع مرة أخرى فى عام ١٩٨٨. وازداد التضخم فى المجر أيضا فى عام ١٩٨٧، اذ بلغ ٦ر٨ فى المائة بعد أن كان ٣ره فى المائة. وفى كلا البلدين، جاءت هذه الزيادات نتيجة للاصلاحات التي أدخلت على سياسات الأسعار الى حد ما.

٢٥٣- وفى عام ١٩٨٧، زاد حجم صادرات الاقليم بدرجة أسرع من زيادة الانتاج بوجه عام (١ر٣ فى المائة) ولكنه كان أكثر بطئا منه فى عام ١٩٨٦ عندما زاد حجم الصادرات بنسبة ٥ فى المائة. وعاد حجم الواردات الى الهبوط، ويرجع ذلك الى انكماش الطلب على الواردات فى الاتحاد السوفييتى ورومانيا. ونتيجة لهذه التغييرات، استعاد الاقليم ميزانه التجارى الايجابى التقليدى، بعد ما عاناه من عجز فى عام ١٩٨٦.

٢٥٤- وتوحى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المؤقتة التى سادت عام ١٩٨٨، بحدوث زيادة كبيرة فى النشاط الاقتصادى فى الاقليم بوجه عام، بعد الأداء الضعيف الذى شهده عام ١٩٨٧. ومن المتوقع أن يزيد الانتاج في النصف الأول من عام ١٩٨٨، حسب التقديرات، بحوالى ٤ر٨ فى المائة سنويا، وأن يزيد الانتاج الصناعى بنسبة ٤ر٦ فى المائة. وهذا يمثل، فى حالة استمراره، أعلى معدل للنمو فى الثمانينات.

٢٥٥ - وبالرغم من هذا النمو، ظلت المشكلات تعترض سبيل تنفيذ الاصلاحات، وكانت التغييرات الهيكلية فى قطاع الصناعة تسير ببطء، مقارنة بما كان مخططا لها. ولم تعط الزيادة الكبيرة فى الاستثمارات، التى أدت الى انتعاش الانتاج فى عام ١٩٨٨، زيادة معادلة فى الانتاج. ففى الاتحاد السوفييتى، لايزال تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى يواجه مجموعة من العقبات، وبخاصة فى مجال ادارة المصانع حيث كان من الصعب تطويع هذه البرامج للامركزية اتخاذ القرارات الجارى تطبيقها فى الوقت الحاضر.

الانتاج الزراعى فى عام ١٩٨٧

٢٥٦ - فى عام ١٩٨٧، تعرض الانتاج الزراعى فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى للهبوط، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٨١. وكان الانخفاض متوسطا (-١ فى المائة) فى الاتحاد السوفييتى فى حين كان حادا (-٣ر٤ فى المائة) فى أوروبا الشرقية (الجدول ٢-٦). فقد هبط انتاج المحاصيل فى الاقليم بما يقرب من ٣ فى المائة، بينما زاد الانتاج الحيوانى زيادة طفيفة. ولم يشهد انتاج الحبوب بوجه عام أى تغيير. وكانت أكثر الانخفاضات حدة فى محصول البطاطس (-١٠ فى المائة) والفاكهة (-٢٠ فى المائة تقريبا).

٢٥٧ - وقد هبط الانتاج الزراعى فى بلغاريا بنسبة ٥ر٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧ نتيجة للأحوال الجوية غير المواتية بصفة خاصة، والتى كانت مماثلة للأحوال الجوية التى ألحقت

الجدول رقم ٢-٦: أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي: التغيرات السنوية في انتاج الأغذية والزراعة، ١٩٨٥-١٩٨٨

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ (ب)
	..... في المائة			
الانتاج الزراعي				
بلغاريا	-٦ر١١	٤ر١١	-٥ر٤	٣ر٧
تشيكوسلوفاكيا	-١ر٠	٣ر٧	-١ر١١	-٦ر٠
المانيا الديمقراطية	١ر٦	٢ر٦	٤ر٠	١ر٤
المجر	-٨ر٥	١ر٦	٢ر٠	١ر٠
بولندا	٣ر٢	٦ر٤	-٣ر٦	٢ر٠
رومانيا	-٧ر٥	٥ر١٣	-١ر٤	-١ر٣
الاتحاد السوفييتي	٧ر٠	٦ر٦	-١ر٠	١ر٦
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي (أ)	٥ر٠	٣ر٧	-٢ر٠	١ر١
الانتاج الغذائي				
بلغاريا	-٠ر١٢	٩ر١٢	-٧ر٥	٣ر٩
تشيكوسلوفاكيا	-١ر٠	٩ر٣	-٢ر١١	-٦ر٠
المانيا الديمقراطية	٣ر٦	٩ر٢	١ر٠	١ر٣
المجر	-٨ر٥	٦ر١	١ر٠	١ر٠
بولندا	١ر٢	٥ر٦	-٣ر٣	٥ر٠
رومانيا	-٧ر٥	٧ر١٣	-١ر٤	-٣ر٣
الاتحاد السوفييتي	٢ر٠	٣ر٧	-٧ر٠	١ر٤
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي (أ)	١ر٠	٩ر٧	-١ر٩	٩ر٠

(أ) بما في ذلك ألبانيا .

(ب) أرقام أولية .

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة .

دمارا بالغا بالانتاج فى عام ١٩٨٥. وقد انخفض انتاج كافة المحاصيل الرئيسية بشدة فى عام ١٩٨٧، فى حين كان الانتاج الحيوانى مستقرا. ويعتمد انتاج الحبوب فى بلغاريا على الأمطار بالدرجة الأولى. وللتغلب على هذه العقبة، خصصت الحكومة فى عام ١٩٨٨ موارد اضافية كبيرة لتطوير نظم الرى وتوسيع نطاقها.

٢٥٨ - وفى تشيكوسلوفاكيا، هبط الانتاج الزراعى بنسبة ٢ر١١ فى المائة فى عام ١٩٨٧، رغم تحسن انتاج الحبوب والمحاصيل الزيتية. وقد أعطت الحكومة أولوية عالية لمحاصيل الحبوب، لكى يتمكن البلد من تخفيض وارداته من الحبوب تخفيضا جذريا، لاسيما الواردات من الحبوب العلفية. وتتضمن الاصلاحات الاقتصادية الجارية حاليا اعادة تشكيل هيكل الادارة الزراعية وتنظيم الانتاج وتجهيز المنتجات الزراعية. وتأمل الحكومة فى أن يؤدى ذلك الى تحسين مردودية التكاليف وتحفيز النشاط الزراعى.

٢٥٩ - وفى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كان الانتاج الزراعى مستقرا فى عام ١٩٨٧. وهبط انتاج الحبوب بدرجة طفيفة من ٧ر١١ مليون طن فى عام ١٩٨٦ الى ٥ر١١ مليون طن فى عام ١٩٨٧. ومع ذلك، ظل متوسط الغلة من الحبوب مرتفعا حسب المعايير الدولية، فقد بلغ ما يتراوح بين ٤٥ و ٤٦ قنطارا للهكتار. وبينما سارت الاصلاحات الموجهة نحو الأسواق قدما فى سائر بلدان أوروبا الشرقية، أكدت حكومة ألمانيا الشرقية من جديد، فى يونيو/ حزيران ١٩٨٧، التزامها المستمر بالتعاونيات والمزارع التابعة للدولة. وأكدت الحكومة كذلك الحاجة الى تكثيف الزراعة بغية المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

٢٦٠ - وكان الانتاج الزراعى فى المجر مستقرا أيضا فى عام ١٩٨٧. واستمر انتاج الحبوب، الذى بلغ الذروة فى عام ١٩٨٤ (١ر١٤ مليون طن) فى الهبوط بسبب تناقص الغلة أساسا. وقد وضعت الحكومة الخطط لتخفيض المساحة المزروعة بالقمح فى عام ١٩٨٨، وزيادة المساحة المزروعة بالذرة الصفراء والمحاصيل العلفية بنفس القدر. وفى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧، اعتمد البرلمان برنامج الاستقرار الاقتصادى لفترة ثلاث سنوات، الذى يستهدف النهوض بالانفتاح الاقتصادى فى المجر واستجابته للأوضاع السائدة فى الأسواق العالمية. وقد دخل البرنامج، الذى يعتمد فى المقام الأول على تطوير السياسات السعرية والضريبية التشغيل فى يناير/ كانون الثانى ١٩٨٨.

٢٦١ - وبعد مضى سبع سنوات من الزيادة المستمرة التى شهدها الانتاج الزراعى فى بولندا، تناقص فى عام ١٩٨٧ بنسبة ٣ر٦ فى المائة بسبب الأحوال الجوية غير المواتية فى المقام الأول. فقد أدى فصل الشتاء البارد الطويل الى تدمير من ٢٥ الى ٣٠ فى المائة من البساتين تقريبا. مما أدى الى هبوط انتاج الفاكهة بحوالى ٥٠ فى المائة. فى حين زاد انتاج الحبوب ووصل الى ٢٦ مليون طن. وقد أدى الاصلاح الاقتصادى الى تخفيض الاعانات المقدمة الى المنتجات الزراعية تخفيضا جذريا، الى تعديل أسعار هذه المنتجات وجعلها

أكثر استجابة لقوى السوق. كذلك سيتم تدريجيا خفض الاعانات المقدمة الى المستلزمات الزراعية ذات الأصل الصناعى.

٢٦٢ – وفى رومانيا هبط الانتاج الزراعى الكلى بنسبة ١ر٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧، واستمرت التقلبات الشديدة فى الانتاج السنوى. وقد حققت غلات الحبوب المحسنة محصولا قياسيا آخر بلغ ما يزيد على ٣٠ مليون طن. وبذلك تصل الزيادة الكلية، التى تحققت فى انتاج الحبوب على مدى العامين الماضيين، الى نسبة تتراوح بين ٣٦ و ٣٧ فى المائة. وتعتزم رومانيا بمقتضى خطتها لعام ١٩٨٨ زيادة مجموع الانتاج الزراعى بدرجة كبيرة. ذلك أن زيادة المساحة المزروعة واستخدام البذور الهجين المحسنة لابد وأن يسفر عن زيادة انتاج الحبوب. وتتوخى الخطة أيضا توسيع نطاق المنتجات الحيوانية من طريق زيادة حجم القطعان وتحسين كفاءة التربية. ومع ذلك فان هدف الوفاء بالدين الأجنبى الضخم، الذى يتحمله القطر، بحلول عام ١٩٩٠ يعتبر قيدا خطيرا على الاستثمار. فبحلول منتصف عام ١٩٨٧ كانت رومانيا قد استطاعت تخفيض الديون الى ٣ ٠٠٠ مليون دولار، وتعتزم الحكومة تخفيضه الى أكثر من ذلك عن طريق الاستمرار فى توسيع نطاق الصادرات وتطبيق نظام الحصص على استهلاك الطاقة وجميع المنتجات الغذائية الرئيسية.

٢٦٣ – وكان الانتاج الزراعى فى الاتحاد السوفييتى مستقرا فى عام ١٩٨٧ فى أعقاب الحصاد الوفير الذى شهده عام ١٩٨٦. وكان انتاج المحاصيل قد انخفض فى عام ١٩٨٧، بيد أن هذا الانخفاض أمكن تعويضه بالزيادة التى شهدها قطاع الانتاج الحيوانى. ورغم الهبوط الطفيف فى اجمالى الانتاج الزراعى، فقد أمكن تحقيق محصول وفير من الحبوب بلغ ٣ر٢١١ مليون طن، أى أعلى من المحصول الوفير الذى شهده عام ١٩٨٦ والذى بلغ ٢١٠ ملايين طن. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تجاوز فيها انتاج الحبوب ٢٠٠ مليون طن فى عامين متتاليين، وذلك رغم سوء الأحوال الجوية التى شهدتها بعض المناطق فى كلا العامين. فقد أدى الشتاء القارس والصيف الممطر الى اعاقة البذر والحصاد، ومن ثم الحيلولة دون تحقيق الرقم المستهدف للانتاج فى عام ١٩٨٧ وهو ٢٣٢ مليون طن. ويرجع الفضل فى الزيادة التى حققها الاتحاد السوفييتى فى انتاج الحبوب خلال الفترة ١٩٨٦–١٩٨٧ الى زيادة الغلات، فقد تناقصت المساحة المبذورة بنسبة سنوية قدرها ١ الى ١ر٥ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٧. ومع ذلك فان غلات الحبوب فى الاتحاد السوفييتى لاتزال تعتبر أقل الغلات فى الاقليم، وان كانت قد بلغت ١٨ قنطارا للهكتار. وقد زاد انتاج بنجر السكر بنسبة ١٣ فى المائة فى عام ١٩٨٧، وزاد انتاج عباد الشمس بنسبة ١٥ فى المائة عما كان عليه فى عام ١٩٨٦، أى أنه تجاوز ما أنتج على مدى عشر سنوات.

٢٦٤ – وقد استمر فى عام ١٩٨٧ النمو المطرد فى الانتاج الحيوانى الذى شهده الاتحاد السوفييتى فى السنوات الأخيرة، اذ بلغت الزيادة فى اجمالى انتاج اللحوم أكثر من ٣ فى المائة. وقد شهدت قطعان الماشية بعض الانخفاض فى أعدادها، ويرجع ذلك الى الاصلاحات الاقتصادية والادارية التى أقنعت المزارعين بذبح عدد أقل من القطعان المنتجة.

٢٦٥ – وقد أدت الاصلاحات الاقتصادية فى الاتحاد السوفييتى الى ادخال تغييرات عامة وشاملة على قطاع الزراعة. فقد أعيد تشكيل هيكل الزراعة القطرية ابتداء من نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٥. وتم فى مارس/ آذار ١٩٨٦ الأخذ بمجموعة شاملة من السياسات لتطوير ادارة مجمعات الصناعات الزراعية وتحسين أداثها. وقد تضمنت هذه المجموعة تقديم حوافز الأجور والمنح والقروض، علاوة على وضع قواعد جديدة لتشغيل الاقتصاد الزراعى. وأمكن التعجيل بعملية الاصلاح فى عام ١٩٨٧، وقد أقيمت روابط وثيقة بين الانتاج والدخل وتطبيق عامل الربح باعتباره معيارا أساسيا للعمليات الزراعية. وبدأ التخلى عن الالتزام بالأهداف المحددة مركزيا فى سبيل افساح المجال أمام مزيد من الاستقلال وتحمل المسوءولية عن التخطيط والاستثمار والمراقبة المالية على الصعيد المحلى.

تقديرات الانتاج فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٨

٢٦٦ – يتضح من التقديرات الأولية لعام ١٩٨٨ ان اجمالى انتاج الاقليم من الأغذية والزراعة قد شهد انتعاشا ضعيفا (الجدول ٢–٦). ومع ذلك، فقد حققت المنتجات غير الغذائية، لاسيما القطن، زيادة كبيرة. وكان أداء معظم البلدان منفردة يماثل متوسط الأداء على الصعيد الاقليمى. وكان الاستثناء ان الوحيدان هما بلغاريا حيث حقق الانتاج انتعاشا كبيرا بعد النكسة التى شهدها عام ١٩٨٧، ورومانيا التى عانت نقصا فى المحاصيل أسوأ مما عانته فى العام السابق.

٢٦٧ – وقد هبط انتاج المحاصيل على الصعيد الاقليمى مرة أخرى فى عام ١٩٨٨ الى ما يقدر بنحو ٢٨٧ مليون طن، أى بخسارة قدرها نحو ١٧ مليون طن عما تحقق من انتاج قياسى فى عام ١٩٨٦. فرغم زيادة انتاج القمح بنحو ٤ فى المائة، هبط انتاج الحبوب الخشنة بنسبة ١٠ فى المائة تقريبا. وفى الاتحاد السوفييتى، تشير الأرقام الأولية الى انخفاض محصول الحبوب الى ١٩٥ مليون طن بعد أن كان الانتاج قد تجاوز ٢٠٠ مليون طن لعامين متتاليين. بيد أن الانتاج ظل رغم هذا الانخفاض فوق متوسط مستواه فى أوائل الثمانينات. ويرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى الى الجفاف الذى اجتاح حوض نهر الفولجا، والفيضانات التى حدثت فى جمهوريات آسيا الوسطى.

٢٦٨ – ولاتزال عدة بلدان فى الاقليم، ولاسيما بلغاريا ورومانيا، وبدرجة أقل الاتحاد السوفييتى، معرضة لتقلبات ملموسة فى انتاج الأغذية والزراعة من سنة لأخرى. اذ تعاقبت المحاصيل الوفيرة والمحاصيل الرديئة، مما سبب كسادا طويل الأجل، أو نموا بطيئا للغاية، على أفضل تقدير، فى الانتاج الزراعى خلال الثمانينات. وكانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية هى الاستثناء الوحيد. اذ استطاعت الابقاء على معدل نمو مطرد بعض الشىء فى الانتاج الزراعى (٢ فى المائة سنويا) خلال الثمانينات، وهو أعلى معدل فى بلدان الاقليم.

المسائل الرئيسية فى مجال السياسات الاقتصادية والزراعية

٢٦٩ – فى عام ١٩٨٧ زادت سرعة الاصلاحات الاقتصادية فى معظم بلدان الاقليم. فقد زاد الوعى بأن التقدم الاقتصادى والاجتماعى يتطلب تغييرات أكبر فى طريقة عمل اقتصاديات أوروبا الشرقية. كما استمر التخطيط المركزى وادارة الموارد ومراقبتها فى افساح الطريق أمام حوافز السوق بصورة متزايدة، رغم اختلاف سرعة هذه العملية ونطاقها. وقد كانت الاصلاحات فى مجال الادارة الزراعية تتسم بأنها بعيدة المدى فى معظم البلدان.

٢٧٠ – وتتميز التغييرات التى يشهدها الاتحاد السوفييتى حاليا بأهمية بالغة، ذلك أن المشروعات الاقتصادية أصبحت تتمتع بمزيد من الاستقلال الذاتى، نظرا لأن مؤشرات التخطيط الالزامية التقليدية التى توضع على أساس أهداف الانتاج بدأ يستعاض عنها بمخططات تضعها الولايات كل على حدة. وفى المجر، كانت التغييرات فى تخطيط الاقتصاد الكلى وادارة المشروعات مصحوبة بفرض ضريبة القيمة المضافة على المشروعات، وضريبة تصاعدية على دخل الفرد. وفى بولندا تمر الاصلاحات الاقتصادية حاليا بمرحلة جذرية. وفى البداية شملت هذه الاصلاحات عملية واسعة النطاق لاعادة تشكيل هيكل نظام الأسعار، بيد أن مقاومة المستهلكين أرغمت الحكومة على الابطاء من سرعة الاصلاحات. ولاتزال ضخامة ديون بولندا الخارجية تمثل عقبة أمام سرعة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية. وفى بلغاريا، تتمتع المشروعات بحرية أكبر فى مجال تحديد الأسعار والمرتبات والأهداف، ويتضمن برنامج عمل الحكومة اجراء اصلاحات شاملة لنظام التسعير. كذلك يجرى حاليا تطبيق اصلاحات رئيسية فى تشيكوسلوفاكيا، التى تحاول اعادة تشكيل هيكلها الاقتصادى وتحسين الادارة الاقتصادية بها. وتدرس الحكومة الطرق الكفيلة باعطاء المشروعات مسؤولية تحمل التمويل الخاص بها، ومنحها مزيدا من الاستقلال فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية. وكانت المانيا الشرقية ورومانيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تعلنا ادخال تغييرات أساسية على نظمهما الاقتصادية والادارية.

٢٧١ – وفيما يتعلق بالزراعة، يركز صانعو السياسات فى الاقليم على المجالات التالية باعتبارها مجالات عمل ذات أولوية:

– لا مركزية اتخاذ القرارات وايلاء مزيد من الاهتمام لقوى السوق. وتتمثل قوة الدفع الرئيسية لهذه الاصلاحات فى زيادة الانتاج من خلال زيادة الانتاجية، التى تتحقق بعملية جذرية لاعادة تشكيل هيكل الادارة الزراعية. ويجرى حاليا اضفاء اللامركزية على اتخاذ القرارات، وتدعيم الحوافز الاقتصادية، وزيادة الاعتماد على آليات السوق.

وتجرى حاليا مناقشات مكثفة حول كيفية تخفيض الاعانات المقدمة الى المستهلكين، والتى تسببت فى انخفاض أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية بحيث أصبحت تقل عن تكاليف الانتاج، مما يجعل الدولة عبئا غير مرغوب فيها. ومع ذلك فليس من الممكن اصلاح الأسعار على نحو سريع، اذ أن هذا الاصلاحات تؤدى حتما الى التضخم، كما أنها قد تسببت فى زعزعة الاستقرار فى بعض البلدان. فالتعجيل بالغاء الاعانات يمكن أن يضر أيضا بالمدخرات والأجور والمعاشات التقاعدية وتطبيق النظم الضريبية. وتوضح تجربة كل من المجر وبولندا، حيث أدى تخفيض الاعانات الى تفاقم حدة التضخم، ضرورة توخى الحذر فى تطبيق تلك الاصلاحات.

- تدعيم الصلات مع الأسواق الدولية. ولا يمكن تحقيق ذلك الا اذا كانت هناك منافسة فعلية مع الأسواق الغربية. وهذا بدوره سوف يتطلب اصلاحات سعرية مع جعل العملات قابلة للصرف.

- الاكتفاء الذاتى فى مجال الأغذية والزراعة. يعتبر الأمن الغذائى هدفا رئيسيا لجميع بلدان الاقليم. ومن الأمور الضرورية، بنوع خاص، ضرورة تخفيض الواردات نظرا للنقص الحاد الذى تواجهها تلك البلدان فى النقد الأجنبى.

- تحديث الزراعة. تدرك حكومات الاقليم مدى الحاجة الى بذل جهود رئيسية للتغلب على التخلف من خلال الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية الحديثة.

- توفير الحماية القابلة للاستمرار للزراعة والبيئة. فالحاجة الى زيادة الانتاج تفرض ضغوطا اضافية على البيئة. وتدرك الحكومات أن عليها أن تطور قدراتها على زيادة الانتاج وأن تحافظ فى نفس الوقت على البيئة، اذا أريد لهذه الزيادة فى الانتاج أن تستمر.

واو - <u>اقتصاديات السوق المتقدمة</u>

٢٧٢ - فى عام ١٩٨٧، استمر تدفق المنتجات الزراعية على أسواق البلدان المتقدمة، وبالتالى زادت الكميات المعروضة على الطلب، وكانت الأسعار منخفضة، لا سيما أسعار الحبوب والبذور الزيتية. وقد شهدت أسعار الألبان واللحوم بعض الانتعاش نتيجة للقيود التى فرضت على الانتاج. وقد هبطت الدخول الزراعية الحقيقية رغم زيادة المساعدات المقدمة وخاصة دعم الأسعار. وأخذت الدعوة الى الاصلاح تتزايد فى جميع البلدان، نظرا لأن واضعوا السياسات أدركوا الحاجة الى تحرير الأسواق الزراعية وتنسيق السياسات الدولية على نحو أفضل.

٢٧٣ – وفى عام ١٩٨٨، طرأ تغير كبير على أسواق معظم السلع الزراعية فى المنطقة المعتدلة • فقد هبط الانتاج بشدة، وبالتالى ارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة، لاسيما أسعار الحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان• وقد جاءت هذه التغييرات أساسا نتيجة للجفاف الذى حدث فى أمريكا الشمالية وتدابير مواءمة العرض التى أخذت بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعض البلدان الصناعية الأخرى، وقد ارتفعت عائدات الصادرات الزراعية للبلدان المتقدمة، وتم تخفيض المخزونات، ولاسيما من الحبوب، بدرجة كبيرة •

٢٧٤ – وفى عام ١٩٨٨، امتد الهبوط فى الانتاج الزراعى، وخاصة انتاج الأغذية، الى معظم اقتصاديات السوق المتقدمة • ومن بين بلدان المجموعات الفرعية الرئيسية لم تتحقق أى زيادة فى الانتاج سوى فى أوسيانيا وبلدان أوروبا الغربية غير الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الجدول ٢–٧) •

٢٧٥ – ورغم ما شهده عام ١٩٨٨ من توازن أكبر بالنسبة للعرض والطلب، وانكماش الأسواق الزراعية، ظل واضعو السياسات يشعرون بالقلق ازاء ارتفاع تكاليف دعم الأسعار وبرامج الاعانات، التى تستخدم على نطاق واسع لدعم الدخول الزراعية• وتزايد الاهتمام بتحويل التركيز فى السياسات الزراعية من دعم الدخول الزراعية الى الأهداف البيئية، مثل تقديم تعويضات نظير تخفيض المساحات المزروعة، وتقديم المساعدات الى المزارعين من العاملين فى الأراضى الحدية لتمكينهم من البحث عن فرص عمل بديلة •

٢٧٦ – وتشير التوقعات لعام ١٩٨٩ الى انخفاض الامدادات من المحاصيل مع ثبات الطلب وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية• وقد يشهد النصف الثانى من العام بعض التوسع فى الانتاج، اذا تمتعت البلدان المنتجة الرئيسية، بأحوال جوية مواتية، مما يؤدى الى توقف انخفاض المخزونات• ومن المتوقع أن تظل امدادات العالم من المنتجات الحيوانية كبيرة، وبالتالى ستكون الزيادة فى أسعار المنتجات الحيوانية متواضعة •

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٧٧ – انخفض الانتاج الزراعى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٨ للعام الثالث على التوالى• وقد جاء الهبوط الحاد، الذى قدر بنسبة ١٠ فى المائة نتيجة للدمار الذى لحق بمحصول الحبوب (الذى انخفض بنسبة ٢٩ فى المائة) والذى يرجع الى أعنف جفاف شهدته البلاد وأوسعه انتشارا على مدى ٥٠ عاما• وقد انخفض الانتاج غير الزراعى بدرجة متوسطة فى أعقاب زيادة بلغت ٣٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧• وقد جاء هذا الانتاج الاستثنائى، الذى تحقق فى عام ١٩٨٧، بفضل المحصول القياسى من القطن •

الجدول رقم ٢-٧ : اقتصاديات السوق المتقدمة : التغيرات السنوية فى كل من الانتاج الزراعى، الانتاج الغذائى وغير الغذائى ، ١٩٨٥-١٩٨٨

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ (أ)
	..... فى المائة			
الانتاج الزراعى				
اقتصاديات السوق المتقدمة	٢ر٠	-١ر٩	-٠ر٩	-٤ر٦
أمريكا الشمالية	٥ر٩	-٥ر٢	-٢ر٨	٢ر١١
الولايات المتحدة الأمريكية	٤ر٩	-٦ر٣	-١ر٦	-٦ر٩
المجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٢)	-٦ر١	٥ر٠	١ر٥	-٧ر٠
بلدان أوروبا الغربية الأخرى	-٧ر٤	٥ر٣	-٧ر٥	١ر٠
أوسيانيا	٢ر٩	٩ر٠	-٧ر٠	٨ر٣
اليابان	٥ر٠	-٢ر٠	-٥ر٤	-٧ر١
الانتاج الغذائى				
اقتصاديات السوق المتقدمة	١ر٩	-٥ر١	-١ر٥	-٩ر٤
أمريكا الشمالية	١ر٦	-٤ر٤	-١ر٤	-٦ر١١
الولايات المتحدة الأمريكية	٤ر٥	-٢ر٥	-٣ر٣	-١ر١٠
المجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٢)	-٧ر١	٥ر٠	١ر٦	-٧ر٠
بلدان أوروبا الغربية الأخرى	-٨ر٤	٣ر٤	-٥ر٥	١ر٠
أوسيانيا	١ر٠	١ر١	-١ر٣	٢ر٢
اليابان	٩ر٠	-١ر٠	-٤ر٤	-٧ر١
الانتاج غير الغذائى				
اقتصاديات السوق المتقدمة	٤ر٥	-١١ر٦	١٢ر٧	٦ر٢
أمريكا الشمالية	٠ر٩	-٢٣ر٣	٣٢ر٩	-٨ر٢
الولايات المتحدة الأمريكية	-٣ر٠	-٢٥ر٠	٣٤ر٤	-١ر٢
المجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٢)	٤ر٩	٣ر٦	-٦ر٧	١ر٣
بلدان أوروبا الغربية الأخرى	١ر٦	١٢ر٤	-٢١ر٩	٧ر٢
أوسيانيا	١٢ر٩	-٣ر٠	١ر٨	١١ر١
اليابان	-٧ر٢	-٣ر٤	-٧ر١	-٥ر٠

(أ) أرقام أولية .

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة .

٢٧٨ – واستمرت الصادرات الزراعية فى الاتساع خلال السنة المحصولية ١٩٨٨/١٩٨٧ (أكتوبر/تشرين الأول – سبتمبر/أيلول) رغم الجفاف وارتفاع قيمة الدولار، وظل فول الصويا أهم الصادرات من السلع الزراعية. وزادت صادرات القمح بدرجة كبيرة فاقت ما حققته السلع الأخرى. وبلغت الصادرات من المنتجات عالية القيمة، مثل الجريب فروت، والجوزيات الشجرية والزبيب والأعلاف، والأعلاف الخضراء، مستويات قياسية .

٢٧٩ – وقد ارتفعت قيمة صادرات القمح بنسبة ٥٥ فى المائة، مما يعكس زيادة الأسعار والحجم على السواء. فقد زاد حجم الصادرات من القمح بمقدار ١٢ مليون طن. وكان حجم الصادرات الى الاتحاد السوفييتى أكثر من الضعف اذ بلغ رقما قياسيا قدره ٩ ملايين طن، وزادت الصادرات الى الصين بمقدار ٥ ملايين طن. كذلك ازدادت الصادرات لدول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. ومما شجع على زيادة الصادرات من القمح تنفيذ قانون الأمن الغذائى لعام ١٩٨٥ لا سيما برنامج تعزيز الصادرات الذى يمنح المصدرين حوافز ضخمة نظير مبيعاتهم لبعض الدول. وقد بلغت الحوافز، فى عام ١٩٨٨/١٩٨٧، ٣٢ دولارا لكل طن من مبيعات القمح الى الاتحاد السوفييتى، و ٤٢ دولارا لكل طن من مبيعات القمح الى الصين، وقد بلغ متوسط سعر البيع ١٠٦ دولارات للطن.

٢٨٠ – كذلك زادت قيمة الواردات الزراعية فى عام ١٩٨٨/١٩٨٧ وبلغت رقما قياسيا قدره ٢١ ٠٠٠ مليون دولار. ويعزى معظم هذا الارتفاع فى قيمة الواردات الى زيادة قيم الواردات.

٢٨١ – ولم يتسبب الجفاف فى حدوث زيادة حادة فى أسعار الاستهلاك بالنسبة للأغذية، الأمر الذى كان يخشى حدوثه. فقد زادت الأرقام الدليلية لأسعار الاستهلاك بالنسبة للأغذية فى عام ١٩٨٨ بنسبة ٤٫١ فى المائة، وهى نفس نسبة الزيادة التى شهدها عام ١٩٨٧ تقريبا. وقد ظلت الامدادات الغذائية وفيرة، مما يرجع جزئيا الى توافر الامدادات من اللحوم الحمراء والدواجن .

٢٨٢ – ونتيجة لنقص الامدادات الذى تسبب فيه الجفاف، قامت الحكومة فى عام ١٩٨٩ بتخفيف شروط برنامج تخفيض المساحة المزروعة الذى يؤهل للاشتراك فى برامج الدعم الزراعى بالنسبة لمعظم المحاصيل. فبالنسبة للقمح، أصبح شرط الاشتراك فى برنامج تخفيض المساحة المزروعة هو تخفيضها بنسبة ١٠ فى المائة بدلا من ٢٧٫٥ فى المائة، وبالنسبة للذرة بنسبة ١٠ فى المائة بدلا من ٢٠ فى المائة. كما عدلت نسبة تبوير الأرض مقابل الحصول على تعويض الى صفر فى المائة بدلا من ١٠ فى المائة (١١).

---

(١١) يدخل كل من برنامج تبوير الأرض مقابل الحصول على تعويض وبرنامج تخفيض المساحة المزروعة ضمن البرامج الطوعية، الا أن المزارعين المشتركين فيهما فقط هم الذين يحق لهم الحصول على مدفوعات تعوض العجز وعلى قروض سلعية. ولا يشتمل برنامج تخفيض المساحة المزروعة على تقديم تعويضات، فى حين أن تبوير الأرض يعطى الحق للمنتجين فى الحصول على تعويضات عن المساحات التى تترك بلا زراعة .

٢٨٣- ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار فى عام ١٩٨٩، مما سيؤدى الى تشجيع الانتاج الزراعى. وعلى الرغم من أن معظم سنوات الجفاف قد أعقبتها سنوات محصولية وفيرة، فان موسم ١٩٨٩ قد بدأ بداية سيئة ومن المتوقع أن يكون الطلب قويا على الصعيدين المحلى والدولى على السواء، وبالتالى ليس من المحتمل اعادة تكوين المخزونات بسرعة، كما ستظل الأسعار مرتفعة .

المجموعة الاقتصادية الأوروبية

٢٨٤ - هبط الانتاج الزراعى بدرجة طفيفة فى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وذلك حسب التقديرات الأولية. وقد جاء هذا نتيجة لما شهده انتاج الجذور والدرنات والمحاصيل الزيتية والفاكهة والألبان، من هبوط تام لم تستطع أن تعوضه الزيادة فى محاصيل الحبوب والسكر والبقول وتفيد التقديرات أن انتاج الحبوب فى الدول الأعضاء فى المجموعة، وعددها ١٢ دولة قد بلغ ١٦٧ مليون طن، أى بزيادة قدرها ٧ فى المائة تقريبا. فاذا صح هذا التقدير، فان الانتاج سيتجاوز "مستوى التعامل" الخاص بالمجموعة، وهو ١٦٠ مليون طن، مما سيؤدى الى انخفاض الأسعار المضمونة لموسم ١٩٩٠/١٩٨٩ بنسبة ٣ فى المائة. وكانت المحاصيل جيدة بنوع خاص فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وأسبانيا وفرنسا .

٢٨٥ - وقد انخفض انتاج الألبان بنحو ٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧، وبنسبة ٢ فى المائة أخرى فى عام ١٩٨٨. وقد أدى هذا، بالاضافة الى زيادة استهلاك الألبان الطازجة والتوسع فى انتاج الجبن ومسحوق اللبن كامل الدسم، الى هبوط حاد فى انتاج الزبد ومسحوق المخيض. كما انخفض أيضا انتاج السكر بنسبة ٧ فى المائة تقريبا فى عام ١٩٨٧ نتيجة لانخفاض المحصول الى جانب تخفيض المساحة المزروعة بنسبة ٣ فى المائة. ورغم تخفيض المساحة المزروعة بالبنجر، مرة أخرى، فمن المقدّر أن يزداد الانتاج بنسبة ٣ فى المائة فى عام ١٩٨٨. كذلك هبط انتاج المحاصيل الزيتية بما يزيد على ٥ فى المائة فى عام ١٩٨٨، بعد أن كان قد حقق رقما قياسيا فى عام ١٩٨٧ بلغ ما يعادل ٦ ملايين طن تقريبا، أى بزيادة تربو على ٤٠ فى المائة عما حقّقه فى عام ١٩٨٦ .

٢٨٦ - قضايا السياسات : تشكل السياسة الزراعية المشتركة التى تتبعها المجموعة الاقتصادية الأوروبية أكبر بند فى ميزانيتها. ذلك أن الزراعة فى بلدان المجموعة تتلقى دعما قويا، وتهتم السياسة الزراعية المشتركة، فى معظمها، ببرامج الدعم الزراعى المختلفة. وقد أدت التكاليف المرتفعة لهذه السياسة الى الدعوة الى اجراء اصلاحات فى الثمانينات. ويستعرض هذا الجزء العناصر الرئيسية للسياسة الزراعية المشتركة وطابع التغيرات الجارية .

٢٨٧ – تحديد حصص لانتاج منتجات الألبان والسكر: تقوم المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتطبيق ما يلي بغية الابقاء على توازن السوق والحد من الافراط في الانتاج في قطاع الألبان :

– تحديد حصة للانتاج، وقد بدأ العمل بها في أبريل/نيسان ١٩٨٤ ،

– تطبيق سياسة مرنة لدعم الأسعار، تتضمن فرض ضريبة على المنتجين نظير المشاركة في المسؤولية ،

٢٨٨ – ويضع هذا النظام حدودا للانتاج لكل مزارع أو لكل منتج من منتجات الألبان. فاذا تجاوز المنتج الحد المقرّر له، يتعين عليه أن يدفع ضريبة على الانتاج المفرط تعادل ١٠٠ في المائة من السعر المستهدف .

٢٨٩ – وفي أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦، خفضت المجموعة حصص الألبان بنسبة ٥ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٨٧–١٩٨٩. كذلك قامت المجموعة بتعديل نظام العقوبات فيما يتعلق بالمزارعين الذين يفرطون في الانتاج، بهدف تخفيض الانتاج بنسبة ٥ر٩ في المائة. بيد أنه رغم هذه الجهود لا تزال المستويات الحالية لحصص الانتاج (٩٦ مليون طن) تتجاوز المبيعات غير المدعومة من منتجات الألبان بدرجة كبيرة. ولم يتجاوز متوسط حجم هذه المبيعات في السنوات الأخيرة ٧٣ مليون طن تقريبا. وفي مارس/آذار ١٩٨٧، شرعت المجموعة أيضا في الحد من تدخلها في مشتريات الزبد ومسحوق المخيض .

٢٩٠ – وقد انخفض انتاج الألبان من ١٢٩ مليون طن في عام ١٩٨٣ الى ١٢٠ مليون طن في عام ١٩٨٨. وقد أدى هذا الانخفاض، فضلا عن التدابير الشديدة للتخلص من الفائض، الى القضاء تقريبا على مافي حوزة الحكومات من مخزونات من مسحوق المخيض: فقد هبطت هذه المخزونات من ٠٠٠ ٧٠٨ الى ٠٠٠ ١٣ طن فيما بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٧ و أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨. كذلك انخفضت بشدة المخزونات من الزبد بدرجة كبيرة – من ٠٠٦ ١ آلاف طن الى ٨٣ ألف طن – خلال الفترة نفسها. وترجع نسبة ٨٠ في المائة من هذا الانخفاض الى المبيعات المدعومة الى الاتحاد السوفييتي ولمنتجي علف الحيوان الى حد كبير. وقد خفضت قطعان الأبقار المدرّة للألبان بنسبة ٨ في المائة فيما بين ١٩٨٣ وآخر ١٩٨٦، بحيث وصلت الى ٩ر٢٣ مليون رأس، ومن المتوقّع أن يصل التخفيض العام الى ١٧ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٨٨ .

٢٩١ – ونتيجة لهذه التطورات، من المتوقع أن ينخفض انفاق المجموعة الاقتصادية الأوروبية على قطاع الألبان الى ٤ر٩ مليون من وحدات النقد الأوروبية في عام ١٩٨٩. ورغم أن هذا الرقم لا يزال مرتفعا، فانه يمثل انخفاضا بنسبة ١٨ في المائة عما انفق في عام ١٩٨٧ وقدره ٦ ملايين من وحدات النقد الأوروبية .

٢٩٢ – وبغية التحكم فى انتاج السكر، قامت المجموعة بفرض حصص انتاج على كل دولة من الدول الأعضاء وهى نفس الحصص التى تقوم المصانع بتكريرها. ويستمر العمل بهذه الحصص(١٢) لمدة خمس سنوات اعتبارا من السنة المحصولية ١٩٨٧/١٩٨٦، وهذا يتطلب أن يقوم المزارعون وأصحاب مصانع التكرير بالتخطيط للمدى الطويل. وهذا النظام ممول ذاتيا بغية احتواء التكاليف . ويستعيد المنتجون كل عام تكاليف تصريف الفوائض فى الأسواق العالمية من خلال ضريبة خاصة بلغت فى عام ١٩٨٨/١٩٨٧ حوالى ٣ر٢ فى المائة من سعر التدخل. ومنذ انشاء نظام السكر التابع للمجموعة فى عام ١٩٨٢/١٩٨١، كان على المنتجين القيام بسداد تكاليف الخسائر الناجمة عن تصريف حصصهم من السكر من الفئة "جيم" – وهى فائض الانتاج الذى يباع فى الأسواق العالمية . وفيما يتعلق بالسكر الذى يصدّر فى حدود الحصة المسموح بها، يتلقى المنتجون تعويضات التصدير. ونظرا لأن الحصص ستظل ثابتة حتى عام ١٩٩١/١٩٩٠، فسيظل المنتجون فى دول المجموعة فى معزل عن معظم تقلبات الأسعار الدولية، ولن يشعروا بالآثار المباشرة لهذه التقلبات الا فيما يتعلق بحصة الانتاج "جيم" . وقد يؤدى هذا بدوره الى تشجيع المزارعين على انتاج المزيد من السكر .

٢٩٣ – وتستورد المجموعة كذلك ١ر٤ مليون طن من السكر سنويا – أى ما يقرب من ١٣ فى المائة من استهلاكها السنوى – من الهند والبلدان التى تدخل فى اطار اتفاقية لومى. وتحدد أسعار هذه الواردات، التى تعتبر جزءا من الالتزامات الانمائية للمجموعة، طبقا للأسعار المحددة فى المجموعة، بيد أن المنتجين فى بلدان المجموعة قد يعيدون تصديرها، علاوة على صادراتهم، فى اطار الحصتين "ألف" و "باء" ، وبالتالى قد تفرض عليهم غرامات التصدير .

٢٩٤ – <u>سياسات الحبوب والبذور الزيتية</u>: أصبحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، على مدى العقد الماضى، ثانى أكبر مصدّر للحبوب بعد أن كانت أكبر مستورد لها فى العالم. وقد اتسع نطاق انتاج الحبوب بدرجة كبيرة بسبب التجديدات التكنولوجية، والأهم من ذلك زيادة الدعم المقدم للأسعار. وتنفق المجموعة من ميزانيتها الزراعية على قطاع الحبوب أكثر مما تنفقه على أى قطاع آخر باستثناء قطاع الألبان. وقد ارتفعت هذه النفقات بمعدّل ثلاثة أضعاف فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٧ .

---

(١٢) للمجموعة حصتان من السكر تستفيدان من ضمانات الحد الأدنى للأسعار. فالحصة "ألف" تطابق الاستهلاك التقديرى للمجموعة، أما الحصة "باء" ، التى تستهدف وضع حد اضافى علاوة على بعض الفائض، فتحدد باعتبارها نسبة مئوية متغيرة من الحصة "ألف" . ويشار الى انتاج السكر الذى يتجاوز هذه الكمية على أنها لا يدخل ضمن الحصة أو باعتبارها الحصة "جيم" ، ويكون غير مؤهل للحصول على اعانات دعم الصادرات أو على اعانات دعم الأسعار، ولا يجوز بيعها فى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

٢٩٥ - وفى عام ١٩٨٦، شرعت المجموعة فى ادخال اصلاحات رئيسية على سياستها الخاصة بأسواق الحبوب بغية تخفيض الانتاج والحد من التكاليف التى تتحملها ميزانيتها. وذلك عن طريق ما يلى :

- تخفيض أسعار التدخل ،

- فرض ضريبة المشاركة فى المسؤولية على انتاج الحبوب الذى يتجاوز المستويات المرجعية ،

- تعديل ترتيبات التدخل التى كان يتم بمقتضاها شراء الحبوب عندما يكون متوسط أسعار السوق فى دول المجموعة دون أسعار التدخل .

- تشديد المعايير التى توهل الحبوب للحصول على أسعار التدخل .

٢٩٦- وفى فبراير/شباط ١٩٨٨، واصلت المجموعة فرض قيود مشددة بادخال معيار "مثبت الميزانية " الذى يحدد كمية قدرها ١٦٠ مليون طن باعتبارها "الكمية القصوى المضمونة" لكل سنة من سنوات التسويق الأربع اعتبارا من ١٩٨٨/١٩٨٩. كذلك فرضت المجموعة ضريبة اضافية للمشاركة فى المسؤولية قدرها ٣ فى المائة (تسترد فى حالة عدم تجاوز مستوى الـ ١٦٠ مليون طن). وفى حالة تجاوز هذا المستوى، سوف يهبط سعر التدخل للعام التالى بنسبة ٣ فى المائة تلقائيا .

٢٩٧ - وقد اتخذت المجموعة أيضا وسائل أخرى للحد من انتاج الحبوب. مثال ذلك، اعفاء المزارعين من المسؤولية المشتركة الأساسية ومن الضرائب الأخرى، اذا استثنوا ٣٠ فى المائة على الأقل من أراضيهم الصالحة للزراعة من زراعة الحبوب .

٢٩٨ - وتعتبر المجموعة أكبر مستورد فى العالم للبذور الزيتية ومنتجاتها، مثل الكسب اللازم للاستخدامات العلفية. وليست هناك قيود على استيراد تلك المنتجات، باستثناء بعض الرسوم الجمركية المنخفضة .

٢٩٩ - وقد اتسع نطاق انتاج البذور الزيتية بنسبة ٩٠ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٧. ولكنها لا يزال يمثل ٢ فى المائة فقط من الانتاج الزراعى الكلى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية. وتحدد المجموعة أرقاما مستهدفة لأسعار فول الصويا وبذور عباد الشمس وبذور اللفت، واذا هبطت أسعار السوق العالمية عن مستوى تلك الأسعار يحصل

المزارعون على الفرق. وقد زادت تكاليف ذلك الدعم من ٧٠٠ ١ مليون وحدة من وحدات النقد الأوروبية فى عام ١٩٨٤ الى ما يزيد كثيرا على ٠٠٠ ٤ مليون من هذه الوحدات فى عام ١٩٨٧، مما يجعل البذور الزيتية تحتل المرتبة الثالثة كأكبر بند فى ميزانية قطاع الزراعة بعد الألبان والحبوب .

٣٠٠ - وفى فبراير/شباط ١٩٨٨ تم الاتفاق على نظام جديد لتثبيت أسعار البذور الزيتية، وبموجب هذا النظام تنخفض الأسعار المستهدفة تلقائيا اذا تجاوز الانتاج "الكمية القصوى المضمونة " (٢ مليون طن لبذور عباد الشمس، و٤ر٤ مليون طن لبذور اللفت، و ٣ر١ مليون طن لفول الصويا). فمقابل كل واحد فى المائة من الانتاج الزائد على هذه المستويات المحددة، سيتم تخفيض الأسعار بنسبة ٤٥ر٠ فى المائة فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩، و٥ر٠ فى المائة فى كل موسم من المواسم التالية حتى عام ١٩٩٠/١٩٩١. وليس هناك حد للتخفيضات الممكنة فى الأسعار، فهى تتناسب مباشرة مع الافراط فى الانتاج. وعلاوة على ذلك، تسرى التخفيضات فى نفس السنة التسويقية التى تشهد افراطا فى الانتاج، وليس فى الموسم التالى كما هو الحال بالنسبة للحبوب .

٣٠١ - <u>التطورات السياسية الأخيرة</u>: أدى الافراط الهائل فى الامدادات من المنتجات الزراعية، وكذلك ارتفاع تكاليف مواصلة السياسة الزراعية المشتركة، الى ادخال اصلاحات على هذه السياسة وعلى نظام التمويل الخاص بالمجموعة، وقد أدخلت هذه الاصلاحات أثناء مؤتمر القمة الذى عقد فى بروكسل فى فبراير/شباط ١٩٨٨. فقد اتخذ زعماء دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية مجموعة من التدابير لحل الأزمة الحالية فى الميزانية، وزيادة الايرادات فى الأجل المتوسط، وتوفير اعتمادات اضافية للمجالات ذات الهياكل الضعيفة. كما وضعوا حدا أعلى للنفقات الكلية المتعلقة بدعم أسعار المنتجات الزراعية. وبغية احتواء العجز فى ميزانية ١٩٨٧، أرجئت الزيادات فى دعم الأسعار حتى عام ١٩٨٨. وبالاضافة الى التدابير التى نوقشت آنفا، والمتعلقة ببعض المحاصيل، وضعت المجموعة حدا للنفقات الكلية بحيث لا تزيد على ٢ر١ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى. وحدد معدل نمو الانفاق على الزراعة بنسبة ٧٤ فى المائة من معدل نمو الناتج القومى الاجمالى للمجموعة. وقد شمل الاتفاق الذى تم فى بروكسل، أيضا، البرامج الخاصة بتقاعد المزارعين فى سن مبكرة، والتدابير التى اتخذت لتشجيع التنمية فى أقل المناطق حظا والمناطق الجبلية ومناطق التلال. كذلك تم وضع أنظمة بيئية جديدة .

<u>كندا وأوسيانيا واليابان</u>

٣٠٢ - هبط الانتاج الزراعى فى كندا مرة أخرى (بنسبة ٦ر١٢ فى المائة) فى عام ١٩٨٨ فى أعقاب العجز الكبير الذى حدث فى عام ١٩٨٧. وقد سجل انتاج الحبوب انخفاضا يقرب من ٣٦ فى المائة، وبذلك بلغ الهبوط التراكمى خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ حوالى ٤٧ فى المائة .

ذلك أن الأمطار التى كانت دون المتوسط، ودرجات الحرارة المرتفعة أضرا بمعظم المحاصيل المزروعة فى السهوب الجنوبية فى ربيع عام ١٩٨٨. كما أصيب منتجو المنتجات الحيوانية بأضرار نتيجة للظروف السيئة السائدة فى المراعى، وارتفاع تكاليف الأعلاف .

٣٠٣ – ولا تزال الحكومة الكندية ملتزمة بسياسات تحرير الزراعة خاصة فيما يتعلق بالحبوب. فقد طبقت التغييرات فى أسعار الحبوب العلفية برمتها على قطاع الثروة الحيوانية، لضمان توزيع الموارد فيما بين السلع على نحو أفضل، ومع ذلك فقد زادت أسعار الدعم للألبان .

٣٠٤ – وقد تدخلت الحكومة مؤخرا لدعم الدخول وتثبيت الأسعار، بيد أن هذه التدابير قصيرة الأجل كانت باهظة التكاليف. وكانت الحبوب والبذور الزيتية أولى المحاصيل بالرعاية . فقد أعلنت كندا فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦ عن وضع البرنامج الخاص للحبوب لتقديم دعم مباشر لدخول المزارعين الذين أضيروا من الهبوط العالمى للأسعار. وتم توسيع نطاق البرنامج كيما يشمل محصول ١٩٨٨/١٩٨٧ .

٣٠٥ – وسوف تؤدى اتفاقية التجارة الحرة المعقودة مع الولايات المتحدة فى أوائل عام ١٩٨٨، الى تحرير التجارة بصورة جذرية فيما بين البلدين، بما فى ذلك التجارة فى مجال السلع الزراعية . وسيتم ازالة جميع التعريفات وبعض الحواجز غير الجمركية بحلول عام ٢٠٠٠. ونظرا لأن معظم التجارة فى مجال السلع الزراعية فيما بين البلدين تتألف من الفواكه والخضر، فان الاتفاقية ستعود بالفائدة على هذين المجالين أكثر من غيرهما .

٣٠٦ – أما فى استراليا فقد زاد انتاج الأغذية بنحو ٤ فى المائة فى عام ١٩٨٨. وكانت الزيادة فى الانتاج غير الزراعى أكبر من ذلك بكثير (١٥٫٣ فى المائة)، ويرجع ذلك الى استمرار الطلب القوى على الصوف. كما زاد انتاج الحبوب بنسبة ١١ فى المائة، مما حقق بعض الانتعاش عقب النكسة القوية التى شهدتها استراليا فى عام ١٩٨٧. ومع ذلك، ظل الركود فى مجال انتاج الحبوب يمثل اتجاها عاما فى الثمانينات. وظل انتاج اللحوم دون تغير، بيد أن انتاج الألبان زاد بنسبة ٥ فى المائة – أى ضعف متوسط معدّل النمو فى الثمانينات.

٣٠٧ – ومن المتوقع أن يرتفع متوسط الدخول الزراعية بنسبة ٦٨ فى المائة فى عام ١٩٨٨/١٩٨٧، ويرجع ذلك، فى المقام الأول، الى زيادة ايرادات الصوف، والايرادات الناتجة عن تسوية مدفوعات نظير محاصيل القمح السابقة، وارتفاع أسعار اللحم البقرى والألبان. ويتوقع أن ترتفع التكاليف الزراعية بعض الشئ، مما يرجع أساسا الى زيادة أسعار الفائدة . وقد ساعدت زيادة الدخول الزراعية على تخفيض متوسط القروض الزراعية فى عامى ١٩٨٧/١٩٨٦ و ١٩٨٨/١٩٨٧ على السواء. وأخذت القيمة الاسمية للأراضى فى الارتفاع مرة أخرى، بعد أن كانت قد انخفضت لعدة سنوات على التوالى .

٣٠٨ - وقد ظلت مستويات دعم قطاع الألبان فى استراليا مرتفعة، وقد تم تطبيق أنظمة جديدة للتسويق فى عام ١٩٨٦ بغية الشروع فى تخفيض الأسعار المحلية التمييزية، وتحسين استجابة المصدّرين كأفراد لمؤشرات السوق. وتم تعديل التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات من الخضر الطازجة والمجهزة، كما تم تخفيض أو ازالة الكثير من الاعانات المقدمة للمستلزمات. وأصبحت كافة السلع الرئيسية الأخرى خاضعة بالفعل، والى حد كبير، لأسعار السوق العالمية .

٣٠٩ - وكان انتاج نيوزيلندا من الأغذية مستقرا فى عام ١٩٨٨ وظل عند المستوى الذى كان عليه فى عام ١٩٨٧. وزاد الانتاج من السلع غير الغذائية زيادة هامشية فقط. وقد تعرضت نيوزيلندا لأسوأ جفاف فى تاريخها مما أدى الى اصابة قطاع الزراعة بأضرار بالغة فى عام ١٩٨٨ والى تحملها خسائر مالية فادحة، وتكبدها ما يقرب من ٠٠٠ ١١ وظيفة .

٣١٠ - وقد شرعت حكومة نيوزيلندا منذ عام ١٩٨٤ فى تطبيق مجموعة كبيرة من الاصلاحات الرامية الى تشجيع المنافسة، وتوزيع الموارد فيما بين القطاعات بما فى ذلك الزراعة. وقامت الحكومة بتخفيض التعويضات الممنوحة للمزارعين مقابل انخفاض أسعار المنتجات الزراعية والكوارث الطبيعية. ومنذ عام ١٩٨٦ لم تضع نيوزيلندا أسعارا حكومية جديدة أو أسعارا استهلاكية مدعومة، ولم تقدم أى دعم للدخول من السلع الأساسية. ونتيجة لذلك، أخذت نفقات الميزانية والدخول الزراعية تنخفض تدريجيا .

٣١١ - وقد وضعت حكومة نيوزيلندا تدابير لتشجيع اعادة تشكيل هيكل الزراعة وحماية المزارعين مما يترتب على هذه العملية من آثار، مثال ذلك مشروع الخصم المصرفى الريفى الذى تم العمل به لتحسين أوضاع المزارعين، ومساعدة أولئك الذين أصبحوا غير قادرين اقتصاديا على ترك الأرض. كذلك أخذت نيوزيلندا بنظام تنويع الانتاج، مع زيادة أهمية بعض المنتجات الجديدة مثل لحم الغزال وفاكهة الكيوى .

٣١٢ - أما فى اليابان، فبعد أن هبط الانتاج الزراعى بنسبة ٥ر٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧، تناقص بنسبة أخرى قدرها ١ر٧ فى المائة فى عام ١٩٨٨. ونستطيع القول، مرة أخرى، ان النقص جاء فى المقام الأول نتيجة للهبوط الكبير فى انتاج الحبوب. وقد حقق الانتاج الحيوانى زيادة طفيفة، بعد أن كان قد عانى من الركود فى عام ١٩٨٧ .

٣١٣ - وتعتبر اليابان أكبر دولة مستوردة صافية للمنتجات الزراعية فى العالم، ولا تقدم الحكومة أية اعانات للتصدير. وقد ساهمت اليابان مؤخرا فى تخفيف حدة التوتر الذى ساد مجال تجارة السلع الزراعية على الصعيد الدولى، وذلك بفتح أسواقها أمام الواردات كاللحم البقرى. ويتمثل الاتجاه الأساسى للسياسة الزراعية فى تخفيض الدعم العام، وتحسين الهياكل الزراعية، وزيادة الانتاجية. كما يجرى العمل بسياسات تهدف الى تخفيض الأسعار والانتاج على المستوى المحلى، لاسيما فى قطاعات الألبان واللحوم والحبوب.